الدكتور
محمد خير الحلواني

أصول النحو العربي

الناشر الأطلسي

الدكتور

محمد خير الحلواني

أصول النحو العربي

الناشر الأطلسي

بين يدي الطبعة الثانية

حين وضعت هذا الكتاب ، لم أكن أقصد الا عرض الاصول النحوية العربية ، كما هي عند الرواد الاوائل من رجال هذا العلم ، ولاسيما عند الخليل وسيبويه والاخفش والفراء والكسائي وأمثالهم من رجال المذهبين : البصري والكوفي .

ولم يكن الزمن آنذاك ، ولا الملابسات الخاصة بالكتاب ، مما يتيح لي أن أعرض هذه الاصول في اطار « لساني » أو أن أعقد موازنة بين ظواهر عربية ، وظواهر لسانية ترتد الى الاتجاه البنيوي الوصفي ، أو الى الاتجاه التوليدي التحويلي ، لان الكتاب في أصل وضعه انما كتب لطلبة السنة الرابعة ، وطلبة الدراسات العليا في بعض الكليات السورية ، ولم يكن من مطمحه أن يتجاوز هذا الافق الى القارئ العربي في أصقاع بعيدة ، الا أن صاحبه يفاجأ بمن يكتب عنه في تونس(1) ، وفي السعودية(2) ، وبمن يتخذه مرجعا في بعض الاقطار العربية .

وأعتقد أن نشره في المملكة المغربية سيكون له نفع من غير وجه ، ذلك أنه عرض بعض الاصول النحوية عرضا ان لم يغب عنه المنهج التعليمي فانه ايضا لم يدع أن يتناول ما أوجزه غيره من كتب « الاصول » ، أو تناولته بنزعة أملتها في أواسط هذا القرن لسانيات البنيويين خاصة ، ولهذا كان التناول الى الانتقاص أقرب منه الى البحث العلمي الموضوعي ، في وقت لم تهب فيه بعد رياح النحو التوليدي ليعيد المؤلفون النظر فيما هجمت فيه خواطرهم الصادرة عن بنيوية بلومفيلد وهاريس وهوكيت من اللسانيين الامريكيين ، وبنيوية دي سوسور وفيرث من لسانيي الاصقاع الاخرى ، فأطلقت أحكاما تقويمية أثبت الزمن فيما بعد حاجتها الى الاناة ، والصبر ، والاطلاع على جميع الاتجاهات ، لا على اتجاه واحد . بل لقد أثبت الزمن أن الوصف البنيوي للغة يعتوره النقص من كل جانب ، وأنه لا يكاد يحل الا جزءا يسيرا منها ، وههنا يتبين لمنتقصي النحو العربي أن ما أخذوا به من مقولات البنيوية ومنهجها ، كانتقاص الحذف والتقدير ، والنيل من نظرية العامل ، لم يكن غير « زي » مرحلي .

---

(2) هو الدكتور بكري الشيخ أمين . « المجلة العربية » : 1980 .

(1) هو الدكتور منصف عاشور . مجلة « الحياة الثقافية » : 1982 .

ولاح لـي غير مرة أن أعيد النظر في احكـام الاصـول على ضـوء اللسانيـات المعاصرة لتكون في جملة المادة التي تقدم للطبعة الثانيـة ، ثم ما لبثت أن رددت هـذا الخاطـر لسببيـن : أولهمـا أن مثـل هـذا العمل سيغير من « هويـة » الكتـاب ، وسيجعله كتابا آخـر ، وحينئـذ سيكون من قبيـل التجـاوز تسميـة هـذه الطبعـة بـ « الثانيـة » . وثانيهمـا ـ ولعله أملاً للنفس ـ يرتد الى الاقتنـاع بضـرورة عـرض الاصـول العربية خالصـة كمـا هـي ، واستنتاجهـا من مصـادرهـا الصحيحة ، وهـي كتب القوم نفسها لا من كتب الطبقـات .

واللـه أسـأل أن يوفـق الـى الصـواب .

د : محمد خير الحلوانـي

الرباط : 1ـ2ـ1983

المقدمة

يمكن ان توصف هذه الدراسة بالجِدّة وبالقدم في وقت واحد ، دون ان يكون في هذا الوصف تناقض أو خلل ..

وعلة ذلك انها وصلت بصبر وأناة الى « الأصول » أو المبادىء التي اعتمدها النحاة في استنباطهم لقواعد اللغة العربية ، وعرضتها بتوضيح وتيسير ، واضعة نصب عينيها الطالب الجامعي الذي حصّل في سنوات ثلاث معظم ما يلزمه أو يحتاج اليه في ادراك هذه « الأصول » المعتمدة التي تجمع بين السماع والقياس .

وكان سبيلها الى تلك الاصول وعرة صعبة ، لانها لم تكتف بالعودة اليسيرة الى ما جمعه الانباري والسيوطي من (اصول النحو) ، بل غاصت في بحار سيبويه والاخفش والمبرّد والفارسي وابن جني من البصريين ، وفي بحار الكسائي والفراء وثعلب من الكوفيين ، والتقطت منها ومن تراث المتأخرين ما هيأ لها ان تصحح كثيراً من الاوهام التي وقع فيها السيوطي ، وان تدفع كثيراً من التهم التي ألصقها بعض المعاصرين ببناء النحو القديم عن تعجل في الحكم ، وسوء في الفهم احياناً .

والى جانب هذا حاولت الدراسة ان تربط بين حين وآخر

أصول النحاة القدماء بالأصول التي بشرت بها البحـوث اللغوية المعاصرة في الغرب والشرق ، ولكنها لم تسرف في ذلك ولم تشتط فيــه ، لأن دراسات القدماء كان لها مُناخهـا الخاص ، واسلوبها الذي كونته الحياة العباسية بما حوته من الوان الثقافات ، وأنماط التفكير ، وتمازج العروق ، ورواسب الحضارات القديمة المنهارة كاليونانية والفارسية وغير المنهارة كالرومانية والهندية •

ولقد خرجت هذه الدراسة بعد هذا الغوص بصوزة ترجو ان تكون صادقة عن « أصول النحو العربي » ، ووضعت في أيدي الدارسين ـ طلاباً وغير طلاب ـ ما يحتاجون اليه في فهم التجربة اللغوية التي مر بها النحاة ، بل في فهم النحو العربي وبنائه العام ، وان شئت : في حقائقه ومبادئه التي لا غنى عنها •

بهذا كله يمكن ان توصف بأنها جديدة ••

غير ان هناك محاولات سبقتها ، واتخذت مكانها في المكتبة العربية ، لعل أجدرها بالبحث والحديث كتاب الأستاذ سعيد الأفغاني « في أصول النحو » ، وكتاب الدكتور محمد عيد « أصول النحو العربي »، وكتاب الدكتور حنا ترزي « أصول اللغة والنحو » •

اما كتاب الأستاذ سعيد الافغاني فهو أول محاولة ـ على ما أعلم ـ في الدراسة المعاصرة ، وقد رُبّيَت عليه أجيال من طلبة اللغة العربية في جامعة دمشق ، ويرجع اليه الفضل الأول في ظهور كثير من البحوث في سورية وغيرها من اقطار العربية ، فقد بصّر الباحثين بكثير من الحقائق النحوية ، والاصول المتبعة •

ولكن كـتاب الاستاذ الافغاني كان ينحو نحواً تعليميـاً

صرفاً ، ولذلك خضع لمنهاج كلية الآداب في ذلك الزمن ، إذ جمع أصول النحو وتاريخه، فكما تحدث عن السماع والقياس تحدث عن المذاهب النحوية ، وأهمل بحث العامل النحوي على الرغم من أهميته في (الأصول) كما تجاوز في بحثي السماع والقياس كثيراً من الحقائق التي كان لها اثر بالغ في بناء القواعد النحوية ، كالضرورة الشعرية ، وطبيعة الاستقراء، والعلة ، والوان الاستدلال الذهني ٠

وما أشك في ان الاستاذ الافغاني تجاوز هذه الأصول عن عمد ، لأنه وضع نصب عينيه طلاب الجامعة يومئذ ، وطبيعة المناهج اللغوية في جامعات الوطن العربي ، ولولا ذلك لكان أولى من غيره بهذه البحوث ، فهو الذي نشر كتابي أبي البركات الأنباري « لمع الادلة ، والاغراب في جدل الاعراب » وفيهما من هذه الاصول ما فيهما ٠

والى جانب ما ذكرت كانت المكتبة العربية آنذاك فقيرة جدا بكتب النحو القديمة ، ومن أجل ذلك لم يتمكن الاستاذ الافغاني من الوقوف على كتب الفراء والاخفش والمبرد وابي بكر بن الانباري ، وابن السراج والزجاجي ، فقد ظهر كتابه قبل أن يظهر كتب هؤلاء ، وأعتقد انه لو اطلع عليها لغيّر بعض الاحكام التي أطلقها يومئذ ٠

وربما كان فقر المكتبة العربية بهذه الاصول سببا مهما في اعتماد الاستاذ الافغاني كتاب (الاقتراح) للسيوطي ، وكتاب (ضحى الاسلام) لأحمد أمين ، أما الاول فقد أمده بالحديث عن السماع والقياس ، واما الثاني فقد وضع بين يديه الكلام على المذهبين : البصري والكوفي ٠

ومهما يكن من شيء فان كتاب الاستاذ الافغاني ادى رسالته اكثر من ربع قرن ، وحمل سمات المرحلة التي كان

فيها ، بل انه ــ وأيمُ الله ــ دفعها الى الامام خطوات

أما كتاب الدكتور محمد عيد فيقوم على دراسة اصول النحو في نظر ابن مضاء القرطبي ، « وعلى ضوء علم اللغة الحديث » ــ كما يسميه صاحبه ــ فهو اذاً يختلف عن كتاب الاستاذ الافغاني الذي يقتصر على كشف اصول النحو العربي وتوضيحها ، وقد بذل الدكتور عيد جهدا قيما في الموازنة بين معطيات علم اللغة الحديث ومعطيات علم النحو العربي ·

غير ان الذي يؤخذ عليه هو ضعف ما فيه من الاحاطة بالاصول النحوية القديمة ، فلا يكاد يَعرِضها عرضا سويا، بل إنه لا يكاد يدرك اغراض القدماء في كَثير من المواضع ، فهو ينال منهم ، وينعت اساليبهم بالبعد عن المناهج اللغوية من دون ان يسبر غورهم ، ويبلغ ما يريدون ، ونحب أن نعرض هنا نموذجا واحدا من ذلك ، ليكون دليلا على أمثاله:

يرى الدكتور أن النحو العربي متأثر بالمنطق اليوناني ، وحين يصل الى بحث العلة يحتج بكلام مشهور لابن جني في الخصائص ، وهو ان علل النحو اقرب الى علل اهل الكلام منها الى علل الفقهاء ، ثم يقول الدكتور عيد : « ولكن هذا الاتجاه لا يستمر على اطلاقه عند ابن جني ، اذ تَفجَؤُنا عبارة ــ أي عبارة ابن جني ــ (وكذلك كُتب محمد بن الحسن انما ينتزع أصحابنا ــ النحاة[1] ــ منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه)[2] »

---

١ ــ كلمة (النحاة) ليست من كلام ابن جني ، بل من كلام الدكتور عيد ، يريد بها شرح كلمة (اصحابنا) وهذا هو سر الخطأ في فهم كلام ابن جني كما سترى · انظر الخصائص ١٦٣/١ ·

٢ ــ اصول النحو العربي ١٢٣ ·

لقد ظن الدكتور عيد ان النحاة كانوا ينتزعون العلل انتزاعا من كتب الفقهاء امثال محمد بن الحسن ، ولهذا يفسر كلمة (اصحابنا) في كلام ابن جني بكلمة (النحاة) ، مع ان ابن جني لم يقصد الى هذا البتة ، ولا استهدفه ، بل اراد انه فعل في كتاب الخصائص ما كان يفعله الفقهاء المتأخرون في كتبهم ، فكما انهم عمدوا الى الاحكام المنثورة في كتب محمد بن الحسن وجمعوها وعرضوها على شكل قوانين، انتزع هو الآراء المنثورة في كتب النحو القديمة من العلل والاقيسة، وعلى هذا تكون كلمة (اصحابنا) تعني : فقهاء الحنفية ، ولا تعني النحاة كما ظن الدكتور ، لأن ابن جني كان فقيها حنفيا ، فلا غَرو أن يطلق على الفقهاء من مذهبه لفظ (اصحابنا) مثلما يفعل غيره من الفقهاء والنحاة .

وهذا واضح جدا في سياق الكلام الذي قاله ابن جني ، ومع ذلك نرى الدكتور عيد يُشَرِّق في الحكم ويغرب ، وله كثير من مثل هذه « المعارض » لا مجال لعرضها هنا .

وهناك شيء آخر لا بد من ذكره في كتاب الدكتور عيد هو أن علم اللغة الحديث قد استهواه الى درجة كبيرة جدا ، حتى جعله يعد بعض « الاصول » القديمة ضربا من التأول البعيد عن حقائق اللغة ، وطرائق دراستها ، ولنقف عند نموذج يدل على امثاله في كتابه ، جاء في الصفحة (٢٢٠) قوله : « وكما لا يكفي الاساس النفسي لتفسير الجمل نحويا كذلك يرفض الاساس المنطقي الذي قام عليه فهم النحاة للجملة ، اذ خلطوا بين الواقع والشكل او بعبارة اخرى : فرضوا الواقع الفلسفي على الشكل اللغوي ، او بمعنى آخر : حتموا الصلة التامة بين المدلول والرمز اللغوي، على معنى : أن يتحقق في الجملة النحوية ما يحدث في الواقع من وجود الذات والحدث وقيام العلاقة بينهما ، او بعبارة

نحوية : وجود المسند والمسند اليه وقيام العلاقة بينهما ، فاذا غاب احدهما قُدِّر حتى يتفق النص اللغوي مع الواقع الخارجي . والدراسات اللغوية الحديثة لا تعترف بهذا الالزام المنطقي ، ولا تسمح لاحكام المنطق الفلسفية ان تتحكم في دراسة اللغة ، فليس من اللازم في الجملة ان يوجد المسند والمسند اليه والعلاقة ، ويتضح ذلك بالمثال الآتي :

لنفرض أن شخصا اسمه (محمد) يؤدي شهادة لمتهم أمام القاضي ، فلا بد في الواقع من وجود الذات التي هي (محمد) وقيامها بالشهادة ، ولكن لنتصور ذلك المتهم يجيب عن سؤال: من شاهدَكَ ؟ بقوله : محمدٌ . فهنا لا نستطيع أن نفترض في دراسة هذا النطق ما حدث في الواقع ، ومن هنا يفترق المنهج الحديث عن طريقة النحاة في تناول النصوص ، فالنظر للجملة على انها حكم منطقي لا بد أن يتحقق في الواقع أدّى بهم الى التأويل والتقدير والبحث عن الناقص ، اما اعتبار اللغة منظمة شكلية تعبر عن الواقع بوسائلها الخاصة فهذا هو اساس الاعتراف بالكلمة الواحدة على انها وسيلة عرفية للتعبير عن الجملة » .

هكذا يسوق الدكتور عيد نقده للقدماء دون تحفظ ، بل دون أن يسأل نفسه : هل من اللازم ان يكون المنهج الوصفي الذي استهواه من علم اللغة الحديث اسلم منهجا في تناول اللغة من اساليب القدماء التي تربط بين التركيب اللغوي والواقع الفكري ، او قل : تجعل نُظُمَ اللغة الخارجية مطابقة لترتيب الافكار في ذهن المتكلم .

وفي نصه الطويل هذا تجاهل لأمرين كبيرين من شأنهما أن يُخِلا بالمنهج العلمي الذي سلكه :

الأول أنه صدر في نيله من فهم النحاة العرب للجملة ،

وتقديرهم للمحذوف منها عن الدراسات اللغوية الحديثة التي نجمت أصولُها وقوانينها من دراسات اللغات الاوربية، وهي تختلف في بناء جملها عن اللغة العربية ، لأن صرامة التركيب هناك تجعل الحذف فيها اقل من الحذف في الجملة العربية التي تخلو من قيود فعل الكون ، والافعال المساعدة الاخرى ، وضرورة تقديم الفاعل على الفعل ، وتستبدل بهذا كله وسيلة تعبيرية أخرى هي الاعراب ٠

وحذف بعض الكلمات في التركيب يرجع في أساسه الى ضرب من ضروب ارتباط اللغة بالفكر ، والى قانون من قوانينها الاساسية هو « الاقتصاد » ٠ فحين أقول : محمدٌ ٠ في جواب هذا السؤال : من شاهدك ؟ او : أقول : محمداً ٠ في جواب هذا السؤال : من شاهدتَ ؟ أكون قد اقتصدت في كلامي دون أن أخل بالتعبير عن الموقف الذهني ، لأن ترتيب الكلام يكون على سمت ترتيب الافكار في الذهن ٠

ومما يدل على أن المحذوف مقدر في الذهن ولا بد منه أنّ الاثر اللفظي ـ وهو الاعراب ـ كان واضحا في كل عبارة ، فالتركيب اللغوي ـ كما هو معروف ـ علاقات معنوية ذات تأثير لفظي ، وهذا في العربية كما هو في غيرها من اللغات ، وبهذا يكون قولي : محمداً ، في المثال السابق مرتبطاً بعلاقة معنوية بكلمة اخرى ، حُذفت لفظا ولم تحذف معنىً ، بل بقي تأثيرها التركيبي اللفظي قائما ٠

فالنحاة العرب درسوا المحذوف ـ في كثير من المواضع ـ دراسة تربط بين فكر المتكلم وكلامه ، فاذا كان علم اللغة الحديث يرفض مثل هذا الربط ـ كما زعم الدكتور عيد ـ فان ذلك لا يعدو ان يكون رأياً ، أو طفرة ، مرّ بها علم اللغة ، وقد تجاوزها حقا في الآونة الاخيرة ٠

وهذا يسلمنا الى الامر الثاني الذي تجاوزه الدكتور عيد في نصه الطويل الذي اثبتناه ، وهو ان الدراسات اللغوية الحديثة عادت الى الربط بين علم اللغة وعلم النفس ، اي بين الواقع اللغوي والفكر الانساني ، على يد اللغوي الاميركي (تشومسكي) ، ولقد تعرى المنهج الوصفي أمام دراساته الحديثة العميقة ، اذ وضح ان هذا المنهج يباعد بين اللغة والفكر ، وانه ينظر اليها كأنها آلة جامدة لا تنبض فيها روح الانسان •

ولا بد لي من أن اشير ـ ولو بايجاز ـ الى أن اعجاب الدكتور عيد بابن مضاء القرطبي له ما يسوغه ، فهو ظاهري النزعة في الفقه والنحو ، غير انه لم يسلم من معطيات المنطق والنزعة الكلامية ، وفي كتابه كثير من هذه السمات ، وهي التي هاجمها الدكتور عيد ، فكيف تكون قبيحة في كتب القدماء وغير قبيحة في كتاب ابن مضاء؟

ولقد هاجم ابن مضاء والدكتور عيد نظرية العامل النحوي ، وأنا معهما في جانب ، ومخالف لهما في جانب آخر ، فاذا كان العامل النحوي يجر الى تقديرات وتأويلات ذات تكلف وتعسف فهو نظرية مرذولة ، اما اذا نظر اليه على أنه بحث في القرائن اللفظية التي ترتبط بحالات اعرابية خاصة ، فانه حينئذ يكون دراسة شكلية للغة ، تدرس من خلاله تراكيبها ونظمها والعلاقات اللفظية والمعنوية ، وما ينجم عن هذه العلاقات من آثار اعرابية •

غير أن الدكتور عيد ، وابن مضاء قبله ، وكثيرا من المعاصرين ، نظروا الى الجانب المظلم من نظرية العامل ، ووقفوا عند مشكلاتها وتقديراتها ، ولم ينظروا في اصلها الذي قامت عليه ، وهو دراسة الظواهر الاعرابية ، وربطها ببنية الجملة •

والمحاولة الثالثة في دراسة (اصول النحو) قام بها الدكتور حنا ترزي ، احد اساتذة الجامعة الاميركية في بيروت، في كتابه : اصول اللغة والنحو ، وهي تشبه الى حد بعيد محاولة الاستاذ الافغاني في انها تتوجه الى الطلاب ، ومن أجل ذلك تُؤثِر الايجاز الشديد ، وتختلف عن دراسة الأستاذ الافغاني في انها تتعثر كثيرا في فهم القدماء ونصوصهم واصولهم ، وتبني على الاحكام السابقة التي اطلقهاالسيوطي واحمد امين وكثير من الدارسين المعاصرين بلا مناقشة ولا محاكمة ، وتجعل ما قالوه مسلمات لا يأتيها الخطأ من بين يديها ولا من خلفها ، مع أن كثيرا منها باتت منقوضة واضحا خطؤُها ، اضف الى ذلك ان دراسة الدكتور ترزي تكاد تكون مقالات متعددة الاغراض ، منبتة الصلات ، ولكن يغفر لها انها بحوث جامعية تلائم – كما يبدو – منهاج الدراسة المرسوم .

* * *

تلك هي المحاولات التي سبقت هذه الدراسة ، وهي التي جعلتني انعت دراستي لأصول النحو العربي بأنها قديمة ، فعنوان الكتاب مألوف معروف ، وذاك هو سر قدمها ، ولكن مضمونه يختلف عما وُسِم بعنوانه ، وهذا هو سر جدتها ، واني لأرجو أن أكون قد أديت امانة العربية ، ووفيتها حقها عليَّ ، كما ارجو ان اكون قد خدمت طلبتي في الجامعة ، فقدمت اليهم اصعب المشكلات اللغوية في ايسر الاساليب الحديثة ، والله الموفق .

١٥/٥/١٩٧٨ محمد خير الحلواني

القسم الأول

السماع

١ ـ ما السماع

تنشأ الدراسة اللغوية من تأملات يسيرة في اللغة المحكية ، ثم يتسع مداها على الايام فتنتقل من التأملات الى الملاحظات، فالاستقراء ، فوضع القاعدات والاصول ·

وهذا العمل يحتاج الى زمن غير قصير ، فلا بد للغوي في البَدء من جمع المادة اللغوية ، وليس ذلك باليسير ، فهو مضطر ـ ليكون عمله دقيقا ـ الى تصنيفها ، وتقسيم الرقعة المكانية التي يدرسها الى مناطق ذات لغة فصيحة ، وأخرى دونها ، وثالثة لا تُعتَمدُ لغتُها البتة ، ويقوده هذا الى وضع معيار للفصاحة يرجع اليه في تصنيفه وتقسيمه ·

ولا شك أن اللغة المحكية أو المنظومة ، ذاتُ قوانين يراعيها المتكلم بدقة ، ويصدُرُ عنها في كلامه ، ولكنه لا يشعر بالعَناء ، بل انه لا يكاد يفكر فيها ، لأنها عنده لا تزيد على عادات اعتادها منذ أن تعلم اللغة من المحيط الذي حوله، وعَملُ اللغوي أن يكشف عن تلك القوانين المرعية ، وأن يوضّح القواعد التي يتقيد بها المتكلم الأصيل ·

ولا بدّ إزاء هذه المهمة من أن يكون اللغوي دقيق الملاحظة ثاقب النظرة ، متصفاً بالصبر والاناة ، حتى ينفُذ الى ما وراء الظواهر الصوتية ، ويقف على الحقيقة المُستسِرّة فيها ·

وعلى هذا يكون السماع عملية صعبة ، فهو مجموعة من

الاعمال ، تبدأ بالتأملات ، وتنتهي بالكشف عن القواعد ، ويقـــومُ بين البَدءِ والانتهـــاء التصنيفُ ، والتقسيمُ والاستقراء .

على أن السماع لا يقف عند حدود الاستنباط ، بـــل تُناط به أعباء أخرى ، ومن غير العسير تحديد المهمات التي توكل اليه .

انه في مرحلة النشأة لا يزيد على استنباط القوانين في اللغة المحكية ، ولكنه في المراحل المتأخرة يصبح طريقة من طرائق الاستدلال الكثـيرة ، كالقياس ، والعـلة ، والسبر والتقسيم ، والاستدلال بالاولى ، فيُستـَعمـَل لتحقيق قاعدة ، أو انكار ظاهرة ، وبهذا يَفقـِد أهميته ، لأنه قام بما أوكل اليه في مرحلة نشأة العلم .

ونؤثر هنا أن نضرب بعض الامثلة لتوضيح ما عرضناه :

١ ــ لا شك أن النحاة وصلوا الى القواعد العامة مـــن ملاحظاتهم اليسيرة لتراكيب اللغة ، فقد اهتدوا الى قوانين المرفوعات، كالفاعل ، والمبتدأ ، والخبر ، وقوانين المنصوبات كالمفعولات ، والحال ، والتمييز ، وقوانين الاسم المجـــرور بالحرف ، او بالاضافة ، اهتدوا اليها من الملاحظات الاولى في مرحلة النشأة .

٢ ــ وكلما أوغل اللغويون في الدرس وقفـــوا أمـــام ظواهر تحتاج الى مزيد من التأمل والتتبع ، والاستقراء ، فالنحوي المعروف عيسى بنُ عمر يعرف أن « ليس » يأتـــي بعدها اسمان ، أولهما مرفوع ، وثانيهما منصوب ، ذاك هو استقراؤه ، ولكنه ســمع أن نحويا آخر هو أبو عمرو بن العلاء يجيز رفع الاسم الثاني ، اذا نقض نفي « ليس » بأداة

الحصر « إلاّ » ، تقـول : ليس الرجـلُ إلاّ كريمٌ ، فأتاه كالمستنكر ، وقال له : « ما شي بلغني أنك تجيزه ؟ » فقال له أبو عمرو :« وما ذاك ؟ » قال : « بلغني أنك تجيز : ليس الطيبُ إلا المسكُ » . فأجابه أبو عمرو : « ذَهَبَ بك يا أبا عمر ،نِمت وأدلج الناسُ ، ليس في الارض حجازي الا وهو ينصب ، ولا في الارض تميمي إلا وهو يرفع[1] » .

فأبو عمرو هنا يحتج لما أجازه بما وصل اليه استقراؤه من لهجات العرب ، وعيسى بن عمر ينكر الظاهرة في البدء ، لأنه لم يسمعها ولم يَستقرِها ، حتى اذا وَقَفَهُ أبو عمرو على الحقيقة أخذ بها .

٣ ــ ولنا في كتاب سيبويه كثير من الامثلة ، فهو يُعَد مجمعاً للتراث النحوي في مرحلة زمنية تقع بين سنة تسع وستين ، وسنة ثمانين ومئة للهجرة ، أي بين وفاة أبي الأسود الدؤلي ، ووفاة سيبويه ، ففي هذا الكتاب من تراث الخليل ويونس وعيسى وأبي عمرو والحضرمي ، إلى جانب ما استنبطه سيبويه .

ويتجلى لك السماع في هذا الكتاب العظيم بما يحويه من المادة اللغوية المجموعة ، ففيه خمس وتسعون وثلاثُ مئة آية من آي القرآن ، وفيه تسعة وأربعون وألف من شواهد الشعر ، وفيه ما لا يُحصى من كلام العرب وأحاديثهم .

وليس هذا فحسب وانما هناك أمر ذو بال في هذا الحديث هو أن سيبويه لم يكن يأخذ كل ما يقع له من كلام العرب ،

---

١ ــ انظر : أمالي القالي ٣ /٣٩ ، وطبقات النحويين واللغويين ٣٨ ، والمزهر ٢/٢٧٧ ــ ٢٧٨ .

وانما كان منهجه أن يأخذه اما من أفواه الفصحاء من البداة ، وإما من شيوخه الذين سمعوه من العرب

فلقد تحدث مثلاً عن نصب المصادر التي تقع للدعاء ، مثل : سَقياً لك ، فبين أنها قد ترد مرفوعة في الشعر ، قال : « وهذا شبيهٌ رفعُه ببيتٍ سمعناه ممن يوثق بعربيته ، يرويه لقومه ، قال :

عَـذيرك مِن مـولىً إذا نمتَ لم ينـم
يقول الخنا او تعتريـك زنابـره[2] »

وقال في موضع آخر : « ومما جاء في النصب أنا سمعنا من يوثق بعربيته يقول : خلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها[3] » . وهذا في كتابه كثير جداً[4]

ومما نقله عن شيوخه ــ وكلهم ثقة ــ ما جاء في حديثه عن انتصاب المصادر في غير الدعاء ، مثل : حمداً وشكراً ، إذ أجاز الرفع معتمدا ما نقله شيخُه يونس بن حبيب ، يقول : «وزعم يونس أن رُؤبة بن العجاج كان يُنشِد هذا البيت رفعاً ، وهو لبعض مذحِج :

عَجَبٌ لتلك قضيـة وإقامتـي فيكم على تلك القضيـة أعجـب[5] »

وهذا كثيرٌ أيضا في كتابه[6]

---

٢ ــ الكتاب : ١٥٨/١

٣ ــ نفسه : ٧٧/١ .

٤ ــ انظر على سبيل المثال : ٤٤/١ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢١٤ ، ٢٦١ ، ٣٢٧ ، ٤٢٦ ، الخ ..

٥ ــ الكتاب : ١٦١/١ .

٦ ــ انظر مثلا : ٧٧/١ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٤٠ ، ١٥٣ ، ١٨٢ ، ٢٤٩ ، ...

* * *

ونعتقد أن ما قدمناه من آمثلة كـــاف لتوضيـــح معنى السماع ، وسنجد في الفـقرات التالية ما يجلوه جلاء واضحا ، ويبين جوانبه المتعددة .

٢ ـ كيف تدرس المادة اللغوية

أول عمل يجب أن يقوم به اللغوي في دراسة اللغة هو أن يجمع المادة المدروسة جمعا واعيا وافيا ، وإلا كان عمله ناقصا وكانت قواعده منقوضة وستهديه نظراتُه الأولى فيهـا الى ما تحويه من أوجه الاختلاف ، وتنوع الظواهر ، فيرى نفسه مضطراً الى تصنيفها وتقسيمها ، لتكون نتائج دراسته أكثر صحة ولتكون قواعده أكثر اطراداً .

فكيف سارت هذه الدراسة في تاريخ النحو العربي ؟

١ ـ جمع المادة اللغوية :

الحق أن النحاة لم يجمعوا اللغة بأنفسهم ، ولكنهم شاركوا فيها مَن لا عمل له في النحو ، اذ كان جمع اللغة سابقا لظهور هذا العلم ، فهنالك القرآن الكريم الذي دُوِّن في الصحف ، وحفظته الصدور ، وهو مجموعة لغوية غنية الظواهر ، حافلة بالقواعد والاصول النحوية ، ولكنه كان بملابساته يضطر النقلة الى التثبت من الرواية والنقل الامـين عن الرسـول (ص) ، كما كان يعوزهم أن يكون لهم رأي في اختـلاف قراءات المقرئـين الثقات ، ليكون استنباطهم للقاعدة بعيدا عن الشك والظن وسنعود الى تفصيل هذه الظاهرة القرآنيـة في موضعها من هذا الكتاب .

والى جانب كلام الله المبين كان هناك مصدر لغوي حي هو أولئك البداة الفصحاء المنتشرين في بوادي نجد ، وتهامة

والحجاز ، وما أسهل أن يلقاهم النحويّ المستقري للعربية ، في سوق المِربد ، حيث يفدون لحاجاتهم ، وفي البادية حيث يعيشون ، وقد كان هذا المصدر اللغوي مُعيناً على الافادة من المصادر الاخرى ، فعن طريقه نقل الشعر الفصيح ، وتثبت النحاة من صحة لغته ، وعن طريقه أيضا نُقلت الأمثال العربية ، وسنجد بعد قليل أهمية هذا المصدر في رواية الشعر واستنباط القواعد النحوية

آضف إلى هذين المصدرين : أي القرآن ، والفصحاء الأحياء ، مصدراً ثالثاً هو الشعر الجاهلي القديم ، والشعر الاسلامي حتى عصر هارون الرشيد . فقد وصل منه الى النحاة مجموعة وافرة تصلح أن تكون مورداً للاستقراء ، ذلك أن روايته واعتماده في فهم ألفاظ القرآن بدأت منذ أيام الصحابة ، وقد أُثِر عن الخليفة عمر بن الخطاب (ر) قولُه المشهور « عليكم بديوانكم لا تضلوا ، فقالوا : وما ديوانُنا ؟ قال : شعر الجاهلية ، فان فيه تفسير كتابكم ، ومعاني كلامكم[1] » . وكان ـ رضي الله عنه ـ أروى الناس للشعر[2] ، وقد ذكروا أن ابن عباس كان يجلس « يوماً فلا يذكر فيه إلا الفقه ، ويوماً التأويل ، ويوما المغازي ، ويوما الشعر ، ويوما أيام العرب[3] » وقد ذكروا أيضا أن ابن عباس ما كان يفسر آية من القرآن الكريم إلا أورد عليها شاهدا من الشعر[4] وعرف برواية الشعر والامعان فيها من هذه الطبقة عروة ابن الزبير ، والزُهري[5] .

---

١ ـ انظر الجامع لأحكام القرآن . للقرطبي ١/١١٠ .

٢ ـ انظر : الكامل للمبرد ٩٦٦ (طبعة زكي مبارك) .

٣ ـ الاصابة (المطبعة الوهابية) ٣/١٩٣ .

٤ ـ انظر : شرح الحماسة . للتبريزي ١/٣ .

٥ ـ انظر : البداية والنهاية ٩/١٠١ ، والأغاني ١١/٢٣ وما بعدها .

وكان يصحب رواية الشعر هذه ويجاريها في النشاط والقوة عملية أخرى ، هي عملية تدوينه ، فقد وصل منه الى النحاة مجموعة صالحة مدونة مكتوبة ، فراح يقرؤها بعضهم على بعض ، ويُفيدون منها في استنباط القواعد ، من ذلك ما ذكروه أن النعمان بن المنذر كان يملك ديوانا فيه أشعار الفحول ، وفيه ما مُدح به هو وأهل بيته ، ثم صار ذلك الى بني مروان[٦] .

وذكروا أيضا أن الوليد بن يزيد (١٢٦ هـ) جمع من شعر العرب وأخبارهم وأنسابهم ما جمعه ، مستعينا بما كان عند حمادٍ الراوية ، وجناد بن واصل ، من كتب ودواوين في هذا الموضوع[٧] ، وكان للوليد بن عبد الملك كاتب يكتب له المصاحف والشعر والاخبار[٨] .

ومما يدل على أن الشعر كان يكتب منذ زمن الصحابة ما رواه الزمخشري عن الصحابي الجليل طلحة ، من أنه سمع قصيدة راقته فما زال شانقا ناقته حتى كتبت له[٩] ، ويدل على هذا أيضا ما ذكره ابن سلام من أن قصيدة أبي طالب :

وأبيضَ يستسقى الغَمامُ بوجهه ثِمالُ اليتامى عِصمةٌ للأرامل

كانت مدونة في كتاب كتبه يوسف بن سعد منذ أكثر من مئة سنةٍ لزمنه[١٠] .

---

٦ ــ انظر : طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٢٣ .
٧ ــ انظر : الفهرست • لابن النديم ١٣٤ (المكتبة التجارية) .
٨ ــ نفسه : ٩ .
٩ ــ الفائق في غريب الحديث ١/٦٧٧ .
١٠ ــ انظر : طبقاته ٢٠٤ .

هذه الأخبار تفسر لنا ما نقلوه عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان لا يحتج إلا بالشعر الجاهلي ، وأنه جمع منه ومن أخبار العرب ما يملأ بيتاً إلى السقف[11] وتفسر لنا ما ظهر من مجموعات شعرية ، كاختيارات المفضل الضبي ، واختيارات الأصمعي واختيارات أبي تمام ، وكلها يرجع عهده إلى القرن الثاني للهجرة ، وهو عصر توطيد القواعد النحوية على أيدي العمالقة أمثال الخليل ويونس وسيبويه والكسائي والفراء .

وهناك مصدر لغوي رابع إلى جانب القرآن ، والعرب الفصحاء ، والشعر ، هو ما دون من أحاديث الرسول (ص)، كتلك الصحيفة التي دونها عبد الله بن عمرو بن العاص في أيام الرسول نفسه ، وسماها الصادقة[12] ، كما ثبت أن علياً ـ رضي الله عنه ـ كان يكتب بعض ما يسمع من حديث رسول الله[13] ، هذا الى جانب رسائله ـ صلى الله عليه وسلم ـ الى قيصر وكسرى والنجاشي ووفود القبائل العربية ، ولا تزال محفوظة في بطون الكتب[14] .

وقد وصل الينا من هذه المدونات جملة ليست بالكبيرة ، ولا هي بالصغيرة ، ففي مسند الامام أحمد بن حنبل صحيفة عبدالله بن عمرو ، وفيه أيضا صحيفة همام بن منبه التي دونها عن أبي هريرة ، وقد ذكروا أن عدة الأولى ألف حديث[15] وعدة الثانية ثمانية وثلاثون ومئة حديث[16]

ولما أخذت العلوم اللغوية والنحوية تَنشَطُ في العراق

---

١١ ـ انظر : البيان والتبيين ١/٣٢١ .
١٢ ـ انظر : طبقات ابن سعد ٤/١٨٧ .
١٣ ـ انظر : لمحات في اصول الحديث ٥٩ .
١٤ ـ انظر : ابن سعد ٢/٢٤ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٤٧ ، ٥٠ ، ...
١٥ ـ انظر : مصادر الشعر الجاهلي ١٤٤ .
١٦ ـ انظر : لمحات في أصول الحديث ٦٣ .

كان في أيدي الناس ثروة غنية من أحاديث رسول الله ، كتلك المجموعات التي جمعها الزهري (١٢٤) وابن جريج (١٥٠) وابن اسحاق (١٥١) ومالك (١٧٩) والربيع بن صبيح (١٦٠) وحماد بن سلمة (١٧٦) ، وكثيرون ٠

أضف إلى هذا كله أن بعض المحدثين الاعلام عاصروا النحويين ، وكانوا مرجعهم في الحديث النبوي ، فقد كان في البصرة أنس بن مالك (٩٣) وكان البصريون يقول بعضهم لبعض « تعال إلى مَن سمعه من النبي (ص)[١٧] » ٠

ولم يكن علماء اللغة بعيدين عن هذه الحركة ، بل شاركوا فيها رواية وتأليفا ، فلقد جمع أبو عبيدة ، مَعمَر بن المثنى « من ألفاظ الحديث والاثر كتابا ذا أوراق معدودات » ٠ ثم تبعه النضر بن شميل فجمع كتابا أكبر منه ، ثم جمع الاصمعي كتابا أحسن فيه الصناعة ، وزاد على كتابي أبي عبيدة والنضر ، ثم كتب مثلهم قطرب ، وغيره من أئمة اللغة[١٨] ٠

* *

تلك هي المادة اللغوية التي كانت بين ايدي النحاة ، وهي غنية جداً ، يمكن أن تكون موردا عظيما لدراسة العربية ، واستنباط قواعدها ، ولكن ذلك يحتاج الى استقراء كامل ، وتأمل واعٍ ، وتتبع للظواهر دقيق ٠

ولا يتحقق هذا إلا إذا عمد النحاة الى تصنيف المادة اللغوية واستقرائها ومعرفة ما يؤخذ منها ، وإدراك ما يجب أن يطرح ٠

٢ ـ تصنيف المادة اللغوية :

قلنا : ان جمع اللغة المدروسة ليس إلا جزءاً من عمل كبير

---

١٧ ـ انظر : تهذيب التهذيب ١/٣٧٨ ٠
١٨ ـ انظر : النهاية في غريب الحديث ١/٥ ـ ٦ ٠

في عملية السماع ، ولا بد من تصنيف اللغة تصنيفاً خاصاً حتى يكون الاستنتاج علمياً ، صحيح النتائج ، سليم البناء ، فهناك اللغة المدونة ، وهناك أيضا اللغة المحكية أو المروية المتناقلة بين الناس من غير تدوين • وهناك اللغة الشعرية واللغة النثرية • واللغة الشائعة الكثيرة واللغة النادرة القليلة ، واللغة التي تستعمل في قلب البلاد وصحرائها ، واللغة التي عليها أبناء المناطق المتاخمة للأمم الأعجمية •

وينبغي للنحوي أن يكون حذراً جدا في دراسة اللغة ووصف ظواهرها ، وإلا جاءت قواعده مضطربة غير مطردة ، وهذا يوقع في كثير من الاضطراب في تعلم اللغة ، ولكن كيف يكون حذرا ؟ •

الحق أن اللغوي يجب أن ينطلق في درسه اللغوي بعد عمليتي الجمع والتصنيف ، وألا يتورط في سن القوانين واستنتاج القواعد قبلهما ، فما الذي فعله نحاة العربية ؟ •

أ ـ اللغة المدونة :

مر بنا من قبل أن هناك مجموعات غير قليلة من اللغة المدونة ، وأهمها القرآن الكريم ، ومعه ما دونه بعض الصحابة من حديث رسول الله (ص) ، وما دونه الرواة من قصائد الجاهليين والمسلمين وأمثالهم •

وقد تحدثنا من قبل بايجاز عن تدوين الشعر والحديث ، وسنتحدث هنا بالايجاز نفسه عن تدوين الأمثال ، أما تدوين القرآن الكريم فهو موضوع مطروق ولا نرانا بحاجة الى البحث فيه[19] ولكننا نحب ان نشير الى أن الخط الذي دون به

١٩ ـ راجع كتابنا : الاحتجاج النحوي ، مصادره وأصوله

القرآن لم يكن ذا إعجام في أيام عثمان (ر) ثم أعجم فيما بعد ، وأن القراءة كانت تؤخذ بالتلقين لا بالاعتماد على رسم المصحف ؛ فما من مقرىء من مقرئي الامصار الا وله سند فيما يقرىء به الناس يتصل برسول الله نفسه .

أما الامثال فقد كانت ملء السمع والبصر ، فمنذ العصر الجاهلي أخذ الناس يُعنون بها ويجمعونها ، فذكروا أن صحائف قليلة منها جُمِعت في نهاية هذا العصر ، وأن ثلاثة من رجال العصر الأموي جمعوا فيها ثلاثة كتب ، هم عبيد بن شرية الجرهمي ، وكان على صلة بمعاوية بن أبي سفيان ، وعلاقة بن كريم الكتابي ، وصحار بن عياش العبدي ، إلا أن مؤلفاتهم فُقِدَت منذ عصر مبكر[٢٠] .

وكان النحاة الاوائل يعيشون في محيط يُعنى بالامثال ، يدلك على ذلك أن شيخهم الكبير أبا عمرو بن العلاء جمع فيها كتاباً خاصاً[٢١] . وهذا يعني أن حلقته لم تكن تخلو من الاحتجاج بها في اللغة والنحو ، ثم جاء تلميذه يونس بن حبيب فجمع كتاباً آخر ، وفعل مثله مؤرج السدوسي الذي أتيح له أن يحضر حلقة أبي عمرو والخليل[٢٢] .

هذا في المحيط البصري ، وهو الذي رسخ قواعد النحو وأصّلها ، أما في المحيط الكوفي فقد انتشر ما جمعه في الامثال ودونه المفضل الضبي[٢٣] ، وهو أقدم ما وصل الينا من هذه المجموعات ، وفيه ستون ومئة مثالٍ

هذه الحركة من الجمع والتدوين تالية ولا شك لمرحلة

---

٢٠ ــ انظر : الامثال العربية القديمة . لزلهايم . ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب . ص ٧١ .

٢١ ــ نفسه : ٧٧ .

٢٢ ــ نفسه : ٧٨ .

٢٣ ــ نفسه : ٧٢ .

سابقة عليها كانت فيها الامثال شائعة على الالسنة ، وهي مرحلة زمنية تقدمت زمن الحركة النحوية اللغوية ، لأنها ترجعُ في تاريخها إلى عصور الجاهلية القريبة والبعيدة ، وهي التي جعلت بعض العلماء يَنشَطون لجمع الامثال وتدوينها .

ب ـ اللغةُ غيرُ المدونة :

أما اللغة غير المدونة فقد تمثلت في كلام العرب الفصحاء ، ولعلها كانت في نظر النحاة أوفى المصادر التي تُستَمد منها اللغة ، ومن هنا تجد حرص النحوي على الرحلة الى البادية ، أو على الاتصال بالاعراب في الامصار ، فمما يؤثر عن الخليل ابن أحمد أنه استمدَّ علمه في النحو من بوادي نجدٍ وتهامة والحجاز ، وأن الكسائي أنفذَ خمس عشرة قنينة حبر مما نقله من هذه البوادي عدا ما حفظه ووعاه ، وأن يونس بن حبيب كان يدمن الاتصال برؤبة الراجز ويلح عليه في السؤال ، وأن الفراء كان يلازم ثلاثةً من فصحاء العرب هم أبو ثروان العُكلي ، وأبو فَقعس الاسدي ، وأبو الجراح العُقَيلي ، ويؤثر أيضا أن الامصار المتحضرة ، ولا سيما البصرة والكوفة وبغداد كانت تمتلىء بهؤلاء الفصحاء ، الذين يختلفون الى الاسواق في بعض حاجاتهم ، أو يستوطنون في المدن ويهجرون البوادي ، وقد عُرِفت كثير من الاسماء البدوية ، وكان لأصحابها آثر بالغ في عملية السماع والاستقراء .

ومن اللغة غير المدونة ما كان يسمعه النحاة في حلقات العلم وفي الاسواق العامة من قصائد تُنشَد على ملأ من الناس ، وما كان يقدمه الرواة المحترفون من قصائد شعرية في مناسبات خاصة في بلاطات الامراء ، وكان كثير من العلماء يُوردون في

مجالسهم شواهد شعرية لا يرجعون فيها الى كتاب . بل يؤولون فيها الى ما حفظوه ، وربما كان هذا هو الغالب على مجالس العلم .

ولا شك أن الامر لا يقف عند حدود رواية الشعر . بل يتعداه الى العبارات النثرية والامثال المحفوظة . وفي كتاب سيبويه شيء كثير جداً من هذا ، ونحب أن نضع بين يديك بعض الامثلة لتكون وسيلة موضحة لما عرفناه .

١ ـ جاء في كتاب سيبويه : « وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : اذن أفعلُ ذاك ، في الجواب ، فأخبرت يونس ، فقال : لا تُبعِدَنّ ذا ، ولم يكن يروي إلا ما سمع[٢٤] » .

فسيبويه هنا يروي عن شيخ له هو عيسى بن عمر ما يخالف أصلا نحوياً عليه معظم العرب ، وهو أن تكون « إذن » غير ناصبة للمضارع إذا وقعت جوابا لكلام سابق ، فلم يستطع أن يجزم بمخالفته ، فرجع الى شيخ آخر من شيوخه ، هو يونس بن حبيب فرده الى تصويب ما روى له ، وأنت ترى مرجع الجميع كلام العرب المنقول من غير تدوين .

٢ ـ ولم يكن النحوي يُعنى بما يسمعه من كلام الفصيح فحسبُ ، بل كان يجعل انشاده للشعر حجة له في استنتاج القاعدة أو تصحيحها ، من ذلك أن سيبويه أجاز أن تقع « هل » بعد « أم » لأن شيخه يونس سمع رؤبة بن العجاج يُنشِد هذا البيت ، وهو لزفر بن الحارث :

أبا مالكٍ هل لمتني مذ حضضتني
على القتل ، أم هل لامني لك لائمُ[٢٥]

---

٢٤ ـ الكتاب ٤١٢/١ .
٢٥ ـ الكتاب : ٤١٨/١ .

٣ ـ ويتحدث سيبويه عن حذف الفعل وبقاء عملـــه ، فينقل عن شيخه أبي الخطاب ، الأخفش الأكبر « أنه سمع بعض العرب ـ وقيل له لم أفسدتم مكانكم هذا ـ فقال : الصبيانَ بأبي » • ثم بين موضع الشاهد وحلله بقوله : « كأنه حذر أن يلام ، فقال : لُمِ الصبيانَ[٢٦] » •

جـ ـ النحاة واللغة المدونة :

وليس عجيبا أن نقول في مطلع هذه الفِقرة : إن النحاة لم يكونوا يجرؤون على استقراء اللغة المدونة من غيرِ أن تُعرَضَ عليهم بصيغة الرواية والمشافهة •

وتوضيح ذلك أن النحوي لا يقوى على أن يعود مثلاً إلى ما جمعه شيخه أبو عمرو بن العلاء من شعر أو أمثـــال ، ليستقري ما فيه من لغة فصيحة ، إلا إذا قرأه على أبي عمرو نفسه ، وَوَقَفَهُ على كل كلمة من كلماته ، لئلا يقعَ في التصحيفِ أو التحريف

وكانت أكبرُ سبة توجه الى المتعلم أنــه صَحَفي ، أي يأخذ علمه من الكتب من دون أن يقرأها على الشيوخ ، أو يرجع فيها الى الاعراب ، قال ابن ســـلام الجمحي : « وفي الشعر المسموع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه ، ولا حجة في عربيته ••• وقد تداوله قوم من كتاب الى كتاب ، لـــم يأخذوه عن أهل البادية ، ولم يعرضوه على العلماء[٢٧] » • ومما رد به ما نسب الى عاد وثمود من شعر أنه «لم يَرو قَطُّ عربي منها بيتاً واحداً ، ولا راوية للشعر[٢٨]» • وهكذا ترى ابن سلام يربط بين طريقين لصحة المروي ، هما الرواية عن

---

٢٦ ـ نفسه : ١/١٢٩ •
٢٧ ـ الطبقات : ٥ ـ ٦ •
٢٨ ـ نفسه : ١١ •

الاعراب الفصحاء ، وما يرويه الرواة المحترفون من العلماء، وهذا يعني أن الاخذ من الكتب من غير قراءة على الشيوخ مما يُستهجَن في البيئة اللغوية آنذاك .

ومن آجل هذا كان كبار العلماء والمتعلمين يحرصون على أن يأخذوا العلم من مصادره الحية ، فالأصمعي يقرأ مثلاً شعر الحطيئة والنابغة على أبي عمرو[٢٩] ، ويقرأ شعر الشنفري على الامام الشافعي[٣٠] ، وقرأ ابو حاتم السجستاني على أبي عبيدة شعر عُروة بن الورد[٣١] ، وقرأ أبو عمرو الشيباني دواوين الشعراء على المفضل الضبي[٣٢] .

ومن أجل ذلك أيضا نرى أبا زيد الانصاري – وهو من هو في هذا العلم – يقول لتلميذه أبي حاتم ، حين قرأ عليه كتاب « النوادر في اللغة » : « ما كان فيه من شعر القصيد فهو سماعي من المفضل بن محمد الضبي ، وما كان من اللغات وأبواب الرجز فذلك سماعي من العرب[٣٣] » .

وصار كتاب النوادر لا يُقرأ الا على صاحبه أبي زيد ، فقد قرأه عليه مثلا أبو الفرج الرياشي ، ثم صار العلماء يقرؤه بعضهم على بعض فالأخفش الاصغر يقرؤه على المبرد ، والمبرد يقرؤه على التوزي ، والتوزي يقرؤه على أبي حاتم ، وأبو حاتم يقرؤه على أبي زيد صاحبه ، وممن قرأه في القرن الرابع على أبي علي الفارسي ، أبو الفتح بن جني .

وهذا الذي قدمت يفسر لك كثيراً من مواقف النحاة ،

---

٢٩ – انظر : الموشح ٤٢ ، والمزهر ٢/٣٥٥ .
٣٠ – المزهر : ١/١٦٠ .
٣١ – نفسه : ١/١٦١ .
٣٢ – وفيات الاعيان ١/٦٥ .
٣٣ – النوادر : ص ١ .

فهو سر الكثرة التي تقع عليها في كتبهم من أشعار العرب ، وقلة ما فيها من آي القرآن الكريم ، وهزال ما احتجوا به – في عصور النشأة – من أحاديث النبي ، فالشعر اما مأخوذ من الرواة المحترفين وإما من البداة الفصحاء ، أما القرآن الكريم فلا يؤخذ من الصحف ، بل من أفواه المقرئين وهم ليسوا من أهل البادية ، إلا أن ثقة النحوي كانت تنصب على صحة نقل المقرىء عن شيوخه ، وصحه نقل شيوخه عن شيوخهم ، حتى تصل الرواية الى رسول الله (ص) .

ويفسر لك أيضاً انصراف النحاة عما دُوِّن من أحاديث رسول الله ، لأن السبيل الى قراءاته على أصحابه لم تكن ميسرة ما عدا أحاديثَ قليلة صحت عندهم أوردوا بعضاً منها شواهدَ على ظواهرَ نحوية ، كما فعل سيبويه في كتابه المشهور ، والفراء في معاني القرآن .

هذا كله يدل على شيء مهم جداً في استقراء النحويين للغة ، هو أنهم عُنوا باللغة المحكية المسموعة ، فالقرآن ذو أسانيد صحيحة ، والشعر يُسمع من أفواه الفصحاء أو الرواة الثقات ، والأمثال يتداولها الناس كما رُوِيت عن أعراب البادية الموثوق بهم ، والذين تؤخذ عنهم اللغة هم أبناء الخيام الذين لم يختلطوا بالاعاجم فظلت العربية على السنتهم صافية غير مشوبة .

وهذه الخصلة في طبيعة الاستقراء تدل على سلامة الدراسة اللغوية التي قام بها العرب القدماء ، كما تدل على وجه كبير من وجوه الشبه بين مناهجهم ومناهج المعاصرين الذين يجدون في اللغة المحكية مصدرهم المهم ، ويجعلون اللغة المدونة ثانوية أو مساعدة ليس غير .

★ ★ ★

وثمة طائفة أخرى من الاعتبارات تصنف اللغة بموجبها ، ولكنني آثرت أن أتحدث عنها في فقرة أخرى غير فقرة تصنيف اللغة ، لأنها الى أن تكون استقراء اللغة أو دراستها أقرب ، كالكثرة والقلة ، والفصيحة وغير الفصيحة ، ولغة الشعر ولغة النثر ، و . . .

٣ ـ النحاة ومصادر السماع اللغوية :

تحدثنا في الفقرات السابقة عن جمع العربية وتصنيفها وموقف النحاة العرب من اللغتين : المدونة وغير المدونة ، وسنتحدث هنا عن أصولهم في دراسة العربية ، وأساليبهم في استنباط القاعدة النحوية .

وأول ما يهمنا في هذا الفصل هو أن نعرف مصادرهم اللغوية ، ومدى ما أفادوه من لغة القرآن الكريم ، ولغة الشعر ، واللغة المحكية ، كالكلام الذي كان يسمع من الفصحاء ، والكلام الذي نقل عن الرسول (ص) وصحابته ومعاصريه .

١ ـ النحاة ولغة القرآن الكريم :

حين بدأ أبو الأسود الدؤلي بملاحظة الظواهر اللغوية كان في نفسه أمران : أولهما ما وَقَر في طبعه من أصالة وفطرة ، وثانيهما ما لقنه إياه علي بن ابي طالب من قراءة القرآن .

فأبو الأسود عربي فصيح ، غُذي بلبان العربية الأصيلة منذ طفولته ، ونُدب إلى عمل جليل يهيئه إلى ملاحظة الظواهر الكلامية التركيبية في لغة العرب . وهو ضبط القرآن الكريم الذي تلقاه عن علي بن أبي طالب . والقرآن

ـ كما قلنا من قبل ـ ذخر لغوي غني الظواهر ، كثير العطاء، وإذا عرفنا أن أبا الأسود وُصف بحدة الذكاء والفطنة ، اعتقدنا أن عُدّة الباحث المنقب قد هُيئت له ·

ثم جاء من بعده تلامذتُه ، فساروا على سَنَنه في تتبع الظواهر اللغوية في القرآن ، وجمعوا إليه ما كانت تَطلُع به البيئة الفصيحة من ظواهر أخرى ، كالكلام الذي يُسمع من الفصحاء ، والقصائد التي تنشد في المواسم والمناسبات ·

ثم غبر زمن صارت فيه القواعد المحصَّلة تمتزج بالقراءة القرآنية ، وكان معظم مقرئي القرآن الكريم نحاة ، كابن أبي اسحاق الحضرمي ، وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عُمَر ، والكسائي ·

كما أن هناك ظاهرة قرآنية معروفة ، هي أن القرآن نزل على سبعة أحرف ، ويجوز للمسلمين أن يقرآوا بأي حرف شاؤوا ، ولهذا كان النحاة يحتجون بالقراءة القرآنية التي هم عليها ، ويستعينون أيضاً بالقراءة التي كان يقرأ بها غيرهم ، فسيبويه والخليل مثلاً كانا يحتجان بقراءة أهل البصرة ، أي بقراءة أبي عمرو بن العلاء ، ولكنهما لم يصدا عن قراءة ابن مسعود وغيره من قراء الأمصار ، وكذلك كان الفراء ، وهو سيد نحاة الكوفة ، يحتج بقراءة الكسائي وحمزة ، وابن مسعود ، ولكنه لا يصد عن قراءة الأمصار الأخرى ، كقراءة أهل البصرة والمدينة ومكة والشام ·

وآن لنا أن نقدم بعض الأمثلة على الاحتجاج للقاعدة النحوية باللغة القرآنية :

١ ـ جاء في كتاب سيبويه: «وحدثنا يونس أيضاً تصديقاً لقول أبي الخطاب أن العرب تقول : هذا أنت تقول كذا

وكذا . لم يرد بقوله : هذا أنت . أن يُعَرِّفه نفسه ، كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره ، هذا مُحال ،ولكنه أراد أن ينبهه ، كأنه قال : الحاضر عندنا أنت ، والحاضر القائل كذا وكذا أنت . وإن شئت لم تقدم « ها » في هذا الباب ، قال تعالى : ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم[٣٤]»

فأنت ترى سيبويه يعرض ظاهرة استقرى فيها شيخان له كلام الفصحاء العرب ، هما أبو الخطاب ، الأخفش الأكبر ، ويونس بن حبيب ، ثم أضاف إليها ظاهرة أخرى مستعيناً فيها بلغة القرآن الكريم .

٢ ـ ومما احتج فيه بقراءة غير قراءة الجمهور ، ما ورد في حديثه عن ضمير الفصل ، إذ ذكر أن كثيراً من العرب يجعلونه مبتدأ ، ويرفعون ما بعده ، على الخبر ، ثم قال : « وحدثنا عيسى أن ناساً كثيراً يقرؤونها : وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون[٣٥] » . وهذه القراءة في عرف المتأخرين شاذة[٣٦]

٣ ـ وكان الأخفش الاوسط يُعَوِّلُ كثيراً على لغة القرآن ، ويبني عليها كثيراً من القواعد النحوية ، حتى لينفردُ بآراءٍ يخالف فيها أساتذته وجمهور النحويين ، من ذلك أنه أجاز أن تزاد « من » في الايجاب محتجاً بقوله تعالى : « ونكفر عنكم من سيئاتكم » وما شابهها من آى القرآن وكلام العرب[٣٧] ، ويجيز أن تقع الواو زائدة محتجاً بقوله

٣٤ ـ الكتاب : ١/٣٧٩ ، وطبعة هارون ٢/٣٥٥ .
٣٥ ـ الكتاب : ١/٣٩٥ ، وطبعة هارون ٢/٣٩٢ .
٣٦ ـ انظر : مختصر في شواذ القرآن ١٣٦ ، والبحر المحيط ٨/٢٧ .
٣٧ ـ انظر : معاني القرآن . اللوحة ١/٤٥ ، ١/١٠٣ ، ١/١١٠ .

تعالى : « حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها وقال لهم خزنتها[٣٨] » ٠

وتوالى النحاة بعد هذين العلمين يحتجون بلغة القرآن الكريم ، ويستنبطون منها ما فات أسلافهم من قواعد ، أو يصححون ما سُبِقوا إليه من أصول، حتى بات النحو القرآني أغزر المصادر في هذا العلم ٠

إلا أن النحاة لم يكونوا على منهج واحد في أمر القراءات القرآنية التي تخرج عن قراءة الجمهور ، فمنهم من ردبعضها وقبل بعضاً آخر ، ومنهم من جعل قراءات القرآن كلها حجة ، وسنقف معك عند بعض النصوص من تراثهم ، ليكون شاهداً موضحاً لما نقول :

١ ـ وأول نحوي وقفنا له على رأي في بعض القراءات هو أبو عمرو بن العلاء ، فقد رد قراءةً لمحمد بن مروان المدني، هي : « هؤلاء بناتي هن أطهر لكم » ٠ (هود ٧٨) بنصب « أطهر » وجعل « هن » ضمير فصل لا إعراب له ، فقال : « احتبى ابن مروان في هذه باللحن[٣٩] » ٠

وقرأ أبو جعفر وشيبة: «ليُجزَى قوماً بما كانوا يكسبون» (الجاثية ١٤) فعد أبو عمرو قراءتهما لحناً ظاهراً ، لأنهما نصبا نائب الفاعل « قوماً »[٤٠] وقال في قراءة من قرأ : الشجَرة : « يقرأ بها برابرة مكة وسودانها[٤١] » ٠ ولا شك أن أبا عمرو لا ينكر القراءة الا لأنه لا يثق بروايتها عن

---

٣٨ ـ نفسه : اللوحة ١/٥٧ ٠
٣٩ ـ كتاب سيبويه : ١/٣٩٧ ٠
٤٠ ـ انظر : القرطبي ١٦/١٦٢ ٠
٤١ ـ المحتسب ١/٧٢ وانظر البحر المحيط ١/١٥٨ ٠

الرسول (ص) ، وكذلك حال النحويين الذين طعنوا ببعض القراءات .

٢ ـ ولأبي الحسن الأخفش آراء من هذا القبيل ، فربما نعت لغة القراءة بالشذوذ ، كما فعل في قراءة من جمع بين الهمزتين في : آمن السفهاءُ أَلا .. سواء عليهم أأنذرتهم .. ولا يحيق المكر السيء إلا ... قال : « كل هذا يهمزون فيه همزتين، وكل هذا ليس من كلام العرب : إلا شاذاً »[٤٢] ونعت بالشذوذ أيضا قراءة من قرأ « اشتَرِ وا الضلالة[٤٣] » .

ومن النحويين الذين أنكروا بعض القراءات ، وعدوا لغتها لحناً أو شذوذاً أبو عثمان المازني ، وأبو العباس المبرد، وأبو اسحاق الزجاج .

٣ ـ وفي العصور المتأخرة نزع النحاة الى قبول القراءات جميعاً ، حتى الشاذة منها ، وهذا واضح في تراث ابن مالك ، صاحب الألفية ، وأبي حيان الأندلسي ، صاحب « البحر المحيط » و « شرح التسهيل » وابن هشام صاحب « مغني اللبيب » وابن عقيل والسيوطي وغيرهم .

ويكفينا أن نسوق مثالاً من أبي حيان ليكون نموذجا لمن أغفلنا الحديث عن تراثه . ذلك أن هذا النحوي الأندلسي شديد الحماسة في الدفاع عن القراءات يقول : « وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقرَاَة، ولا يجوز لهم ذلك[٤٤] ». ويتمسك بالأثر المروي ، فهو لا يرى داعياً للمفاضلة بين القراءات ، لأنها في رأيه كلها صحيحة مروية عن رسول الله (ص) ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية ، فلا يمكن ترجيح قراءة على قراءة[٤٥] » .

---

٤٢ ـ معاني القران : اللوحة ٢/٢٠ .
٤٣ ـ نفسه : اللوحة ٢٣/١ .
٤٤ ـ البحر المحيط : ٤/٢٧١ .
٤٥ ـ نفسه : ٢/٢٦٥ .

ومن هنا كان الرجل يقبل لغة القرآن وقراءاته جميعاً ، وهي عنده حجة ، ولو نسب إليها الشذوذ ، ولهذا رضي أن يقال : معائش ، احتجاجاً بقراءة نافع ، وان ردها المازني وغيره من النحاة[٤٦] ، وآجاز جزم الضمير احتجاجاً بقراءة أبي عمرو : يؤدّه • وإن ردها الزجاج[٤٧] ، وأجاز تسكين : بارئكم ، احتجاجاً بقراءة أبي عمرو أيضاً ، وان طعن فيها المبرد[٤٨] ، وأجاز اعمال (إن) النافية في الخبر ، وان أنكره سيبويه ، احتجاجاً بقراءة شاذة لسعيد بن جبير : « إنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أَمثالكم » ، وان طعن فيها النحاس[٤٩] ، وأجاز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار احتجاجاً بقراءة حمزة : والأرحامِ • التي ردها الفراء والمبرد والزجاج وغيرهم[٥٠] •

وهو لا يقف عند هذا الحد ، بل يتعداه الى مهاجمة بعض النحويين الذين أنكروا قراءات منقولة، من ذلك أن الزمخشري أنكر على ابن عامر ، وهو مقرىء أهل الشام ، قراءة من قراءاته ، فقال أبو حيان : « وأعجب لأعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض ، قراءةً متواترة موجوداً نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت[٥١] » ويرد على البصريين موقفهم من القراءات ، يقول فيهم : « والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه[٥٢] » • ويقول أيضاً : « ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة[٥٣]» •

---

٤٦ ـ نفسه : ٤/٢٧١ •
٤٧ ـ نفسه : ٢/٤٩٩ •
٤٨ ـ نفسه : ١/٢٠٦ •
٤٩ ـ نفسه : ٤/٤٤٤ •
٥٠ ـ نفسه : ٣/١٥٨ •
٥١ ـ نفسه : ٤/٢٣٠ •
٥٢ ـ نفسه : ٢/٣٦٣ •
٥٣ ـ نفسه : ٤/٢٧١ •

وهكذا تختلف طبيعة الاستقراء للغة القرآنية بين النحاة القدماء والنحاة المتأخرين ، فقد كان الاوائل يحذرون من القراءات التي تخالف قراءة الجمهور ، أما خلفاؤهم فقد جعلوا قراءات القرآن كلها مجالاً لاستقرائهم ، واستنباط القاعدة ، أو البناء على الظاهرة ، إلا أن الجميع متفقون على شيء واحد قد يكون أساساً لعملية الاستقراء ، هو أن ثمة لغة شائعة كثيرة ، وأخرى قليلة نادرة ، فاذا صحت لغةُ القراءة الشاذة أو لغة القراءة التي عليها أحد القراء السبعة ، فان صحتها لا تعني قوتها وفصاحتها، بل تعني أنها لغة مسموعة، ولكنها قليلة، والقليل ــ كما سنرى ــ لا تبنى عليه القواعد.

٢ ــ النحاة ولغة الشعر :

أول شيء كان يهم النحوي في استقراء لغة الشعر هو توثيقها والتأكد من صحة نقلها وفصاحتها ، وليس أمامه في هذه العملية غير أن ينقلها عن أحد مصدرين :

١ ــ الأعراب الفصحاء .

٢ ــ الرواة الثقات عن الأعراب .

وأحيانا نرى النحوي يسلك السبيل الى المصدرين كليهما ، ليكون توثيقه للغة الشاهد أكثر دقة .

أما المصدر الأول فقد كان يستوطن البادية ، وربما نزل إلى المدينة فلقد كانت بوادي نجد والحجاز وتهامة منبع الشعر ، وديوانه الموثوق به ، حمل سُكانها على ألسنتهم غُرَّ القصائد ، وأنشدوه في الحواضر ، ولما آل المجتمع الاسلامي إلى واقعه اللغوي بعد الفتح ، واضطر العلماء الى تقعيد العربية واستنباط أصولها ، صار الاعراب خاصة

مصدراً أصيلاً للشعر العربي الفصيح ، ومرجعاً يُرجع إليه في فهمه وتذوقه وتقويم اعوجاجه ، وتوثيق روايته ٠

وقد كان العلماء والرواة يحكّمون البداة فيما اختلفوا فيه من شؤون الشعر ، من ذلك ما تناقلته الكتب من اختلاف المفضل الضبي والأصمعي في قول الشاعر :

وذات هــدم عــار نواشـرها تصمت بالمـاء تولبـا جـدعا

فقد أنشده المفضل : تولبا جذعا ٠ وأنشده الأصمعي : جدعا فاتفقا على « غلام من بني أسد حافـظ للشعر ، فبعث إليه سليمان ـ أمير البصرة ـ من أحضره ، فعرضا عليه مـا اختلفا فيه ٠ فصدق الأصمعي ، وصوب قوله[٥٤] » ٠

ومن أجل ذلك نرى سيبويه يعتمد عملية التوثيق هذه اعتماداً تاماً ، فيصرح في كتابه بأنه سمع ما يستشهد به من الأعراب الفصحاء ، كأن يقول : كذا سمعنا العرب تنشده ، أو سمعته من العرب ، أو : وهذا مثل بيت سمعناه من بعض العرب الموثوق به ، أو : سمعناه ممن يوثق بعربيته ، أو الخ[٥٥] ٠ وكذلك كان يفعل الفراء من نحاة الكوفة ، إذ كان يلازم أعراباً فصحاء، ذكرهم ابن النديم وعدهم من الأعراب الذين نقلت عنهم العربية ، وهم أبو ثروان ، وأبو الجراح، وأبو زياد [٥٦]، الى جانب الفقعسي ، والحارثي ، والقناني ، وأحياناً لا يسمي واحداً من هؤلاء كأن يقول : أنشدني بعض ربيعة ، أو بعض بني عامر ، أو أسد ، أو عقيل ، أو أنف

---

٥٤ ـ مقدمة تهذيب اللغة ١١ ٠
٥٥ ـ انظر مثلا من كتابه : ١/٣٦ ، ٤٤ ، ٢٠١ ، ٢١٤ ، ٢٦١ ، ٢٧٣ ، الـخ ٠٠٠
٥٦ ـ انظر الفهرست : ٧١ ـ ٧٦ ٠

الناقة أو الخ٠٠[٥٧]

والى جانب هذا المصدر كان النحوي يعتمد رواية شيوخه عن الأعراب، فقد كان سيبويه ينقل عن أبي الخطاب، وأبي عمرو ، ويونس ، وعيسى بن عمر، والخليل بن احمد، وكان الفراء ينقل عن المفضل الضبي ، والقاسم بن معن والكسائي ، ويونس بن حبيب ، وكل هؤلاء ثقة فيما ينقله عن فصحاء البداة ٠

وربما جمع النحوي بين المصدرين ليكون توثيقه أشد ، فقد أثبت أبو الحسن الأخفش هذا الشاهد :

وما حل من جهلٍ حبا حلمائنا ولا قائلُ المعروف فينا يعنف

وهو شاهد من شواهد سيبويه[٥٨] التي عُني بها الأخفش ، ولكنه لم يثبته فقط ، بل رجع فيه الى الأعراب ، وتأكد من صحة روايته ، وسلامة لغته[٥٩] ٠

★ ★ ★

وتحتل شواهد سيبويه مكاناً عظيماً في تاريخ النحو ، وعلة هذا أن كتابه صار ــ على الأيام ــ قرآن النحويين ، تَلمَذَ له عظماؤهم من بصريين وكوفيين ، وظل الاهتمام به الى ايامنا هذه ، حتى إن نحوياً كبيراً في القرن الرابع ، هو أبو علي الفارسي ، كان ينص « على أن التنزيل جاء على الذي أستعمله سيبويه[٦٠]» ٠

---

٥٧ ــ انظر : معاني القرآن : ١/٤٠ ، ٥٦ ، ٦١ ، ٦٨ ، ١٧٠ ، ٣٦٩ ٠
٥٨ ــ كتاب سيبويه : ٢/٢٦٠ ٠
٥٩ ــ انظر : معاني القرآن ٠ اللوحة ٢/٢٠ ٠
٦٠ ــ الحجة : ١/٣٢٢ (مراد ملا) عن كتاب ، أبو علي الفارسي ٢٥٠ ٠

وقد يلغ عدد شواهد « الكتاب » خمسين وألفاً ، لشعراء جاهليين ومخضرمين واسلاميين وأمويين وعباسيين معاصرين لسيبويه نفسه ، وأهم الشعراء الذين احتج بشعرهم ، هم بحسب كثيرة شواهد هم عنده : الفرزدق، ثم جرير ، فالأعشى، فرؤبة والعجاج ، فذو الرمة ، فالنابغة الذبياني ، وهناك شعراء كان حظهم قليلاً في كتابه ، هم مخضرمو الدولتين الأموية والعباسية ، كابن ميادة المتوفى سنة ١٣٦ للهجرة ، وأبي حية النميري ١٥٨ ، وأبي نخيلة ١٤٨ ، وابن هرمة ١٧٦ .

ويتضح لك من هذا أن شعراء تميم هم أكثر الذين احتج بهم ، فبالاضافة الى الفرزدق ، وجرير ، ورؤبة ، والعجاج، هناك خطام المجاشعي ، والبعيث ، وابن حبناء ، ولقيط بن زرارة ، ثم تأتي القبائل البدوية الأخرى وتكاد تكون متساوية القسمة أو متقاربة ، فمن غطفان النابغة الذبياني، وزهير ، ومن هذيل أبو ذؤيب وأبو كبير وساعدة بن جؤية ، وصخر الغي ، ومن طيىء أبو زبيد وحاتم وعامر بن جوين ، ومن أسد عبد الله بن الزبير، وبشر بن ابي خازم، والأقيشر، وعَبِيد بن الأبرص ، والكميت بن زيد . ثم تأتي القبائل التي تسكن الحاضرة كقريش والأوس والخزرج، فمن قريش احتج بشعر عمر بن ابي ربيعة وابن قيس الرقيات ، ومن الأوس والخزرج احتج بابن الجُلاح وحسان بن ثابت وقيس ابن الخطيم ، وعمرو بن الاطنابة .

وواضح من أسماء هذه القبائل أن سيبويه يحتج بشعراء من أصل يمني كشعراء كنده وطيىء والأوس والخزرج ، وبآخرين ظلوا يعيشون في اليمن بعد ظهور الاسلام كعبد يغوث الحارثي ، وعمرو بن معد يكرب ، وبشعراء من مصر تتوزعهم قبائل شمالية عرفت الفصاحة .

والحق أن شواهد سيبويه هي معظم شواهد النحو العربي على مر العصور ، أضاف اليها المتأخرون ـ كما سنرى ـ شواهد جديدة ، ولكنهم ظلوا يحتفلون بها ويقدمونها ، لما تهيأ لها من أسباب الصحة والدقة والفصاحة ٠

ولما جاء أبو الحسن الأخفش أضاف شواهد جديدة كتب لها الذيوع والانتشار كبيت عبد الله بن همام السلولي[٦١] ٠

زيادَتَنا نعمانُ لا تَنْسَيَنَّهـا تَقِ اللهَ فينا والكتابَ الذي تتلو

وقول الشاعر :

فلسـت بمـدرك ما فـات مني بلهف ولا بليت ولا لوانـي ٦٢

ويكفينا أن نذكر هنا أن ابن جني وحده احتج في خمسة عشر موضعاً من كتابه الخصائص بشواهد من انشاد الأخفش[٦٣]٠
ولكن هذه الشواهد الجديدة لم تهيء لأبي الحسن استنباطاً لأصل جديد ذي بال ، كما هيأت له لغة القرآن الكريم ، ولكنه ساقها لدعم أصل ذهب اليه ، ثم إنه لم يخرج عن سَنَنِ سيبويه في الاحتفال بشعراء القبائل البدوية كتميم وأسد وهذيل وطيىء وغطفان ، وبعض شعراء المدن ٠

وجاء الكوفيان الكبيران الكسائي والفراء ، وكان لهما من شواهد الشعر الفصيحة ما سار في كتب النحو المتأخرة ، ولكنها لا تختلف عن شواهد سيبويه من حيث الفصاحة والعناية بالبداوة ، ويظهر لنا هذا في كتب الفراء خاصة ،

---

٦١ ـ انظر : الخصائص ٢٨٦/٢ ، وانظر : معاني القرآن ، للفراء ٤١٠/٢ ٠

٦٢ ـ نفسه : ١٣٥/٣ ، وانظر : الخزانة ٦٣/١ والعيني ٢٤٨/٤ ٠

٦٣ ـ انظر : ٣٤/١ ، ٢٩٠ ، ٣٣٩ ، ٣٦/٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٦ ، ٤٠٢ ، ٥٢/٣ ، ١٣٥ الخ ٠

كمعاني القرآن ، والمذكر والمؤنث ، والأيام والليالي والشهور ، فهي — وان كانت جزءاً من تراث الكوفيين — كافية لفهم أسلوبهم ومنهجهم في استقراء الشعر

على أنه أخذ على نحاة الكوفة أنهم كانوا يعتمدون الشاهد الواحد أو الشاهد الذي لا يعرف قائله[٦٤] ، أما الأول فلا تخلو كتب الكوفيين منه ، كما سنرى في موضع آخر ، وأما الثاني فلا يختلفون فيه عن البصريين لأنهم كانوا يسمعون الشاهد من أعراب فصحاء ، فلا يطعن فيه أن يجهل قائله ٠

ولما جاء المتأخرون ، وانقطعت بهم السبيل الى سماع الشواهد من الفصحاء ، لم يجدوا أمامهم من مصادر الشواهد غير مصدرين اثنين ، يمكن أن نطلق على أولهما اسم : المصدر العام ، وعلى ثانيهما : المصدر الخاص ٠ أما الأول فما التقطه النحاة من رجال اللغة والرواية وهو ما لم يحتج به الأسلاف ، وأما الثاني فهو ما التقطه النحاة من كتب النحو نفسها ، وأفادوا من الاستنباط نفسه ٠

ولا يستهان بالشواهد الجديدة التي ساقها المتأخرون من كتب الأصمعي ، وأبي زيد وثعلب ، وابن الأعرابي ، والسكري[٦٥] ، أما ما أخذوه من المصدر الثاني فتحتل فيه شواهد سيبويه المنزلة الاولى ، ثم يأتي الفراء والأخفش ، ثم تتوالى أجيال بعد أجيال ويفيد كل جيل ممن سبقه ٠

ولكن هل أضافت هذه الشواهد الجديدة ثروة إلى الأصول المستنبطة ؟

---

٦٤ — انظر : مجالس العلماء ١٢٩ ، والخزانة ٣/٦٢٩ ٠

٦٥ — انظر على سبيل المثال / المقتضب ٢/١٩١ ، ١٩٩ ، وشرح السبع الطوال : ٢٧ ، ٤٣ ، ٦٦ ، والمحتسب ١/٢٢٤ ، والخصائص ١/٩٧، ٣/١٤٥ ٠ الخ ٠

الحق أنها لا تكاد تذكر لقلتها ، من ذلك أن سيبويه كان يمنع أن يجمع بين فاعل (نعم) وتمييزه ، ولكن المبرد أجازه لأنه وقف على بيت جرير :

تَزودْ مثل زادِ أبيك فينا   فنعمَ الزادُ زادُ أبيك زادا ٦٦

ومعظم هذه الشواهد الجديدة إنما اتخذت للمناظرات والجدل ، أو للاحتجاج لوجه راسخ من وجوه النحو، ولاسيما في كتب الفارسي وابن جني وابي البركات الأنباري ، ولهذا قل توليد الأصول الجديدة أو رفض ما أصله القدماء ، ما خلا بعض ما ذهب اليه نحاة من المذهبين كليهما من آراء فردية ٦٧ .

٣ ـ النحاة وكلام الفصحاء :

مر بنا فيما تقدم أن العرب الفصحاء كانوا مصدراً أصلاً حياً لاستقراء اللغة، وأن النحويين كانوا يسعون إليهم في البادية ، أو يلتقون بهم في الحاضرة ، وكانوا يعتمدونهم في تصحيح الشواهد ، والتثبت من فصاحة لغتها .

على أن هذا اطلاق يحتاج في البحث العلمي الى تقييد ، فلم تكن الرقعة العربية الواسعة مصدراً للفصاحة ، وانما كانت تتفاوت أجزاؤها ومناطقها ، فهناك القبائل التي تعيش في وسط الجزيرة ، والقبائل التي تضرب خيامها على الأطراف ، وبين الفريقين بون بعيد في نظر اللغويين والنحاة .

وجملة ما يقال في هذا التقسيم أن النحويين كانوا يعنون

---

٦٦ ـ انظر المقتضب ٢/١٥٠ .

٦٧ ـ انظر الخصائص ١/١٠٤ وما بعدها ، ففيه كلام طويل بناه ابن جني على شاهد شعري لتصحيح رأي لأبي الحسن الأخفش .

خاصة بلغة القبائل النجدية والحجازية ، ولا سيما تميم ، وأسد ، وطيء ، وقيس ، وهذيل ويصدون عن لغة الحيرة ، وغسان ، وتغلب وأمثالها ممن عاشوا في أطراف العراق مجاورين للفرس ، أو في أراضي الشام وديار بكر مجاورين للروم ، لأن لغة هؤلاء لم تسلم من التأثر باللغات غير العربية فدخلها ما يؤثر في فصاحتها لفظاً وتركيباً .

هذا في المناطق البدوية ، أما البيئات المدنية فلم يلتفت النحاة الى لغاتها البتة ، ومن أجل ذلك لم نرهم يحتجون بقرشي مكيّ أو بأنصارى مدني ، أو بلغة مدنية أقيمت في ظلال الاسلام وفتحه ، كالبصرة ، والكوفة وبغداد ، الا اذا كان المحتج به أعرابياً لم يَطُل مُكثُهُ في المدينة .

ولم يكن هذا ضرباً من العفوية في مناهج النحاة ، بل كان أصلاً معتَمَداً عن وعي وعمق ، بل إنهم كانوا يخشون أن يفقد الأعرابي فصاحته لطول اقامته في المدن ، أو كثرة اختلافه اليها ، ومن أجل ذلك كانوا يبهرجون الأعرابي الذي يفهم اللغة الهجينة ، « لأن ذلك يدل على طول اقامته في الدار التي تفسد اللغة ، وتنقص البيان ، لأن تلك اللغة آنما انقادت واستوت واطردت وتكاملت بالخصال التي اجتمعت لها في تلك الجزيرة ، وفي تلك الجيرة ، ولفقد الخلطاء من جميع الأمم[٦٨] » .

وكان النحاة على إحاطة تامة بما في تلك البيئات المتباينة من أعراف لغوية ، فالبُداة يتمسكون بلغاتهم وقلما يدعونها إلى غيرها ، وأبناء المدن لا ينفكون يتأثرون بكل طارىء ، يقول ابن جني ناقلاً كلامَ الأخفش : « وليس أحد من

---

٦٨ ـ البيان والتبيين ١/١٦٢ .

العرب الفصحاء إلا يقول : إنه يحكي كلام أبيه وسلفه ، يتوارثونه آخر عن اول ، وتابع عن متبوع ، وليس كذلك أهل الحضر ، لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا وخالفوا كلام من ينتسب الى اللغة العربية الفصيحة[٦٩] .»

ولنعرض الآن بعض الأمثلة مما استنبطه النحاة من هذا المصدر اللغوي العظيم :

١ ـ المعروف ان فعل القول يأتي أحياناً بمعنى الظن ، ويعمل عمله ، ولكن الاستقراء دلهم على أن ذلك مقيد بثلاثة شروط ، هي أن يكون بصيغة المضارع ، وأن يكون متصلاً باستفهام ، وأن يكون مسنداً إلى ضمير المخاطب ، نحو : أتقول أخاك قادماً علينا . إلا أن النحويين يجيزون أن تختل هذه الشروط ولا يختل معنى الظن في فعل القول ، لأن سيبويه نقل عن شيخه أبي الخطاب أن « ناساً من العرب يوثق بعربيتهم ـ وهم بنو سُليم ـ يجعلون باب «قلت» أجمع مثل: ظننت[٧٠]» .

٢ ـ ودل الاستقراء على أن « من » تكون لابتداء الغاية في المكان ، تقول : سرت من البيت الى الجامعة . ولكن أبا الحسن الاخفش يجيز أيضا أن تقع لابتداء الغاية في الزمان ، « لأن من العرب من يقول : لم أره من يوم كذا ، يريد : منذ[٧١] » .

٣ ـ وسَنّ الفراء أصلا كتب له الرسوخ في قواعد العربية ، هو أن يكون « غدوة » علما على الوقت المعلوم في

٦٩ ـ الخصائص ٢/٢٩ .
٧٠ ـ انظر : كتاب سيبويه ١/٦٣ وشواهد التوضيح ٩٢ .
٧١ ـ معاني القرآن - اللوحة ٢/١٣٠ .

اليوم ، ولذلك عومل معاملة الممنوع من الصرف ، ولم يكن في يدي الفراء لاستنباط هذا الاصل غير ما سمعه من أبي الجراح العقيلي ، وهو قوله : « ما رأيت كغدوةَ قَطُّ[72] » ٠

* * *

تلك هي حال النحويين القدماء أما المتأخرون فلم يروا في بيئتهم أعرابا فصحاء ، اذ انقطعت الفصاحة منذ القرن الرابع للهجرة ، وكان آخر من استعان بهم أبو العباس المبرد، وأبو الفتح بن جني[73] وان كانا لم يستنبطا ما استنبطه أسلافهما من قواعد اللغة ٠

ولما آل الأمر إلى أمثال الزمخشري وابن الشجري، والانباري، وابن مالك، وابن هشام، لم يبق من سبيل الى هذا المصدر غير ما جمعه القدماء من مادة لغوية ، فهو وحده الذي ينهلون منه ويرجعون اليه ، وسنورد عليك بعض الامثلة من تراث ابن مالك وابن هشام :

١ ـ لقد أجاز ابن مالك ان يجمع بين الضميرين : المتصل والمنفصل اذا اختلفا افرادا وتأنيثا ، محتجا بما نقله الكسائي عن بعض العرب ، وهو قولهم : هم أحسنُ الناسِ وجوهاً وأنضرُهموها[74] ٠

ونرى ابن مالك يعتمد على روايات القدماء ، فقد أكثر من الاشارة الى رواية يونس ، والخليل وسيبويه ، وقطرب[75] وفي مواضع كثيرة لا يسمي الراوي ، كأن يقول : « كقول بعض

---

٧٢ ـ معاني القرآن ٠ للفراء ١٣٩/٢ ٠

٧٣ ـ انظر : الكامل ٣٤ ، و ١١٢ ، و ١٩٠ ، و ٢١٦ والمحتسب ٨٤/١ . ٢١٠ ، والخصائص ٧٨/١ ، و ٩/٢ ، ٢٦ ٠

٧٤ ـ شواهد التوضيح ٢٩ ، وانظر : ٦٠ ، ١٠٦ ، ١٦٠ ، ٢١٥ ٠

٧٥ ـ نفسه : ٥٥ ، ٩٤ ، ١٤١ ، ١٤٨ ، ٢١٧ ٠

العرب : عليه رجلا ليسني[٧٦] » • أو يقول : « ومنها ما روى بعض الثقات من قول العرب : سلام عليكم ، بضم الميم دون تنوين[٧٧] » •

٢ ـ ولابن هشام شواهد كثيرة أخذها من كتب القدماء ، واعتمدها في تثبيت المذهب النحوي الذي يراه ، على أنه قل أن يذكر اسم الراوي •

من ذلك حديثه عن زيادة صوت للانكار في الجواب ، قال : « سمع سيبويه رجلا يقال له : أتخرج ان أخصبت البادية ؟ فقال : أأنا إنيه • منكراً أن يكون على خلاف ذلك[٧٨] » • وفي كلامه على (أم) بمعنى (بل) ساق ما رواه الفراء عن العرب، وهو قولهم : « هل لك قبلنا حق ، أم أنت رجل ظالم ، يريدون : بل أنت •••[٧٩] » •

ولا شك ان ابن مالك وابن هشام يمثلان موقف المتأخرين جميعا من هذا المصدر ، ولكن ينبغي لنا آن ندرك أن ما استنبطاه من قواعد هذه اللغة لا يساوي شيئا ، وكل ما فعلاه هو أن صححا ظاهرة، أو آنكرا أخرى ، لأن القواعد الاساسية تم لها الكمال في القرن الرابع على أيدي العمالقة أمثال الفارسي ، والسيرافي ، وابن جني ، والزجاجي •

٤ ـ النحاة والحديث النبوي :

ليس الحديث النبوي هو ما جاء على لسان رسول الله (ص) فحسب بل يشتمل عليه وعلى ما نقلته الرواية ودونته الكتب

---

٧٦ ـ نفسه : ٢٨ ، وانظر : ٩٣ ، ١٨٠ •
٧٧ ـ نفسه : ٤٠ •
٧٨ ـ مغني اللبيب ٢٢ •
٧٩ ـ نفسه : ٤٤ •

من محاورة الرسول لأصحابه ، وما قاله الصحابة في وصف أعماله (ص) ، وكثيرا ما نراه يضم كلاما للتابعين ·

وقد كان للنحاة المتقدمين من هذه المادة اللغوية موقف يتميز بالصد عنها ، والاعراض عن الاحتجاج بها ، الا في مواضع نادرة ، على الرغم مما ينقله ذؤاباتهم عن فصاحة الرسول عليه السلام[٨٠] فما علة هذا الاعراض ؟ ·

أ ـ العربية ورواة الحديث :

من المعروف المستفيض أن الحديث النبوي الذي وصل الينا ليس كله كلام الرسول لفظا ، ولكنه كلامه معنى ، أي أن الرواة لم ينقلوه بلفظ الرسول ، بل حسبهم أنهم حافظوا على المعنى الذي أراده[٨١] وخلطوا لفظه بألفاظهم ·

والرواة هؤلاء ليسوا من الاعراب الفصحاء حتى يصح اعتماد كلامهم اذا فاتهم كلام الرسول (ص) ، فهم جميعا من أبناء المدن الذين لا يُحتج بلغاتهم ، ويختلفون عن رواة الشعر الفصحاء ، أضف الى ذلك أن فيهم بعض الاعاجم ·

وفوق هذا كله كان بعضهم ضعيفا في عربيته ، حتى لا يكاد يقيم اعراب ما يرويه من الحديث النبوي فقد زعموا أن أحدهم ـ وهو يوسف السمتي ـ قال لعمرو بن عبيد : ما تقول في دجاجة ذبحت من قفائِها ، فراجعه عمرو ، فقال: من قفاؤها ، فراجعه ، فقال : منَ قفاءها[٨٢] » ·

---

٨٠ ـ انظر في هذا : مجالس ثعلب (ط٢) ٤٥٤ ، ووصف المطر والسحاب · لابن دريد ٥ ، والمخصص ٩/٩٦ ·

٨١ ـ انظر : الحديث والمحدثون · لأبي زهرة ٢٠٣ وما بعدها ، والسنة قبل التدوين لمحب الدين الخطيب ١٣١ وما بعدها ·

٨٢ ـ انظر : البيان والتبيين ٢/٢١٢ ·

وذكروا أن المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي كان يفخم اللحن[٨٣] وذكروا أيضا أن ابراهيم بن عثمان كان ايراني الاصل ، وكان لحانا معروفا[٨٤] ، وروى الاصمعي أن مالك ابن أنس كان يقول : أي مطراً ؟ وأن ربيعة بن عبد الرحمن يقول : بخيراً[٨٥] ، وروي مثل هذا عن هيثم بن بشير[٨٦] ، وعبد الاعلى السامي[٨٧] .

على أن بعضهم كان يُعني باللغة ، ويدرس العربية ، كحماد بن سلمة ، وأيوب السختياني ، والحسن البصري ، والزُهري ، وهؤلاء أنفسهم لم يكونوا فصحاء بالسليقة كرواة الشعر ، بل أخذوا بعلوم العربية ، وحَثّوا عليها ، فهم يتكلمونها عن تكلف ، وإلا ما حاجتهم إلى علم النحو ، وحثهم عليه لو كانوا عرباً خُلصا في ألسنتهم ، مثلما كان كثير منهم عربا خلصا في أنسابهم .

ومن أجل ذلك وقع في لغة الحديث النبوي أخطاء كثيرة تخرج من حدود الفصاحة وتنتمي الى اللغة الضعيفة الرديئة، من ذلك الحديث : مُرُوا أبا بكر فليصلي بالناس ، باثبات ياء « يصلي » لا بحذفها لجزم الفعل بلام الامر . ومنه : انما كان منزل ينزله الرسول . والصواب : منزلا ، لأنه خبر « كان » ومنه أيضا : أي شهر هذا ، أليس ذو الحجة ؟ برفع خبر « ليس » ، ومنه : لأَبي شبيهٌ بالنبي (ص) ليس

---

٨٣ ـ نفسه : ٢/٢١٧ .
٨٤ ـ العربية ٦٦ وانظر : تهذيب التهذيب (ترجمته) .
٨٥ ـ العربية ٦٩ ـ ٧٠ .
٨٦ ـ البيان والتبيين ٢/٢٢٠ .
٨٧ ـ درة الغواص ١٠٥ ـ ١٠٦ .

شبيه بعلي . وهذا كثير جدا[88] .

ثم إن هناك شيئاً آخر ، هو الروايات المختلفة في نص الحديث ، حتى ليحار النحوي بأي رواية يأخذ ، ولنضرب على ذلك مثالا واحدا ، هو الحديث : يتعاقبون فيكم ملائكة في الليل وملائكة في النهار . فقد روي عن طريق مالك عن أبي زناد عن الاعرج عن أبي هريرة على هذه اللغة التي تقل في لغة العرب ، وتنسب الى الجنوبيين[89] ، وروى من طريق محمد ابن رافع عن عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة على هذه الصورة : « والملائكة يتعاقبون فيكم ، ملائكة في الليل وملائكة في النهار[90] » وروى من طريق موسى بن عقبة عن أبي الزناد بلفظ : « ان الملائكة يتعاقبون فيكم ...[91] » وتتغير الرواية من طريق ابن خزيمة والسراج عن الاعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة ، فتصير : تجتمع ملائكة الليل وملائكة النهار في صلاة الفجر ...[92] . وكذلك نجد له صورة لفظية أخرى من طريق ابن خزيمة والسراج والبزار عن أبي صالح عن أبي هريرة : « ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ، ملائكة في الليل ، وملائكة في النهار[93] » . هذا ، وقد يكون بعض ما فيه مختلطاً بروايات أخرى لعلها تحمل حديثاً آخر[94] .

---

٨٨ ـ انظر في هذا : شواهد التوضيح ٢١ ، ٣٥ ، ٥٧ ، ٧٧ ، ٩٣ ، ١١٠ ، ١١٨ ، ١٦٢ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، وانظر : الترمذي ٩/ ٨٤٥ رقم ٣٣٥٨ .

٨٩ ـ انظر الموطأ / السفر ٨٥ ، وصحيح مسلم ٥/١٣٣ والتجريد الصريح ١/ ٥٥ والنسائي ١/ ١٤٠ .

٩٠ ـ صحيح مسلم : ٥/ ١٣٤ .

٩١ ـ انظر : شرح موطأ الامام مالك . للزرقاني ٢/ ٨٨ .

٩٢ ـ نفسه : ٢/ ٩٠ .

٩٣ ـ نفسه : ٢/ ٨٨ ، ومسند الامام أحمد ١٣/ ٢٣٨ رقم ٧٤٨٣ .

٩٤ ـ انظر : مسند أحمد ١٢/ ١٧٢ ، و ١٤/ ٤٢ ، و ١٤/ ١٩ ، والترغيب والترهيب ١/ ١١٢ .

قد يقال : ان هناك أحاديث دونت منذ أيام الرسول (ص) كتلك التي دونها عبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن عباس ، وأبو هريرة ، وكرسائله (ص) الى قيصر وكسرى والنجاشي ، ووفود القبائل ، ولا يزال بعضها محفوظا في كتاب الطبقات ، لابن سعد[95] .

ولكن هذه المدونات لا تغري النحوي بالعودة اليها ، لأنه لا يستطيع أن يقرأ ما فيها من غير تحريف أو تصحيف ، فلا بد من أن يقرأها على أصحابها ، وهم قدماء غير معاصرين له، فاذا أراد قراءتها على معاصريه من المحدثين لم يجد فيهم الا ضعيفا في العربية يلحن ولا يبالي ، أو ملماً بها يأخذ اللغة بصناعة النحو ، ولا يتكلمها سليقة .

ب ــ النحاة والحديث :

وعلى الرغم من عناية بعض اللغويين القدماء بجمع متون الاحاديث النبوية ، كما فعل أبو عبيدة ، والنضر بن شميل، والاصمعي ، وقطرب ، لا نرى النحاة المعاصرين لهم يحتجون بلغة الحديث النبوي للاسباب التي ذكرناها قبل قليل ، ففي كتاب سيبويه كله لا ترى غير ثمانية أحاديث لم ينسبها الى الرسول ، ولم يصرح بأنها أحاديث نبوية ، كما أنه لا يحتج بها جميعاً ، بل يستأنس ببعضها ، ويُخَرِّجُ بعضها الآخر .

ثم جاء الفراء فزادت عنايته بالحديث على عناية سيبويه، فقد جاء في كتابه معاني القرآن ، ما يُربي على ثلاثة عشر حديثاً ، احتج بأربعة منها صراحة ، كالحديث لتأخذوا مصافكم[96] ، أما الاحاديث الاخرى فقد كانت شواهد

---

٩٥ ــ انظر : ٢/٢٤ ، ٣٠ ، ٣٢ ، ٤٧ ، ٥٠ ، الخ .
٩٦ ــ معاني القرآن ١/٣٦٩ .

لظواهر لغوية عامة لا نحوية خاصة .

وعلى هذا يكون القرنان : الاول والثاني ، مما أهمل استقراء لغة الحديث النبوي وما أورده سيبويه والفراء لا يُذكر بجانب المنابع اللغوية الثلاثة التي ذكرناها .

ويظل الامر على هذا المنهاج حتى نهاية القرن الرابع للهجرة ، فالمبرد والفارسي وان زادا في اعتماد لغة الحديث النبوي الا أنهما لم يجعلا منه مورداً جديداً للاستقراء كما سنرى عند المتأخرين ، بل ان من خلفوهما في المشرق بعد هذا القرن لم يفعلوا شيئاً جديداً ، وهذا واضح في تراث الزمخشري وابن الشجري والانباري ومن عاصرهم حتى القرن السادس للهجرة .

ولكن الامر يتغير في الأندلس منذ القرن السادس، ويرجع هذا الى أن ابن حزم قبل هذه المرحلة أطلق صرخة مدوية أثرت في ذاك الصقع تأثيراً بالغاً ، فقد هاجم النحاة الذين عنوا بالاعراب من الشعراء والمتكلمين ولم يعنوا بحديث رسول الله ، ولم يجعلوه لهم حجة في استنباط القواعد[٩٧] . ولا شك في أن الامام ابن حزم لم يكن يكتفي بهذا الحديث ، بل كان يثير مثله في مجالسه التي تضم علماء الاندلس من لغويين وغيرهم ، ومن أجل ذلك سرت في علماء تلك البلاد عادة جديدة هي أن تجعل من لغة الحديث مورداً جديداً للاستقراء .

وقد ظن المتأخرون والمعاصرون أن ابن خروف أول من احتج بالحديث ، والحقيقة تخالف ذلك ، لأن السهيلي سبقه الى هذا العمل ، بل ان عمل السهيلي يُعد مقدمةً صالحة لعمل ابن مالك .

---

٩٧ ـ انظر كتابه : الفصل في الملل والاهواء والنحل ٣/١٠٧ ـ ١٠٨ .

على أن الشيء المهم في الامر أن هؤلاء الثلاثة : السهيلي، وابن خروف ، وابن مالك أشاعوا فيمن جاء بعدهم عادةً لم يكن عليها المتقدمون منذ سيبويه حتى زمن أبي البركات الانباري ، هي أن يكثروا من الاحتجاج بالحديث النبوي ، وهذا واضح في تراث المُرادي صاحب الجنَى الداني ، وابن هشام ، صاحب المغني ، وابن عقيل صاحب الشرح المعروف للألفية ، والسيوطي صاحب هَمع الهوامع ·

ويحسن بنا أن نضع بين يديك نموذجين من الاحتجاج بحديث رسول الله ، أولهما للسهيلي ، وثانيهما لابن مالك :

١ ــ لقد كان النحاة يمنعون جزم الفعل المضارع «يأكلك» في مثل قولك : لا تدنُ من الاسد يأكلكَ · لأنهم يرون « لا تدن » و « يأكلك » لا يقومان على رابط السببية ، اذ ان عدم الدنو من الاسد لا يكون سبباً في حصول الاكل ·

ولكن السهيلي خالفهم في هذا ، وليس له دليل غير ما وقع عليه من حديث لأحد الصحابة ، قال : « وقد يجوز عندي ما منعوه من قولك : لا تدن من الاسد يأكلك ، لأني وجدت في حديث أُحُد قول أبي طلحة : يارسول الله ، لا تَطاولْ تصبكَ سهامُهُم[٩٨] » ·

٢ ــ أما ابن مالك فقد أجاز أن تسقط نون الافعال الخمسة لغير علة الجزم ، وذكر أنها وردت في فصيح النثر والشعر ، ولم يكن لديه من نثر سوى أحاديث ثلاثة ، هي قول عقبة بن عامر « انك تبعثنا فننزل في قوم لا يقرونا[٩٩] » · وقول ابن عباس وغيره لعائشة : « بلغنا أنك تصليها » · وقول مسروق لعائشة : لِمَ تأذني له » ·

---

٩٨ ــ أمالي السهيلي ٨٥ ــ ٨٦ ·
٩٩ ــ شواهد التوضيح ١٧١ ·

* * *

وهكذا سار الاحتجاج بالحديث في القرون الاولى سيراً بطيئاً ، ولكنه لم يكن معدوما ، بل ظل حتى القرن السادس في المشرق كما كان في القرون الأولى ، الا أن نحاة الاندلس كانوا أول من احتج بالحديث ، وكان ابن مالك أكثر هؤلاء حماسة ، اذ جعل من ظواهر الحديث النبوي اللغوية مادة يتعقب بها القدماء ، ويتهم بقلة الاستقراء ، والجديد في هذه المرحلة أن النحاة لم يستندوا فيما احتجوا به من الحديث الى الرواية والمشافهة ـ كما كان يفعل القدماء ـ بل أصبحوا يجدون في الكتب والاسفار ومجامع الصحاح مادة يجعلون منها حجة دون أن يأبهوا لما يمكن أن يجره الخط من سقط أو تحريف وتصحيف .

٣ ـ قواعد السماع

لم يتحدث النحويون عن قواعد السماع حديثاً نظرياً مباشراً ، بل نثروا في مواضع متفرقة من كتبهم أصولا ونظرات فيها ، لعلنا نستطيع في هذا الموجز أن نلم بها ونجمعها[1] .

آ ـ تقسيم الرقعة اللغوية :

مر بنا من قبل أن النحاة نظروا إلى الرقعة المكانية في المحيط اللغوي نظرة عميقة سليمة ، ففرقوا بين لغة البادية ولغة المدينة ، وبين قبائل الوسط وقبائل الأطراف .

واننا لنجد من النصوص والروايات في هذا التقسيم ما يدل على مناهج لغوية واعية ، فمنذ أيام أبي عمرو بن العلاء نجد العناية بلغة البادية هي السائدة في دراسة اللغة واستنباط الأصول ، فلقد رَوَوا عنه أنه ما كان يأخذ لغته الا من « أشياخ العرب ، حرشة الضباب في البلاد الكلدات ، وجُناة الكمأة في مغاني البداة[2] » . وذكروا أنه كان في موسم الحج ، وسئل عن اشتقاق اسم « الخيل » فلم يعرف ، فمر أعرابي محرم ، فسأله أبو عمرو ، فقال الأعرابي « اشتقاق الاسم من فِعل المسمى » . فلم يعرف مَن حضر ما أراد الأعرابي ،

---

١ ـ انظر كتابنا المطول في هذا : الاحتجاج النحوي ، مصادره وأصوله .
٢ ـ رسالة الغفران ١٦٩ .

فسألوا أبا عمرو عن ذلك ، فقال : « ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل ، والعجب ، ألا تراها تمشي العرضنة خيلاءً وتكبراً[٣] » . فأبو عمرو هنا في مكة ، موطنِ قريش ، ومع هذا تراه يسأل الأعرابي ولا تنزع به نفسه الى أن يسأل قُرَشياً مكيا .

ولم يكن خلفاؤه ليَحيدوا عن هذا السَنَن ، فقد كان يونس بن حبيب معلقاً بالأعراب يختلف الى رؤبة بن العجاج ، يسأله ، ويُلحف في سؤاله ، ويُعنى بلغة الفرزدق ، ويعدها ثلث العربية ، وكذلك قبس الخليل من بوادي الجزيرة علمه الذي حصله ، وحَرَص سيبويه أن يأخذ شواهده ممن يوثق بعربيته من البُداة .

وفي المحيط الكوفي ترى الكسائي يملأ خمس عشرة قنينة حبر مما جمعه من فصحاءِ نجدٍ وتهامة والحجاز ، وترى الفراء يصرح بأن الفصاحةَ طبعٌ في الأعراب وليست متكلفة مصنوعة .

وبعد هذا الجيل من النحاة صار الأخذ عن البداة مفخرة اللغوي ، والأخذ عن غيرهم سبة في المنهاج ، قال الرياشي مفاخراً نحاة الكوفة: «إنما أخذنا اللغة عن حَرَشَة الضباب وأكلة اليرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد ، أكلةِ الكواميخ والشواريز[٤] » .

ولعل الفارابي قد لخص منهج النحويين في قوله : « لما كان سكان البرية في بيوت الشعر ، أو الصوف والخيام والأخسية من كل أمة أجفى وأبعد من أن يتركوا ما قد تمكن بالعادة

---

٣ ــ طبقات الزبيدي ٢٩ .

٤ ــ فهرست ابن النديم ٩٢ .

فيهم ، وأحرى أن يحصنوا نفوسهم عن تخيل حروف سائر الامم وألفاظهم والسنتهم عن النطق بها ، وأحرى ألا يخالطهم غيرهم من الأمم للتوحش والجفاء الذي فيهم ، وكان سكان المدن والقرى وبيوت المَدَر منهم أطبع ، وكانت نفوسهم أشد انقياداً للنطق بما لم يتعودوه ، كان الأفضل أن تؤخذ لغات الأمة عن سكان البراري منهم متى كانت الأمم فيها هاتان الطائفتان[5]» .

ولم يقف التقسيم عند حد الفصل بين البادية والمدينة ، ولا يمكن أن يقف ، لأن البادية نفسها تختلف فيها المناطق اللغوية ، فهناك سكان الوسط ، وهم الذين أوتوا من جفاء الطبع ، وتوحش النفس، وغلَظ البيئة، ما يجعلهم منعزلين أو كالمنعزلين، ومن أجل ذلك تَبقى لغتهم محافظة على فصاحتها وبنائها ، وإعرابها ، وهناك أيضاً سكان الأطراف الذين يعيشون على تخوم أمم أعجمية ، ويختلطون بها ، ويتأثرون لغتَها .

ومن أجل ذلك نرى نحاة العربية يأخذون عن قبائل الوسط مثل قيس وتميم وأسد وطيىء وهذيل ، لأنها تستوطن نجداً والحجاز ، ولا يأخذون عن لَخمٍ وجذام وقُضاعة وغسان وإياد ، لأنها تعيش على أطراف الجزيرة وتخومها[6] .

واذا وقفنا عند أسماء القبائل التي ذكرها سيبويه ، نجده يُؤثر تميماً والحجاز ، ويذكر القبائل الأخرى ذكراً لا يدل حيناً على مديحه لها ، ويدل طوراً على استهجانه

---

٥ ـ كتاب الحروف ١٤٦ .

٦ ـ انظر : المزهر ١/٢١١ والاقتراح ١٩ .

بعض لهجاتها ، كربيعة ، وفزارة[7] ، أما قبائل الفراء فمنها طيىء وربيعة وأسد وعقيل وعامر وسليم وهوازن وعليا قيس وهذيل وكنانة وتميم ، وكان يؤثر لغة أسد على غيرها ، وهي من أفصح القبائل العربية ٠

ذاك هو التقسيم المكاني ، فما نتائجه ؟

كان هذا التقسيم يهتم بلغة الحديث اليومي خاصة ، أما لغة الشعر ، فلها شأن آخر ، إذ أن النحاة احتجوا بلغة شعراء تغلب ، واياد ، واليمن ، وسائر قبائل الأطراف ، لأن هذه القصائد رواها سكان نجد والحجاز ، ولأن للشعر لغةً خاصة تعلو على اللهجات المحلية ، وتُنسَجُ من لغات القبائل الفصيحة ٠

ومع هذا أخذ النحاة يشكون في لغات الشعراء غير البداة في منتصف القرن الثاني للهجرة ، فأنت تراهم يحتجون بشعر ابن ميادة ، وأبي نخيلة ، وأبي حية ، والحسين بن مُطَير ، وابن هَرمة ، وعُمارة بن عقيل ، وأبي عبد الله الشجري ، وكلهم بدوي فصيح ، ولا يحتجون بمن عاصروهم من الشعراء ، مثل بشار بن برد ، والوليد بن يزيد ، وأبي نواس ، ومروان بن أبي حفصة ، وأبي تمام والبحتري ، لأنهم من أبناء المدينة والحضارة ٠

ب ـ عامل الزمان :

تمتد الحقبة التي استقرى النحويون فيها اللغة من القرن الرابع قبل الهجرة الى القرن الرابع بعدها ، ذلك أننا نجدهم

---

٧ ـ انظر كتابه : ١/٣٦٤ ، و ٢/٢٥٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٤ ، ٣٢١ ، ٤٠٨ ، ٤٢٨ ٠

يحتجون بكلام الزباء وَجذِيمة الأبرش وأعصر بن سعد[8] ، ويحتجون أيضا بكلام عُمارةَ بن عقيل وأبي عبد الله الشجري ومن عاصرهما من أعراب القرنين الثالث والرابع[9] .

وما من شك في أن التقسيم المكاني كان طاغياً على التقسيم الزماني في أصول النحويين ، لان نصوص الجاهلية القديمة انما نقلت عن أعراب القرون الاسلامية المعاصرة للنحاة ، وكان نقلها عنهم هو الحجة في صحتها وسلامة لغتها وفصاحتها .

وعلى الرغم من امتداد هذه الفترة اللغوية في تاريخ الاحتجاج والاستقراء ، نرى الطرفين المتباعدين في الزمان أقل عطاء من مرحلة الوسط ، أي أن ما استقراه النحويون من لغة القرنين الرابع والثالث قبل الهجرة وبعدها أقل مما استقروه من لغة القرنين الاول والثاني قبلها وبعدها ، ومن هنا نجد عناية النحاة بلغة الفرزدق وجرير والأعشى وامرىء القيس تفوق عنايتهم بلغة جذيمة الأبرش وعمارة بن عقيل وأبي عبد الله الشجري .

ولكننا ــ الى هذا ــ لا نجد للنحاة ميزاناً دقيقا لتحديد مرحلة « الحداثة » التي لا يجوز الاحتجاج بلغة شعرائها ومتكلميها ، فأحياناً ترى النحوي الواحد ينقض كلامه بكلامه ، خذ على سبيل المثال ما قاله ابو عمرو بن العلاء في عمر بن أبي ربيعة ، وما قاله في جرير وصاحبيه ، فالأول

---

٨ ــ انظر : كتاب سيبويه ٢/١٣٥ ، والخصائص ٣/١٨٢ وأوضح المسالك ١/٣٣٧ .

٩ ــ انظر : الكامل ٣٤ ، ١١٢ ، ١٩٠ ، ٢١٦ ، والمقتضب ٤/١٩٩ . والمحتسب ١/٨٤ ، ٨٥ ، ١٣٠ ، ٢١٠ ، والخصائص ١/٧٨ ، ٢٥٠ ، ٣٣٨ ، و ٢/٢٦ ، و ٣/٢٨٠ .

عنده حجة في العربية لأنه لم يتعلق عليه بحرف واحد[10] ، وجرير والفرزدق والأخطل محدثون[11] ، ومثله في هذا تلميذه الأصمعي، فهو يعد الطرماح والكميت مولدين غير فصيحين[12]، وهما معاصران لعمر بن أبي ربيعة ، ويعد ابن هَرمة وابن ميادة ، وطفيل الكناني فصحاء يصح الاحتجاج بلغتهم[13] ٠

هذا الاضطراب في تحديد مرحلة الحداثة يرجع الى سيطرة المكان على عقول النحويين ، فالأعرابي الفصيح هو الذي عاش في البادية ، وقل اختلافه الى المدينة ، ولم يَطُل فيها مُكثُه ، سواء أكان من القرن الأول أم الثالث للهجرة ، لأن مئتي سنة في حساب النحوي لا تصنع شيئاً ما دام الفصيح محافظاً على أعراف العربية ، وجفاء البادية ، أما إذا لان جِلده للحضارة ، فانه لن يكون جديراً بالاحتجاج ، لأن لين الجِلد ، والتنعم بأسباب الحضارة يؤديان الى الاستجابة غير المحمودة للغة الفاسدة في المدن ٠

وقد وقف النحاة بعد سيبويه مواقف متباينة من لغة المرحلة العباسية ، واختلفوا في جواز الاحتجاج بالمولدين أمثال أبي نواس وأبي تمام والبحتري ٠

أما سيبويه فقد احتج بابن ميادة المتوفّى سنة ١٣٦ وبأبي حية النميري المتوفى سنة ١٥٨ وبابن هَرمة المتوفى سنة ١٧٦ ولكنه لم يتعد هذه المرحلة ، لأنه توفي سنة ١٨٠ للهجرة ، وبهذا يكون بينه وبين آخر الحجج ـ وهو ابن هَرمة ـ أربع سنوات فقط ٠

---

١٠ ـ انظر : الموشح ٣١٥ ٠
١١ ـ انظر : البيان والتبيين ١/٣٢١ والاغاني ٨/٢٨٥ ٠
١٢ ـ انظر : الموشح ٣٠٢ ٠
١٣ ـ الاغاني ٤/٢٧٣ ٠

ولكن يشفع لهولاء أنهم بداة ، وبعيدون عن لغة المدينة التي توسعت « في التعريب والترجمة والصوغ القياسي والارتجالي ، ففتحت بذلك باب التأثر باللغات والثقافات المعاصرة[١٤] » ، وهي اللغة التي عاش في ظلالها أمثال أبي نواس وأبي تمام والبحتري والمتنبي ، ولذلك صد النحويون عن الاحتجاج بلغة هؤلاء إلا ما جاء في كتبهم عرَضاً[١٥] ، وهو لا يرقى الى صنيعهم بلغة الشعراء البداة ٠

إلا أن الزمخشري سَنّ 'سنَّةً' غيرَ حميدة في المتأخرين ، فقد احتج بشعر أبي تمام ، وراح يعلل ما فعله تعليلاً أصوليا ، فقال : « وهو وان كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ٠ ألا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه[١٦] » ٠

ثم جاء خلفاؤه فاحتجوا بشعر أبي تمام ٠ والمتنبي ، كما ترى في تراث ابن هشام صاحب المغني ، وشذور الذهب ، وأوضح المسالك ٠

وبهذا تجد المتأخرين من النحاة أبداً أقرب الى التساهل في شواهدهم من القدماء ، لبعدهم عن عصور المشافهة وأيام الفصاحة ٠

جـ ـ المأخوذ عنه :

ونظر النحاة الى الأعراب الذين يأخذون عنهم اللغة نظرة

---

١٤ ـ اللغة بين المعيارية والوصفية ١٨٩ ٠

١٥ ـ انظر : تفسير ارجوزة أبي نواس ٨ ـ ٩ ، والحجة ١/١٩٩ ، والمحتسب ١/١٧٥ ، والخزانة ١/١٦٨ و ٤/٤٢٥ ٠

١٦ ـ الكشاف ١/٢٢٠ ـ ٢٢١ ٠

دقيقة تدل على فهمهم لتطور اللغة وتأثرها اذا اختلطت بلغات مجاورة ، ومن أجل ذلك يهتم النحوي بفصاحة الأعرابي الذي ينقل عنه الظاهرة ، وهذا واضح لك بعبارات سيبويه ، كقوله : « وسمعنا الثقة من العرب[17] » وقوله : « والحجة على أن هذا موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم ... »[18] ، وهذا عنده كثير[19] ، وقد يشير الى ضعف الثقة في الأعرابي المنقول عنه ، كقوله : « وزعم يونس أنه لم يسمعه من ثقة[20] » .

وكان الكوفيان : الكسائي والفراء مثل سيبويه في هذا ، ولكن ما كانا يلحان على نعت الاعرابي بالثقة ، بل يكتفيان بعَزوِ الأعرابي الى قبيلته المعروفة بالفصاحة .

وفي القرن الرابع للهجرة نرى ابن جني يخشى أن يثق بكل أعرابي ، فما دام الناس أخذوا يلحنون منذ أيام الرسول (ص) وصحابته « فينبغي أن يُستوحَشَ من الأخذ عن كل أحد ، الا أن تقوى لغته ، وتشيعَ فصاحته[21] » وقد ناقش ابن جني هذا الأصل في غير موضع من كتابه [22] .

ولكن الشيء الذي كان يخيف النحاة هو أن يفقد بعض الفصحاء فصاحتهم لاختلاطهم بأبناء المدن ، ولهذا لم يكن لهم بد من فحصهم ، فأبو عمرو بن العلاء يرتاب بفصاحة أحد الأعراب فيقول بيتاً يتعمد فيه الخطأ ويلقيه على الأعرابي وهو :

---

١٧ ـ كتاب سيبويه ١/٣٣١ .
١٨ ـ نفسه : ١/٣٦٩ .
١٩ ـ انظر : ١/٣٧١ ، ٣٧٥ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ .
٢٠ ـ نفسه : ١/٢٣١ .
٢١ ـ الخصائص : ٢/٨ ـ ٩ .
٢٢ ـ انظر : ٢/٥ ، ١٣ وانظر : كتاب الحروف للفارابي ١٤٥ .

كمْ رأينا من مُسْحَبٍ مُسْلَحِبٍ ّ صارَ لحمَ النسورِ والعقبانِ

ووجه الخطأ في قوله « مُسحَب » أنه صاغ اسم المفعول من الثلاثي « سَحَب » على غير « مسحوب » ، فلما سمعه الأعرابي أفكر فيه ، ثم قال لأبي عمرو : أعد عليَّ ذكر المسحوب . حتى قالها مرات ، فعلم أبو عمرو أن فصاحته باقية . وسأل أبو عمرو أبا خيرة وهو من فصحاء الأعراب فلم يجبه بما توقع ، فقال له : هيهات أبا خيرة ، لان جلدك[٢٣] .

ومثلَ ذلك كان يعمل الفراء[٢٤] ، وغيره[٢٥] ، فقد كانوا يبهرجون الأعرابي الذي يفهم لغة الأعاجم الذين يعيشون في الحواضر ، كما مرَّ بنا من قبل .

على أن النحاة لم يحيطوا الأعرابي الفصيح بالعصمة ، بل جوزوا عليه الخطأ والسهو والوَهم والتوهم منذ أيام ابن اسحاق الحضرمي ، وتلميذه عيسى بن عمر ، فقد كانا يطعنان على العرب ، ويخطئان الفحول أمثال الفرزدق والنابغة الذبياني[٢٦] .

وكذلك كان يفعل الخليل بن أحمد[٢٧] ، وتلميذه سيبويه[٢٨]

---

٢٣ ـ انظر الخبرين في : تاريخ آداب العرب للرافعي ١/٢٥٤ والخصائص ٣/٣٠٤ .
٢٤ ـ انظر كتابه : المذكر والمؤنث ١٨ .
٢٥ ـ انظر : الخصائص : ١/٣٧٢ ، و ٢/١٢ ، ٢٦ ، و ٣
٢٦ ـ انظر طبقات ابن سلام ١٥ ، ١٦ ، ١٩ .
٢٧ ـ انظر : كتاب سيبويه ١/٢١٧ .
٢٨ ـ نفسه : ٢/٢٦٧ .

والفراء[29] وسار على هذا المنهج خلفاؤهم كالمبرد ، والفارسي وابن جني ، وابن خالوية ، وأبي البركات الأنباري[30] .

وفي بعض الأحيان ينقل النحوى عن شيخ من شيوخه ، وهو يدرك كل الادراك أن من ينقل عنه ثقة أمين في النقل ، ومن هنا نجد سيبويه مثلا يكثر من مثل قوله : وحدثنا من نثق به ، أو : زعم من نثق به[31] .

وكان النحاة ينقلون عن شيوخهم ، فسيبويه ينقل عن الخليل ، ويونس ، وأبي الخطاب ، وأبي زيد ، ، وعيسى ابن عمر ، وعن طريق هؤلاء ينقل عن أبي عمرو بن العلاء . والفراء ينقل عن الكسائي ويونس والمبرد ينقل عن المازني . والمازني عن السجستاني فالاصعمي ، وهكذا .

ولما آل الأمر الى من كتبوا في أصول النحو كأبي البركات الأنباري ، أخذ الموضوع شكل القواعد والقوانين متأثراً بأصول علماء الحديث النبوي، فتحدثوا عن ضرورة التواتر، ونقل الواحد العدل ، وتكلموا على الجَرح والتعديل ، واختلفوا في بعض المسائل ، حتى بات علم اللغة كعلم الحديث النبوي[32] .

د ـ النص المجهول قائله :

وهذه الفقرة لا تختلف عن الفقرة السابقة، بل هي جزءمنها ولكنني آثرت أن افردها في موضع خاص لطولها ، وتشعب الحديث فيها .

---

٢٩ ـ معاني القرآن : ١/٣٩٠ و ٢/٢١٦ .

٣٠ ـ انظر : الخصائص ٣/٢٧٣ والصاحبي ٢٢ ، واعراب ثلاثين سورة ٤٠ ، والانصاف المسألة ٧٧ .

٣١ ـ انظر كتابه : ١/٤٤ ، ٢٨٣ .

٣٢ ـ انظر : لمع الادلة ٨٤ ، ٨٥ والاقتراح ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ .

وأول ما يهمنا في الحديث عنها هو أن نجيب عن هــذا السؤال : هل يجوز للنحوي أن يحتج ببيت أو قولٍ لا يُعرف قائله ؟

· إذا عدنا إلى آثار القدماء في القرنين الأول والثاني فاننا لا نرى ظلاً لهذه المسألة ، فالنحاة آنذاك ، ما كانوا يسمون الشعراء أو الأعراب الذين ينقلون عنهم النصوص ، أو يستقرون إنشادهم ، فسيبويه مثلاً كان يقول : قال الراجز، أو : قال الشاعر ، أو : قال ، أو آمثال ذلك من العبارات ، ومثله أبو الحسن الأخفش والفراء ·

ولعل أول اشارة الى هذا الأصل صدرت عن أبي عثمان المازني ، فقد سئل مرة عن السكين ، أمذكر هو أم مؤنث ، فقال : إنه مذكر ، فأنشده السائل بيتاً سمعه في حلقة الفراء، يدل على أنه يجوز تأنيثه هو :

فعيث في السنام غداةَ قــــر ... بسكينٍ موثقــــةِ النصـــاب

فقال أبو عثمان : من هذا ؟ ومن صاحبه ؟ ما أُراه أخرج إلا من الكُم ، وأين صاحب هذا من أبي ذؤيب حيث يقول :

فذلك سكين على الحَلق حاذق[٣٣]·

وقد أخذ بهذا الاصل تلميذه أبو العباس المبرد ، فقد نقلوا عنه أنه منع حذف اللام وبقاء عملها في النثر والشعر، ورفض الاحتجاج بما احتج به سيبويه وهو قول الشاعر :

محمدُ تَفْدِ نفسَك كــلُ نفسٍ ... إذا ما خِفْتَ مــن أمــرٍ تـَبالا

لأنه لا يُعرف قائله[٣٤] ·

---

٣٣ ـ انظر مجالس العلماء ١٢٩ ·

٣٤ ـ انظر مغني اللبيب ٢٤٨ ·

وكذلك فعل مثله تلميذه الزجاج ، إذ رفض الاحتجاج بقول الشاعر الذي احتج به الفراء :

قال لها هل لك يا تافي[٣٥]

واندفع الزمخشري محاكياً الزجاج برفض هذا البيت لأنه مجهول القائل[٣٦] .

ولكن الذي ألحّ على اعتماد هذا الأصل في رفض الاحتجاج هو أبو البركات الانباري في كتابه « الانصاف في مسائل الخلاف » ، فقد رفض كثيراً من استدلال الكوفيين لأنهم احتجوا ببيت مجهول القائل ، ومع هذا كان يتأوله على وجهٍ ذي قياس[٣٧] ، وهذا يعني أنه لم يكن يعتمد هذا الاصل اعتمادا جازماً .

والذى يدل على اضطرابه في ذهن أبي البركات أنه كتب كتابين في أصول النحو ، هما : لمع الادلة ، والاغراب في جدل الاعراب، ولم يشر البتة إلى هذا الاصل فيما ضمنه الكتابين من أصول ، وهذا يدلك على أن ما فعله في كتاب « الانصاف » لم يكن غير استجابة لطبيعة الجدل والمناظرة .

واضطرب المتأخرون كذلك في فهم هذا الاصل واعتماده، فابن هشام مثلا ينكر مرة الاحتجاج ببيت مجهول ، كما فعل في رده على نحاة الكوفة احتجاجهم بقول الشاعر :

قد علمتْ أمُّ بني السعلاء

---

٣٥ ــ انظر : خزانة الأدب ٢/٢٥٩ .
٣٦ ــ انظر : الكشاف ٢/٢٧٤ .
٣٧ ــ انظر : المسائل ١٠٩ ، ٤٢ ، ٦٣ .

ومرة أخرى يستنكر أن يرفض البيت المجهول القائل في الاحتجاج حتى ليقول فيمن فعل ذلك : « ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه [٣٨] »

وواضح مما عرضناه أن هذا الأصل ضعيف الأساس ، لأن الذين قالوا به وحكموه إنما استعملوه في معرض الجدل والمناظرة ، وهم أنفسهم احتجوا بأبيات لم يعرف قائلوها ، كما ترى في كتب المبرد والزجاج والأنباري وابن هشام ٠

وتحدث القدماء عن جهلهم بخمسين بيتاً من أبيات سيبويه ، وهي وحدها تدلنا على ضعف الأصل ، فنحن إذا عدنا إلى ما ذكروه منها وجدناه ثلاثة أنواع :

أما الأول فقد نقله سيبويه عن شيوخه عن العرب ، كقول الشاعر :

هـذا سراقةُ للقـرآنِ يـدرسه والمرءُ عند الرشا إن يلقها ذيب

فقد نقل عن الأصمعي أنه من إنشاد أبي عمرو[٣٩] ٠

والنوع الثاني سمعه بنفسه من الفصحاء كقول الشاعر :

وكنتُ أرى زيداً كما قيل سيداً إذا إنه عبد القفا واللهازم

فقد ذكر أنه سمعه من رجل اعرابي[٤٠] ٠

والنوع الثالث لم يصرح بنقله ، غير أنه اعتمد في بعض شواهد هذا النوع على تخريج شيوخه لها ، وهذا يدل على

---

٣٨ ــ انظر : الاقتراح ٢٨ والخزانة ٤/٧٧ ٠
٣٩ ــ انظر كتابه : ١/٤٣٧ وانظر ايضاً ١/٢٥٣ ، و ٢٥٤ ٠
٤٠ ــ انظر : ١/٤٧١ وانظر ١/١٥٧ و ٢٥٠ و ٢٥١ ٠

تداول حلقات العلم إياها ، كقول الشاعر :

إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوماً على من يتكل[٤١]

والذي يدل على ضعف هذا الأصل أيضا أن النحاة القدامى كانوا يسندون إلى أعراب مجهولين لا يسمونهم ما ينقلونه عنهم من أقوال نثرية ، ولم يعترض واحد منهم على صحة هذه النقول ، فهل يختلف الأمر بين الشعر والنثر ؟

كما أن سيبويه والأخفش والكسائي والفراء عاشوا في أيام الفصاحة ، وقد رأينا كيف احتج سيبويه بشعر ابن هرمة الذي توفي سنة / ١٧٦ / أي قبل وفاته بأربع سنوات ، ورأيناهم جميعا يعتمدون إنشاد الفصحاء لشواهدهم ، فماذا يضير النحوي أن يحتج ببيت رواه الأعراب المعتمدون ؟

وفوق هذا كله نجد بعض الذين اعتمدوا هذا الأصل في رفض الشواهد يتورطون في تعجلهم الأحكام ، فالبيت الذي رفضه الزجاج وتبعه الزمخشري ، ــ وهو ما أنشده الفراء ــ إنما ينسب إلى شاعر يحتج به ، هو الأغلب العجلي[٤٢] ، كما أن الفراء نفسه لم ينشده إلا بعد أن سمعه من العرب ، قال : « وقد سمعت بعض العرب ينشد :

قال لها هل لكِ يا تافي قالت له : ما أنت بالمرضي[٤٣] » .

وهكذا يكون البيت المجهول مما يحتج به إذا جاء في كتب القدماء ، أي كتب سيبويه والأخفش والكسائي والفراء ، بل كتب الفارسي وابن جني والسيرافي وابن

---

٤١ ــ نفسه : ١/٤٤٣ .
٤٢ ــ انظر الخزانة ٢/٢٥٧ .
٤٣ ــ معاني القرآن ٢/٧٦ .

السراج ، وقد يصدق في أبيات المتأخـرين ولا سيما ابن مالك ، ومن تقيَّلَ « ألفيته » و « تسهيله » .

هـ ـ المأخوذ به :

وللنص المأخوذ به في عملية الاستقراء شروط اهتم بها النحاة يلتمس بعضها عند النحاة الأوائل وان لم يتحدثوا عنها حديثاً نظرياً قبل القرن الرابع وما تلاه ، وأولها أن تكون الظاهرة كثيرة شائعة لا قليلة نادرة ، وأن تـكون رواياتها المتعددة موافقة للقياس المُستَقرَى من الكثير ، وأن تكون نثرية لا شعرية .

أ ـ الكثرة والقلة :

وهذا القانون الأصـولي قديم جداً ، نراه منذ أيام أبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، فقد روى الزبيدي في طبقاته أن ابن نوفل روى عن أبيه أنه سأل أبا عمرو : « أخبرني عما وضعت مما سميته عربية ، أيدخل فيه كلام العرب كله ؟ فقال : لا ، فقال كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة . قال : أعمل على الاكثر ، وأسمي ما خالفني لغات[٤٤] » .

وكذلك فعـل عيسى بن عمر ، إذ بنى أصول كتابه « الجامع » على الأكثر وبوبه وهذبه ، وسمى ما شذ عن الأكثر لغات[٤٥] .

---

٤٤ ـ طبقات النحويين واللغويين ٣٤ .
٤٥ ـ انظر : انباه الرواة ٢/٣٧٥ .

ويظهر هذا المبدأ في كتاب سيبويه ظهوراً بيناً ، فهو يلح على ذكر الكثرة والقلة كقوله : « والوجه كل شاة وسخلتها بدرهم • وهذه ناقة وفصيلها راتعين ، لأن هذا آكثر في كلامهم، وهو القياس، والوجه الآخر قال به بعض العرب[٤٦] » . ونراه في موضع آخر يجيز أن يقال : أعطاهوها ، وأعطاهوه ، ولكنه ينعته بالقلة ، ويبين أن الأكثر في كلامهم انما هو : أعطاه اياها ، وأعطاه اياه[٤٧] • وهذا في كتابه كثير •

والمعاصرون لسيبويه يتمسكون بهذا المبدأ فيرفضون ظواهر لقلتها ، ويجيزون أخرى لكثرتها ، يقول الأخفش : « لغوتَ تلغو ، مثل : محوتَ تمحو وبعض العرب يقول لغى يلغي ، وهي قبيحة قليلة[٤٨] » • وينقل الفراء عن الكسائي أنه كان يعيب دخول لام الأمر على المضارع حين يكون بصيغة المخاطب ، مثل : فَلتفرحوا ، لأنه وجده قليلاً في كلام العرب[٤٩] • وعلى هذا الفراء نفسه[٥٠] •

وفي القرن الرابع وما تلاه نجد هذا الأصل يأخذ شكل المبدأ في تراث الرماني ، والفارسي ، والانباري ، ويظل الآخرون على اعتماده في استنباطهم •

يقول الرماني : « والنادر أضعف من المطرد في البيان » • أو هو « الخارج عن النظائر إلى قلة بابه[٥١] » • ويقول أبو علي الفارسي : « وفي ترك الأكثر ضرب من الاستيحاش[٥٢] » ،

---

٤٦ ـ كتاب سيبويه : ٢٥٨/١ •
٤٧ ـ نفسه : ٣٨٤/١ •
٤٨ ـ معاني القرآن • اللوحة ٢/١٦٨ •
٤٩ ـ معاني القرآن ، للفراء ٤٦٩/١ •
٥٠ ـ نفسه : ١٩/١ ، وانظر الخصائص ٢١٢/٣ •
٥١ ـ الحدود ٤٠ و ٤١ •
٥٢ ـ الحجة ٥/٤ عن كتاب « ابو علي الفارسي » ٢٤٩ •

ويقول أبو البركات الأنباري : « وأدلة صناعة الاعراب ثلاثة، نقل وقياس واستصحاب حال ، فأما النقل فالكلام العربي الفصيح ، المنقول النقل الصحيح ، الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة[٥٣] » .

ب ـ تعدد الرواية :

كان النحاة في القرنين الأول والثاني لا يبالون أن تتعدد رواية النص المنقول ، بل كانوا يأخذون بها جميعاً ، ويبنون عليها قواعدهم ، الا اذا كانت الظاهرة في احداها قليلة ، فيسمونها لغة .

وعلة ذلك أنهم يعرفون سبب تعدد الروايات في الشواهد، فهو حينا يرجع الى الرواة[٥٤] ، وطوراً إلى أن الشاعر نفسه يغيّر عبارة بعبارة ، كما يعرف عن ذي الرمة[٥٥] ، والقوم حينذاك فصحاء ، ولا يضير النحوي أن تتغيّر الرواية وتتعدد، لأن ذلك إنما يجري في جو من الفصاحة يتيح للمستقري أن يستنبط القاعدة مطمئناً .

ولَنقف عند مثالين من تُراث هذين القرنين :

١ ـ احتج سيبويه ببيت الفرزدق :

أسكرانُ كان ابنَ المراغة إذ هجا ... تميماً بجوف الشام أم متساكرُ

ورَفعُ « سكران » ونصب « ابن » في هذه الرواية مما يخرج على القياس ، لأنه يجعل المبتدأ نكرة ووصفاً ، ويجعل خبر « كان » اسماً جامداً مُعَرَّفاً ، ويجعل اسمها ضميراً يعود إلى النكرة « سكران » ومع هذا نجد سيبويه يشير إلى هذه الرواية

٥٣ ـ الاغراب في جدل الاعراب ٤٥ وانظر أيضا : لمع الادلة ٨١ .
٥٤ ـ انظر المزهر ١/٢٦١ والخزانة ١/٢٢ .
٥٥ ـ انظر : الاقتراح ٢٩ ـ ٣٠ .

ويقبلها ، ولكنه يجعلها من القليل ، يقول : « فهذا إنشاد ، بعضهم ، وأكثرهم ينصب «السكران» ويرفع الآخر على قطع وابتداء[٥٦] »

٢ ــ واحتج الفراء بقول الشاعر :

أحب لحبها السودانَ حتى … أحبُّ لحبها سودَ الكلابِ

فقبل انشاد أبي ثروان العكلي بنصب « أحب » بعد « حتى » ، وقبل انشاد بعض أسد برفعه[٥٧] .

ولما ظهر أبو العباس المبرد في القرن الثالث أشاع في الدراسات النحوية أصلاً جديداً ، هو أن الرواية التي توافق القياس مقبولة ، وأما التي تخالفه ، فلا يؤخذ بها ، ولم يكتف بما يبنيه هو نفسه من أصول ، بل عمد إلى ما بناه غيره كسيبويه فهدمه ، من ذلك أنه أنكر ما قاله في ترخيم الاسم في غير النداء للضرورة معتمداً قولَ الشاعر :

ألا أضحتْ حبالكم رماما … وأضحتْ منكَ شاسعةً أُماما

فزعم المبرد أن الرواية الصحيحة هي : وما عهد كعهدك يا أماما[٥٨] .

وأنكر على سيبويه أن يجيز إسقاط الفاء الرابطة لجواب الشرط في ضرورة الشعر ، وأنكر عليه الاحتجاج بقول عبد الرحمن بن حسان :

---

٥٦ ــ الكتاب ٢٣/١ وانظر : ٢٥٣/١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٣٠٤ .

٥٧ ــ معاني القرآن ١٣٥/١ وانظر : ١٦٩/١ ، ٢٤٢ ، ٣١١ و ٧٤/٢ والخزانة ٢٢/١ .

٥٨ ــ انظر : نوادر أبي زيد ٣١ .

من يفعل الحسنات اللهُ يشكرُهـا والشر بالشر عنـد الله مثـلان

وتمسك بما رواه الأصمعي :

من يفعل الخير فالرحمنُ يشكره[٥٩]

وإذا وصلنا إلى عهد أبي علي الفارسي وجدنا هذا الاصل يتخذ شكل القانون ، ويُبنى على منهج علمي سديد ، يقول : « واذا اختلفت الرواية وكان أحد الفريقين أضبط ، وعضد الضبط القياس ، وموافقة الأشباه ، كان الأخذ بما جمع هذين الوصفين أولى وأرجح[٦٠] » فقد أضاف هنا الضبط والتحري ، إلى موافقة القياس ، ومع هذا لم أره ــ فيما قرأت له وقرأت عنه ــ يرد رواية برواية ، وإن خالفت إحداهما الأصول[٦١] .

أما تلميذه ابن جني فقد رد بعض الروايات ، كما فعل في انكار تقديم التمييز ، على عامله المتصرف ولم يقبل بما احتج به أبو عثمان المازني وتلميذه المبرد من رواية قول المُخَبَّل :

أتهجرُ ليلى بالفراقِ حبيبَها وما كان نفساً بالفراقِ تطيب

واعتمد رواية أخرى تجاري القياس هي : وما كان نفسي بالفراق تطيب[٦٢] .

واذا وصلنا الى القرون المتأخرة وجدنا النحاة فيها لا

---

٥٩ ــ نفسه : ٣١ ــ ٣٢ ــ انظر مغني اللبيب ١٧٨ .
٦٠ ــ الحجة : ١/٢١٦ .
٦١ ــ انظر الحجة أيضاً : ١/٦٨ ، ٢٠١ .
٦٢ ــ انظر : الخصائص : ٢/٢٨٤ .

يختلفون عن أسلافهم ، فهم بين آخذ بهذا المبدأ أو منكر له ، فأبو البركات الأنباري يسنه أصلاً صارماً يرد به المذهب رداً جازماً ، يقول : « وأما الاعتراض على المتن فمن خمسة أوجه : أحدها أن تختلف الرواية مثل أن يقول الكوفي : الدليل على جواز مد المقصور في ضرورة الشعر قول الشاعر :

سيغنيني الذي أغناكَ عني فلا فَقْرٌ يدوم ولا غِناء

فمد : غِنى : وهو مقصور ، فدل على جوازه ، فيقول له البصري : الرواية : عَناء بفتح العين ، ممدود[63] » .

ويطبق هذا المبدأ غيرَ مرة في كتابه « الانصاف »[64] .

أما الامام الرضي فيرى أن المعول في هذا على صحة الرواية ، فيقول : « والانصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها ، وان ثبت أن هناك رواية أخرى[65] » . أما ابن هشام فقد اضطرب في هذا المبدأ كما اضطرب في النص المجهول القائل ، فآناً نراه يركن اليه ويأخذ به[66] ، وطورا نراه يخالفه ويقبل الروايات المتعددة ويتأول ما خالف القياس منها[67] .

نخرج من هذا كله الى أن البيت المتعدد الرواية لم يكن أصلاً راسخاً ، غير أن النحاة منذ عصر المبرد كانوا اذا لم يستطيعوا أن يلتمسوا وجهاً لبعض الروايات أنكروها محتجين برواية أخرى .

---

٦٣ ـ الاغراب في جدل الاعراب ٤٧ .
٦٤ ـ انظر : المسائل : ٤١ ، ٧٧ ، ١٢٠ .
٦٥ ـ انظر : شرح الكافية ١/٣٤ .
٦٦ ـ انظر مغني اللبيب : ٧٦ ، ٣٩٠ .
٦٧ ـ نفسه : ٢٢ ، ٣٢ ، ٣٤ ، ١٢٢ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ٢٤٣ الخ .

جـ ـ بين لغة الشعر ولغة النثر :

ان لغة الشعر في كل لغة تختلف أحياناً عن لغة النثر ، لأنها تخضع لقيود لا تخضع لها اللغة النثرية ، ومن أجل ذلك يجب أن يكون النثر موضع اهتمام النحاة وفوق الشعر في عملية الاستقراء ، وحين نعود الى تراث النحويين العرب نجدهم على وعي كامل بهذا الأصل في قواعد السماع ، فقد فرقوا بين الشعر والنثر ، وتحدثوا عن الضرورة الشعرية حديثاً ينم على فهمهم ما يقع أحياناً في اللغة من خروج على الشائع، واعتمادٍ لأقيسة يركَن اليها على ضعفها .

فالفراء ، وهو من نحاة القرن الثاني ، يصرح في كتابه العظيم بأن لغة القرآن الكريم « أعرب وأقوى في الحجة من الشعر[68] » وكذلك نرى الرماني في القرن الرابع يعتد بلغة القرآن النثرية ، ويراها أصح من الشعر في الاحتجاج[69] ، ولم يختلف النحاة في أن النثر مما يتحصل به القانون دون الشعر[70] ، وأن الشعر لا يكفي وحده عند أهل التحقيق ، لأنه ـ كما يقول الشاطبي ـ محل الضرورات[71] .

وقد تؤدي النظرة الاولى في تراث النحو العربي الى أن لغة الشعر طغت على لغة القرآن النثرية ، لأنها ستقع على خمسين وألفٍ من شواهد الشعر في كتاب سيبويه مثلا ، وعلى أقل من نصفٍ هذا العدد من آي القرآن الكريم ، ولكن النظرة المتمهلة المتأملة تجد أن سيبويه كان يعول على كلام العرب المحكي

---

٦٨ ـ معاني القرآن ١/١٤ وانظر : ٢/٧ .

٦٩ ـ انظر : شرحه لكتاب سيبويه ٣/١/١٤٤ ، عن كتاب : الرماني النحوي ٢٧٥ .

٧٠ ـ انظر : الانصاف ، المسألة ٧٠ .

٧١ ـ انظر : المواهب الفتحية ١/٣٩ .

ـ وهو نثر ـ أكثر مما يعول على الشعر ، فاذا اجتمع ما جاء من شواهد القرآن ، وما ورد من كلام العرب ، أربت الشواهد النثرية في « الكتاب » على شواهد الشعر ، ومثل سيبويه الكسائي والفراء والأخفش ٠

ولما جاء النحاة المتأخرون وجدوا القواعد قد بنيت وأصلت ، فنهلوا منها ، ولم يضيفوا اليها الا أشياء قليلة لا تكاد تذكر في تاريخ النحو العربي ٠

د ـ الضرورة الشعرية :

وحديث النحاة عن الضرورة يدل ـ كما قلنا ـ على فهمهم لملابسات اللغة الشعرية ، فهم ينظرون اليها على أنها خاصة بالشعر أو النثر المسجوع ، أو المثل الذي يدور على الألسنة ، واذا أطلقوا عليها اسم « الشعرية » فلأنهم لاحظوا الكثرة ، فأطلقوا الخاص على العام ٠

والضرورة عند النحاة تختلف عن اللحن والخطأ ، لأن مرتكبها انما يحاول وجها من وجوه القياس ، أو يراجع أصلاً متروكاً من أصول اللغة ٠

وتوضيح ذلك يظهر لك في المثال الآتي : هب شاعراً من الشعراء صرف اسماً ممنوعاً من الصرف ، فأي وجه من وجوه القياس في ذلك ؟

سيقول لك النحاة : إن الصرف أصل في الأسماء ، ومنع بعضها منه انما وقع لعلة طارئة ، فاذا صرف الشاعر الممنوع من الصرف يكون قد عاد إلى الأصل العام للأسماء ، وهو الصرف ٠

ولكن هب شاعراً منع من الصرف اسماً مصروفاً فهل يكون عمله ضرورة ؟

إنه هنا يخالف الأصل والقياس ، لأنه أولاً خرج على الأصل العام وهو أن الآسماء مصروفة ، ولأنه ثانيا منع الاسم من الصرف لغير علة ، وبهذا يكون عمله لحناً لا ضرورة

ذاك مفهوم الضرورة في تاريخ النحو منذ أيام سيبويه حتى عصور المتأخرين ، وسنقف عند بعض الأمثلة لشرح هذا المفهوم ·

١ ــ يقول سيبويه : « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً[٧٢] » · ويظل سيبويه أميناً لهذا الأصل في جميع كتابه ، إذ نراه أبداً يوجه الضرورة توجيهاً قياسياً ، من ذلك أنه وقع على قول الشاعر :

كمنية جابرٍ إذ قال ليتي أصادفه وأفقِدُ جل مالي

فعلل حذفه نون الوقاية من قوله : ليتي ، بقوله : « قال الشاعر حيث اضطر : ليتي · كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا : الضاربي ، والمضمر منصوب[٧٣] » ·

٢ ــ وفي القرن الثالث للهجرة يوضح المبرد مفهوم الضرورة بقوله : « واعلم أن الشاعر إذا اضطر صرف مالاً ينصرف ، وجاز له ذلك لأنه إنما يرد الأسماء الى أصولها ، واذا اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف لم يجز له ذلك ، لأن الضرورة لا تُجَوِّز اللحن ، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة ، نحو قولك : رادٌّ ، إذا اضطررت إليه قلت : هذا رادِدٌ[٧٤] » ·

٣ ــ وظل هذا المفهوم سائداً عند المتأخرين ، فأبو

---

٧٢ ــ الكتاب : ١٣/١ ·
٧٣ ــ نفسه : ٣٨٦/١ ·
٧٤ ــ المقتضب ٣٥٤/٣ ·

البركات الأنباري يعيد كلام سيبويه نفسه[٧٥] ، ومثله أبو البقاء العُكبَرِي ، فهي عنده رجوع الى « أصل قد رَجَح عليه أصل آخر ، فالشاعر يحاول ذلك الاصل المتروك عند الضرورة[٧٦] » ٠

ولما كان الأمر كذلك كانت الضرورة نوعين : نوعاً حسناً ، ونوعا قبيحا ، أما الأول فهو ما كان وجهُ القياس فيه قريبا ، وأما الثاني فهو الذي بعد فيه وجه القياس ٠

فمن النوع الأول أن يقول الشاعر مثلا :

يا دارَ هِنْدٍ عفت إلا أثا فيهـا

فلم ينصب : أثافيها ، نصباً ظاهراً ، بل أسكن الياء ، وهذا مخالف لما يقع في النثر ، أو الشعر الذي يخلو من الضرورة ، ولكن وجه القياس فيه ظاهر ، ذلك أن الياء أخت الألف ، وقريبة منها ، فشبهت بها في امتناع الحركات عليها ، وهذا يؤدي إلى جواز تسكين الواو في موضع النصب كما في قول الأخطل :

إذ شئتَ أن تَلهُوْ ببعض حديثِها رفعْنَ ، وأنزلْنَ القَطينَ المولّدا

لأن الواو أشبهت الياء ، والياء أشبهت الألف[٧٧] ٠

ومن الضرورات الحسنة أيضا صرف ما لا ينصرف ، وفك الادغام ، وقصر الممدود ، لأن ذلك كله يعود إلى مراجعة أصل متروك ، وهو ظاهر ٠ أما القبيحة فما أدى إلى التباس

٧٥ ـ انظر الانصاف : المسألة ٣٩ ٠
٧٦ ـ اللباب في علل البناء والاعراب ٣٤٨ (مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ١٩١٩ نحو) ٠
٧٧ ـ انظر : المحتسب : ١٢٦/١ ٠

جمع بجمع ، وتنوين اسم التفضيل ، والزيادة في الكلمات أو انتقاصها ، والعدول من صيغة الى أخرى ، والترخيم في غير النداء ، وتسكين المضارع بغير جازم[78] .

هذا هو مفهوم الضرورة الشعرية عند النحاة الثقات ، إلا أننا نواجه مفهوماً مغايراً عند نحوي متأخر هو ابن مالك ، صاحب الألفية المعروف ، فهو يصدر في كثير من آرائه وتحليلاته للشواهد عن نظرة لم يقرها عليه النحاة الذين تعقبوه ، إنه يظن أن الضرورة الشعرية تقع في الشعر حين لا يكون للشاعر مندوحة عنها، وحين يكون عاجزاً عن التصرف في العبارة ، وهذا واضح في حديثه عن جواز اقتران خبر « كاد » ب «أن» ، فالمعروف أن سيبويه يعتد ذلك من قبيل الضرورة الشعرية ، ولا يجيزه في الأسلوب النثري ، ولكن ابن مالك لا يرى فيه رأي سيبويه ، بل يجيزه في النثر مثلما يجيزه في الشعر ، يقول : « ومن الشواهد الشعرية في هذه المسألة قول الشاعر :

أبيتم قبول السلم منا فكدتم لدى الحرب أن تغنوا السيوف عن السلّ

وهذا الاستعمال مع كونه في شعر ليس بضرورة ، لتمكن مستعمله من أن يقول :

أبيتم قبول السلم منا فكدتم لدى الحرب تغنون السيوف عن السل[79]

وقد أثار ابن مالك النحاة الذين جاؤوا بعده من جراء هذا المفهوم ، وربما كان أهمهم أبو حيان النحوي الذي شرح كتاب « التسهيل » ، يقول : « لا يعني النحويون

---

٧٨ ـ انظر : الاقتراح ١١ ـ ١٢ .
٧٩ ـ شواهد التوضيح ١٠١ وانظر أيضاً : ١٦١ ـ ١٦٢ ، ومغني اللبيب ٢٤٩ .

بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ ، وإلا كان لا توجد ضرورة ، لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب ، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر ، المختصة به ، ولا يقع ذلك في كلامهم في النثر ، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة[٨٠] » .

وكذلك رد الشاطبي على ابن مالك بكلام مشابه لكلام أبي حيان[٨١] ، ومثل ذلك فعل بعده عبد القادر البغدادي[٨٢] .

و ـ كمال الاستقراء ونقصه :

لا شك أن استقراء العربية كلها في قرن واحد أو قرنين أمر دونه مشقات وأهوال ، ولا سيما في تلك الحقبة من الزمن ، وعلة ذلك أن العرب منتشرون في أصقاع متفرقة من الجزيرة ، وأنهم يعيشون قبائل وآفخاذاً تمتد خيامهم في صحراء واسعة ، وليس في حياتهم من الحضارة ما يتيح لهم أن يدونوا نصوص لغتهم تدويناً يفيد منه اللغوي في عملية الاستقراء ، أما ما كتب من النقوش فلا يعدو أن يكون كلمات تؤرخ وفاة ملك ، أو تشير الى بناء صرح ، أو تذكر زمن معركة ، وذلك كله لا يضع بين يدي النحوي من تراكيب اللغة شيئا يغنيه أو يجديه .

أما القرآن الكريم فهو ذخر لغوي بالغ الأهمية ، وقد رأينا اعتماد اللغويين له في عملية الاستقراء ، ولكنه إلى ذلك لم يجمع ظواهر العربية كلها ، ولا بد من أن يكون بجانبه نصوص أخرى .

---

٨٠ ـ همع الهوامع ٢/١٥٥ ـ ١٥٦ وانظر : الاشباه والنظائر ١/٢٢٤ ـ ٢٢٥ .

٨١ ـ انظر : الخزانة ١/١٥ .

٨٢ ـ نفسه : ١/١٤ .

أما الشعر فقد ضاع منه شيء كثير ، لأن حملته من فصحاء الأعراب خرجوا للجهاد ، وقتل منهم من قتل ، فلما استقرت الأمور ، عاد من عاد منهم إلى الشعر ، فلم يجده مدونا في ديوان ، ولا مكتوبا في كتاب ، فذهب عليه شيء كثير منه[٨٣] .

وقد أحس رواد النحو بقلة ما آل اليهم من نصوص الشعر ، وهذا الاحساس واضح في كلمة أبي عمرو بن العلاء : « ما انتهى اليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير[٨٤] » .

ويستدل ابن سلام على ضياع الشعر بما نعت به طَرَفَة ابن العبد ، وعَبِيد بن الأبرص ، من نعوت الفحولة ، مع قلة ما يروى لهما من القصائد ، فلو كان هذا كل ما قالاه لما كانا جديرين بهذه الشهرة[٨٥] .

وعلى الرغم من هذا قام النحاة الاوائل بعمل جبار يذكر لهم في تاريخ الدرس اللغوي ، فقد جمعوا معظم ما يمكن أن يجمع ، وأحاطوا بلهجات القبائل واستنبطوا جُلَّ القواعد ، حتى لم يدعوا لمن جاء بعدهم في القرن الثالث وما تلاه شيئاً يذكر .

ويكفي هؤلاء الرواة فخراً أنهم أحاطوا بلغات الصرحاء والهجناء ، والعبيد والاماء ، ما بين منثور ومنظوم حتى لغات الرعاة الأجلاف ، والرواعي ذوات صرار الأخلاف[٨٦] ،

---

٨٣ ـ انظر طبقات فحول الشعراء ٢٢ .

٨٤ ـ نفسه : ٢٣ .

٨٥ ـ نفسه : ٢٣ .

٨٦ ـ الرواعي : جمع : راعية .

وعقلائهم والمدخولين ، وهذاتهم والموسوسين ، في جدهم وهزلهم ، وحربهم وسلمهم ، وتغاير الأحوال عليهم[87] .

ولا شك أن الاستقراء عملية يتطاول بها الزمن ، تبدأ بسيطة يسيرة ، ثم تتسع وتشتد حتى تصل الى الذروة في وقت متأخر . ومن هنا نجد المادة المستقراة في أيام الحضرمي وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء دون المادة التي وقع عليها يونس وسيبويه ، وهذه أيضا دون ما وقع عليه المبرد والفارسي وابن جني ، لأن المتأخر يقف على استقراء المتقدم، ويضيف اليه ما جمعته الرواية ، أو دونته الدواوين .

ولنضرب بعض الامثلة على الاستقراء الناقص في المراحل الأولى :

١ ــ على الرغم من كثرة الرواية التي عرف بها أبو عمرو بن العلاء ، وكثرة الشعر الجاهلي الذي تَجَمَّع لديه ، نراه يجهل بعض الألفاظ اللغوية التي تنتمي إلى لغة قبيلة عربية ، رواها من هو أقل رواية منه كابن أبي اسحاق الحضرمي ، من ذلك أنه كان ينكر قراءة من قرأ : « ولا تقربا هذه الشِجَرة » (البقرة ٣٥) ، ويراها من لغة برابرة مكة وسودانها ، على حين هي من لغة بني سليم ، كما يرى الحضرمي[88] .

٢ ــ وكان عيسى بن عمر ينكر أن يرفع خبر « ليس » بعد « إلا » ثم يقفه أبو عمرو بن العلاء على أنها لغة تميم[89] ، وقد مر بنا خبر هذه الرواية .

---

٨٧ ــ انظر : الخصائص ١٨٦/٣ .
٨٨ ــ المحتسب ٧٣/١ ــ ٧٤ .
٨٩ ــ المزهر ٢٧٧/٢ ، وانظر أمالي القالي ٣٩/٣ .

٣ ـ وكان سيبويه وشيوخه قبله لا يعرفون « حاشا » إلا حرفا جاراً ، مثل « حتى » ولهذا منعوا أن تدخل عليها « ما » المصدرية فقال سيبويه : « ألا ترى أنك لو قلت أتوني ما حاشا زيدا ، لم يكن كلاما[٩٠] » فكأنه لم يقف على قول الأخطل :

رأيتُ الناسَ ما حاشا قريشاً فإنا نحن أفضلهم فَعالا

ولهذا أجاز المتأخرون دخول « ما » على « حاشا » اعتمادا لبيت الأخطل هذا ، واستناداً الى قول الرسول (ص) : « أسامة أحب الناس الي ما حاشا فاطمة[٩١] » .

وكان سيبويه يذهب الى أن اسم الزمان المبهم ان كان للمستقبل « فهو كاذا في اختصاصه بالجمل الفعلية » . وهذا يدل على أنه لم يلاحظ قوله تعالى « لينذر يوم التلاق ، يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء » . (غافر ١٥ ـ ١٦) ولا قول سواد بن قارب :

وكن لـي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغنٍ فتيلا عن سواد بن قارب ٩٢

ولا نريد أن نستقصي الأمثلة على ذلك ، وحسبنا أننا هنا نسوق أمثلة ونماذج[٩٣] .

وضعف الاستقراء هو سبب اختلاف النحاة في الماضي ، إذ ينكر بعضهم ظاهرة ما ويجيزها الآخر ، لأن الأول لم يسمع ما سمعه الثاني ، أو لأن الأول ظنه قليلاً فلم يعتدّ

٩٠ ـ كتاب سيبويه : ١/٣٧٧ .
٩١ ـ انظر : شرح ابن عقيل على الالفية ٢/٢٣٩ .
٩٢ ـ انظر : مغني اللبيب ٤٦٨ .
٩٣ ـ انظر كتابنا المطول : الاحتجاج النحوي : مصادره وأصوله .

به ، على حين وقع الآخر على كثيرٍ منه فجعله صالحاً للقياس عليه .

* * *

ننتهي من هذا كله ، الى أن السماع في تاريخ النحو العربي كان في وعي النحاة كاملاً ناضجا ، ولا يحط منه أنهم لم يحيطوا بكل شيء ، أو أنهم أخلوا ببعض ما صار اليه علم اللغة المعاصر ، لأن القوم عاشوا في زمن غير زماننا ، ومع هذا لم يقدم زماننا ـ على ما جدّ فيه من مزايا الفكر المعاصر ـ شيئاً يذكر فضلا على ما قدمه نحاتنا القدماء .

القسم الثاني

الاستدلال الذهني

١ ــ ضروب الاستدلال

كان أسلوب العــلوم العربية الاسلامية يقوم على التحليل والبرهان ، ويَرجِعُ إلى العقل جميعَ الظواهر ، ويخضعها للأسباب والمسببات ، وهذا واضح جدا في العلوم الرياضية والطبية والفلكية ، وربما كان هذا راجعاً الى الدعوة القرآنية الملحة إلى تقديم البراهين ، واخضاع الظواهر لحكم العقل .

ولم يمرَّ هذا الاسلوب غافلاً في ساحات الدراسة النحوية، بل مسها مساً شــديداً ، فنقــل اليها جُلَّ ما كان يــدور في دراسات الفقه وعلم الكلام، حتى جارتهما في العلة، والقياس، والسبر والتقسيم ، وما شابهها من ألوان الاستدلال الذهني .

ولا بــد من أن نضــع في حسابنا المصادفات التي تهيىء بعض الرجال الأذكياء في تاريخ العلوم ، ولا سيما في مرحلة النشأة والتكون، فقد هيىء للنحو العربي رجلان عظيمان، هما الخليل بن أحمد ، وسيبويه ، يرجع إليهما الفضل في ترسيخ مظاهر العلم النحوي ، فقد تمثلا الدرس الفقهي ، والدرس الكلامي ، والأساليب القياسية ، ونقلا ذلك كله الى دراسة التركيب اللغوي ، ورسخاه على مــدى العصور الاسلامية ، وفتحا الباب أمام عباقرة اللغويين ليطوروا الصلة بين النحو والعلوم الأخرى، كما فعل ابن جني ، وأبو البركات الأنباري.

ولا بد لنــا في هــذه المقدمة من أن نوضح ما نريده من « الاستدلال الذهني » ، قبل أن نوغل في تفصيل جُزيئاته ، فهو المحاكمات العقلية التي تستهدف اســتنباط الحــكم أو

تصحيحه ، عن طريق القياس أو العـلة أو ما يشبههما من طرائق الاستدلال .

وكانت هذه المحاكمات العقلية تجاري ـ أو تكاد ـ عملية الاستقراء التي تحدثنا عنها في القسم الاول من هذا الكتاب ، ولكنها بدأت بسيطة في القرن الأول للهجرة ، ثم آخذت تزداد نمواً في القرن الثاني ، واتسعت في القرنين الثالث والرابع ، ثم اكتملت في القرون المتـأخرة حـين أخـذ المنطق اليوناني يتدخل في بنيان النحو ومحاكماته الذهنية .

٢ ـ القياس النحوي

يطلق القياس على مفهومين ، فأحياناً يراد به جملةُ العمليات الذهنية التي تؤدي الى الاستنباط ، فيقال مثلاً : مذهب القياس • وطوراً يطلق على جزء من هذه العمليات ، فيراد به حملُ فَرع على أصل لعلة جامعة بينهما ، واعطاء المقيس حكم المقيس عليه في الاعراب أو البناء أو التصريف •

ولا شك أن المفهوم الأول لا يعنينا في هذه الفقرة ، لأننا أطلقنا عليه اسم « الاستدلال الذهني » ، وحصرنا القياس في المفهوم الثاني وحده ، ليكون ذلك أكثر توضيحا في شرح أصول النحو العربي •

ولَنضربِ مثالا نوضح به عناصر القياس :

قاس النحويون « لارجلَ » على « خمسةَ عَشَرَ » ، وأعطوها حكمها في البناء على الفتح • وعلى هذا تكون :

١ ـ لا رجلَ : فرعاً أو مقيساً •
٢ ـ وخمسة عَشَرَ : أصلاً أو مقيساً عليه •
٣ ـ والبناء على الفتح : هو الحكم •
٤ ـ أما العلة الجامعة بين الفرع والأصل فهي على الشكل التالي :

أصل : خمسة عشر « خمسةٌ وعَشَرة » لأن معنى الجمع واضح فيها ، ولكن حذفت الواو لفظا ، وبقي معناها ، وركب الجزءان تركيبا مزجيا ، وأدى ذلك الى حذف علامة التأنيث من الجزء الثاني اكتفاء بها في الجزء الأول •

هذا هو الاصل ، والفرع مثله ، لأن أصل : لا رجل · « لا من رجل » فـ (من) زائدة ، تفيد استغراق النفي ، ولكنها حذفت لفظا كما حذفت الواو في الأصل ، وبقي معناها ، وركبت « لا » مع « رجل » كما ركبت « خمسة » مع « عشر » ·

ويتضح لك من هذا أن المقيس عليه ذو حكم ثابت مستقر ، وأن المقيس بحاجة الى حكم ، ففي هذه المسألة تجد اسم « لا » النافية للجنس محركا بالفتح ، وليس يُدرى أ للبناء هي أم للاعراب ؟ فلما جرى القياس على « خمسة عشر » استُدِلَّ على أنها حركة بناء ، لا حركة اعراب ·

ا ـ وظيفة القياس :

وقد كان للقياس في تاريخ النحو العربي ثلاث وظائف ، لم يتحدث عنها النحويون القدماء ، ولكنها تستنبط من كلامهم وألوان أقيستهم هي : الاستنباط والتعليل، والرفض ·

آ ـ استنباط القاعدة :

وأول وظائف القياس أن يكون وسيلة ذهنية لاستنباط القاعدة ، ولعل المثال السابق يوضح لك هذه الظاهرة ، فالنحاة استنتجوا حكم بناء اسم « لا » من قياسه على المركب المزجي : خمسة عشر ، واضرابه · ولأضرب لك مثالاً آخر لهذه الوظيفة ··

كان أبو العباس ثعلب ، يجيز أن يجمع : بَرِيء ، على : بُراء · الى جانب : بُرَءاء · وان كان لم يسمعه من فصحاء العرب ، وذلك قياسا على ماسُمِع من قول إحدى الأعرابيات : أفي السَّوْءَةِ أنتُنه · فالأعرابية هنا أسقطت الهمزة من :

السَّوءَة . فقالت : السَّوَة . فأجاز أن يُسقط الهمزة من . بُرءاء ، فيقول : بُراء . وهكذا استنبط جمعاً لم يَنْقُل العرب بــه .

ب ـ تعليل ظاهرة :

ومما استعمل فيه القياس لتعليل ظاهرة ما نجده من قياس الكسائي « رضي » على « سخِط » ، وتفصيل ذلك أنه نُقِل بيتٌ من الشعر هو :

إذا رضيــت علي بنــو قشــير لعَمْــرُ اللهِ أعجبنــي رضاهــا

فالشاعر هنا عَدّى الفعلَ « رضي » بالحرف « على » ، وهو إنما يُعَدى في الكــلام الفصيح بالحرف « عن » ، فيقــال : رضيت عنه ، ويقــال في الدعــاء : رضي الله عنه ، فعلله الكسائي بأن الشيء قد يقاس على ضده ، وضــد « رضي » « سخط » وسخط ، يعدى بالحرف « على » ، فلما قيس عليه أخذ حكمه عند الشاعر .

ووقع النحويون على قول العرب : لا أبا لك . فحاروا في « أبا » لماذا جاءت بالألف وهي غير مضافة ؟ ولماذا لم تأتِ على ما عرف من شأن هذا الاستعمال : لا أبَ لك ؟ فعلله الخَليل ابن أحمد بقياسه على قول العرب : ياتيمَ تيمَ عدي . ووجه الشبه بين المقيس والمقيس عليه أن التنوين حُذِف من : أبا ، لأن اللام في : لك . بحكم المحذوفة وكأنهم قالوا : لا أباك . وعلى هــذا « صارت الــلام بمنزلة الاسم الــذي يثنى في النداء [1] . »

---

١ ـ كتاب سيبويه ٣٤٥/١ .

جـ ـ رفض ظاهرة :

وكثيراً ما يكون القياس وسيلة لرفض ظاهرة قال بها بعض النحويين ، من ذلك أن نحاة الكوفة يجعلون لام التعليل هي الناصبة للفعل المضارع في مثل : قعدت لأستريح • فرفض البصريون ذلك لأن القياس يمنعه ، فلام التعليل مقيسة على الحروف المختصة بالأسماء ، مثل : عن ، ومن ، والباء ، وهذه الأحرف لا تنصب الفعل المضارع ، وكذلك لام التعليل •

ومن ذلك أيضا أن الكوفيين يرون « إنّ » المشبهة بالفعل لا تعمل في الخبر ، بل يقتصر عملها على نصب الاسم ، فرفض البصريون ذلك ، لأنه « ليس في كلام العرب عامل يعمل في الأسماء النصب الا ويعمل الرفع ، فما ذهبوا اليه يؤدي الى ترك القياس [٢] • »

ومن ذلك أيضا أن سيبويه أنكر تسكين نون التوكيد مع المثنى والفعل المتصل بنون النسوة ، فقال : « وأما يونس وناس من النحويين فيقولون : اضربانْ زيداً ، واضربنانْ زيداً • فهذا لم تقله العرب ، وليس له نظير في كلامها ، لا يقع بعد الألف ساكن الا أن يدغم [٣] » •

وهكذا أنكر سيبويه الظاهرة ، لأن القياس الذي استُقريَ من كلام العرب يوجب أن يكون الساكن الذي يقع بعد الألف اللينة حرفاً مشدداً ، مثل : الضالون ، الآمون •

٢ ـ أصول القياس :

وفي كلام النحاة ما يوضح لك نظرتهم الدقيقة الى أصول

---

٢ ـ الانصاف ، المسألة ٢٢ •

٣ ـ كتاب سيبويه ١/١٥٧ •

القياس ، ولعل أولى هذه الأصول النظرة « الكمية » . فهم يشترطون أن يكون المقيس عليه كثيراً شائعاً في أعراف اللغة ، ولذلك أنكروا أن يقاس على القليل ، وتتضح لك هذه النظرة الأصولية في كثير من مواقف نحاة البصرة خاصة ، وفي مناظرة سيبويه للكسائي مثال سافر عليها، فقد رفض أن يأتي المعرف منصوبا بعد « اذا » الفجائية ، لأن ذلك مخالف للكثير الشائع في لغة العرب ، ولم يعتد بالقليل الذي سمعه من الأعراب الذين حكموا بينه وبين الكسائي .

وكذلك رفض أبو العباس أن يقيس في مناظرة ثعلب : براء على قول الاعرابية أفي السوة أنتنه . وقال له : « لا يترك كتاب الله ، واجماع العرب ، لقول أعرابية رعناء[4] » .

وقد كان قدامى النحاة يبنون قواعدهم على الكثير ، ويجعلون ما خالفه لغة لا يقاس عليها ، قال سيبويه : « فلا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس[5] . » وهذا القول هو المثل الأعلى الذي اتبعه النحاة المتأخرون أمثال المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني .

على أنهم قد يضطرون إلى القياس على القليل ، لأنهم لم يقعوا على غيره ، من ذلك أن سيبويه قاس على قولهم في النسبة الى : شنوءة ، شَنَئي ، فقال : « فان أضفت الى : عدوة ، قلت : عَدَوي ، من أجل الهاء ، كما قلت في شنوءة : شنئي[6] » . وقد علل أبو الحسن الأخفش هذا الموقف بأن « شنوءة وشنئي » هو جميع ما سُمِع من العرب[7] ، ولهذا يجوز القياس عليه .

---

٤ ـ مجالس العلماء : ص : ١٢٠ .
٥ ـ كتابه : ٣٩٨/١ .
٦ ـ نفسه : ٧٤/٢ .
٧ ـ انظر الخصائص : ١١٦/١ و ١٣٦/١ .

ويقف بجانب هذه النظرة الأصولية نظرة أخرى تقوم على « الكيفية »، تبحث في طبيعة المقيس عليه، من حيث الفصاحة، والقدم ، ومن حيث وقوعه في الشعر أو في النثر ، وقد مر بنا هذا في القسم الأول حين تحدثنا عن السماع والاستقراء ٠

فلا يقاس الا على الأثر الفصيح ، الذي استوفى شروط القدم ، أما لغة الشعر فيقاس عليها اذا كان النثر يعضدها ، وكانت الظاهرة فيها مما لا يخالف العرف اللغوي العام ٠

بهذا المقياس عاب ابن ولاد أبا العباس المبرد ، لأنه أنكر على سيبويه منعَه أن يقال : بَرّار ، لصاحب البرّ ، وفكّاه ، لصاحب الفاكهة ، لأن الذين سمعهم من فصحاء القرن الثالث يقولون ذلك ٠ فقال ابن ولاد : « ادعى ذلك في زمن لا تُرتضى لغته ، ولا يحتج بقوله ، وأنكره سيبويه في زمن يؤخذ بلغته، ويُرجَع الى قوله، ويستشهد بلفظه [8] ٠ »

فأنت ترى ابن ولاد هنا ينظر الى المقيس عليه نظرة « كيفية » ، فلا يتحدث عن الكثرة والقلة ، بل يقتصر على نفي الفصاحة عن الأثر اللغوي ، لتأخر الزمن به ، ويؤيد رأي سيبويه لأن المقيس عليه فصيح قديم ٠

٣ ـ طبيعة القياس النحوي :

آ ـ وإذا تأملت في أقيسة النحويين وجدتها ذات جوانب تلفت الانتباه ، فأحيانا ترى النحوي ينفذ الى ذهن المتكلم ، ويسبر غور العملية النفسية العفوية التي دارت فيه، ويحللها ويفتت أجزاءها ، مستعيناً بما لديه من نصوص فصيحة مسلم بصحتها ٠

---

٨ ـ انظر : كتاب سيبويه ٢/٩٠ ؛ وهامش المقتضب ٣/١٦١ ـ ١٦٢ ٠

والواقع أن القياس هنا من عمل المتكلم الفصيح ، لا من عمل النحوي ، فهو ينبع من التفاعل القائم بين الذهن الانساني وتجدد الحاجات التي تتطلب صيغا لغوية جديدة • فالمتكلم منذ طفولته يتمثل قوالب اللغة المحكية ، حتى تصبح مع الايام نماذج يصب فيها عدد لا يحصى من التراكيب التي تدعو اليها الأفكار المتجددة ، والمواقف الشعورية ، ولكن ذلك كله انما يجري في ذهن المتكلم دون قصد أو تعمد •

فالطفل لا يستطيع أن يحيط بكل معطيات اللغة دفعة واحدة ، ولكنه يبدأ عملية القياس منذ أن تتكون عنده أولى بوادر النظر والتفكير ، لأنه يواجه البيئة ، وكل ما فيها جديد ، و لابد من التفاعل معها ، ولا بد أيضا من الوسيلة اللغوية التي تربطه بها ، وهنا يكوّن صيغاً جديدة ، أو كلمات جديدة أحيانا ، مقيسة على ما عرفه من قبل •

وكذلك الشأن في محيط الواعين ، فالنظم اللغوية المختزنة في أذهانهم تصير ـ دون قصد ـ نماذج يقيسون عليها أشياء جديدة ، وهذا هو الذي يفسر لنا ما نجده عند النحويين أمثال الخليل وسيبويه وابن جني من نسبة القياس إلى العرب أنفسهم •

ولنضرب مثالين على قياس المتكلم الفصيح ، ومراعاته العرف اللغوي العام :

١ ـ كان ابن جني يسأل أعرابياً فصيحاً هو أبو عبد الله الشجري ، ويبني أحكامه على أجوبته ، وقد روى لنا هذا الخبر ، قال : « وسألته يوما ، فقلت له : كيف تجمع : دكاناً ، فقال : دكاكين ، قلت : فسرحانا ، قال : سراحين ، قلت : فقرطانا ، قال قراطين ، قلت : فعثمان ، قال : عثمانون ، فقلت له : هلا قلت أيضا : عثامين ؟ قال : أيش عثامين ،

أرأيت انسانا يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبدا[٩] »

فالأعرابي هنا على وعي كامل بأن : عثمان ، لاتقاس على : دكان وأمثالها ، بل تقاس على : زيد ، وخالد ، وأحمد ، من الأعلام التي تجمع جمع مذكر سالماً ، ولهذا لم يقل : عثامين ، كما قال : دكاكين ، بل قال : عثمانون ، كما يقال : زيدون ، وخالدون ، وأحمدون .

٢ ـ وقال ابن جني أيضا : « سألت مرة الشجري أبا عبد الله ، ومعه ابن عم له دونه فصاحة ، وكان اسمه غصناً ، فقلت لهما : كيف تحقران (حمراء) فقالا : حميراء ، قلت فسوداء ، قالا : سويداء ، وواليت من ذلك أحرفا وهما يجيئان بالصواب ، ثم دسست في ذلك (علباء) فقال غصن : عليباء ، وتبعه الشجري ، فلما هم بفتح الباء تراجع كالمذعور ، ثم قال : آه ، عليبي[١٠] . »

وهذا الخبر أكثر دلالة من الأول ، فالشجري يدرك أن : علباء ، لاتقاس على مثل حمراء ، لأن الهمزة فيها للالحاق ، وليست للتأنيث ، ومعنى هذا أنها تقاس على مثل : عصفور ، وقرطاس ، فكما يقال : عصيفير ، وقريطيس ، يقال : عليبي ـ لأن ما زيد للالحاق انما يقاس على الحرف الأصيل لا على الحرف الزائد .

وعلى هذا نرى القياس من عمل المتكلم ، ومهمة النحوي تقوم على الكشف ، وسبر العملية الذهنية غير المقصودة التي دارت في ذهن المتكلم .

ومن أجل ذلك نرى النحويين ينسبون الى الاعراب الفصحاء

---

٩ ـ الخصائص : ٢٤٢/١ .
١٠ ـ نفسه : ٢٦/٢ .

أحياناً عملية القياس ، كما ترى في كلام سيبويه وهو يتحدث عن إعراب «قعدة» في قول العرب: مررت بماءٍ قعدة رجلٍ فقال : « والجر الوجه ، وانما كان النصب هنا بعيداً من قبل أن هذا يكون من صفة الأول ، فكرهوا أن يجعلوه حالا ، كما كرهوا أن يجعلوا الطويل والأخ حين قالوا : هذا زيد الطويل ، وهذا عمرو أخوك ، والزموا صفة النكرة ، كما ألزموا صفة المعرفة ، وأرادوا أن يجعلوا حال النكرة فيما يكون من اسمها كحال المعرفة فيما يكون من اسمها[11] » .

فسيبويه ــ كما ترى ــ يقول هنا : كرهوا ، وألزموا ، وجعلوا ، و ... فينسب الى العرب العمل كله ، وهو يعني أن مثل هذه المحاكمات تدور في نفس المتكلم دون قصد ، لأنه يراعي الأعراف اللغوية في حديثه ، ويبني على النماذج المخزونة في ذهنه عبارات جديدة ، تجاري العرف ، وتساير القياس .

وهذا الذي شرحت لك يفسر ما نقلوه عن الخليل بن أحمد ، وهو قوله : « إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقامت في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، وعللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه[12] » .

ب ــ ومن طبيعة القياس النحوي أنه سار من الكل الى الجزء ، وبهذا يشبه القياس الصوري ، وسار أيضا من الجزء الى الجزء ، وبهذا يشبه بعض أقيسة الفقهاء المسلمين ، وعلى هذا لا يشبه قياس المناطقةشبها تاماً ، ولا يشبه قياس الفقهاء شبهاً تاما أيضا .

---

١١ ــ الكتاب : ٢٧٢/١ .
١٢ ــ الاقتراح /٦٨ ، وانظر أيضا : الخصائص ٢٩/٢ و ١٧٦ .

ففي سيره الأول يعتمد على قاعدة كلية ، هي المقدمة الكبرى في عرف المناطقة، ثم يقيس عليها فرعاً فيه وجه أو أكثر من الشبه ، ثم يتحقق من النتيجة ٠

ولكن الوصول الى المقدمة الكبرى لا بد له من الملاحظة الأولية ، والاستقراء الطويل ٠

والعمل الذي قام به النحويون العرب في بداية الأمر هو الذي وضع بين آيديهم المقدمات الكبرى للأقيسة الكثيرة ، إذ كانوا يستقرون النصوص ، ويصيخون إلى كلام الفصحاء لعهدهم ، ويجمعون ما يتوصلون إليه من ملاحظات جزئية ٠

الا أن هذه المقدمة الكبرى لا تظهر لنا في القياس النحوي صراحة ، بل لا بد لنا من تأويل يؤدي بنا إلى ضرب من القياس المنطقي ، فالنحاة ـ كما رأينا ـ قاسوا « لا رجل » على «خمسة عشر» ، ليصلوا إلى استنتاج بناء اسم«لا» ، ولكنهم ذكروا « خمسة عشر » لتكون نموذجاً عن كل اسم مركب تركيباً مزجيا ، وعلى هذا يمكن أن نسوق القياس على الشكل التالي :

١ ـ المقدمة الكبرى : كل اسم مركب تركيب مزجٍ يُبنى على الفتح في جزأيه ٠

٢ ـ المقدمة الصغرى : لا ، واسمها ، مركبان تركيبَ مزجٍ ٠

٣ ـ النتيجة : لا واسمها ، مبنيان على الفتح في جزأيهما ٠

ولما كانت « لا » لا تظهر عليها الحركات لم يبق إلا أن تظهر حركة البناء على اسمها ، وهو الجزء الثاني من التركيب

وتكونت على الأيام مقدمات كبيرة وافرة العدد ، وصل اليها الاستقراء النحوي ، والتأملات الذهنية ، فالحرف مثلاً ، لا إعراب له ، لأنه لا يؤثر فيه العامل ، والاسم ذو إعراب لأنه لا ينفك من تسلط العامل عليه ، والفعل الماضي يعرب لفظه تارة كالاسم المبني ، وتارة أخرى لا يكون له إعراب كالحرف ، وهذا يرجع إلى تسلط عامل الجزم عليه ، أو بعده عنه ، وهكذا تصير هذه الأصول مقدمات كبرى في قواعد النحو ، كأن يقال :

١ ـ كل حرف لا محل له من الاعراب ·

٢ ـ هل : حرف ·

٣ ـ هل : لا محل لها ·

أو يقال :

١ ـ كل اسم له محل من الاعراب ·

٢ ـ (كيف) اسم ·

٣ ـ (كيف) لها محل من الاعراب ·

على أن مثل هذا القياس لا يبعد عن الذهن الانساني في محاكماته البسيطة ، وليس من الضروري أن يكون علماء النحو أو علماء الكلام والفقه ، أخذوه عن أرسطو ، وطبقوه في أصول علومهم ، فمحاكمات العامة أنفسهم في كل صقع تحمل هذه الظاهرة القياسية ، وتشير إليها في كثير من ظواهر التفكير البسيط ، ففي أذهانهم مقدمات كبرى تكونت من تجارب الحياة ، يتعلق بعضها بالانسان ، وبعضها بالحيوان، وبعضها بالأشياء المادية الأخرى ، فهم يقيسون ظواهر طارئة على هذه المقدمات ، ويصلون بها الى النتائج الناجمة عن القياس ·

بل ان ما يقدمه المناطقة في المنطق الصوري لا يزيد في طبيعته عن تفكير العامة أنفسهم ، مهما يكن حظهم من الثقافة ، كهذا المثال :

١ ـ كل انسان فان ·
٢ ـ سقراط انسان ·
٣ ـ سقراط فان ·

ومن البديهي أن نقرر أن أرسطو لم يكتشف شيئاً جديداً فيما أصّله من المقدمات الكبرى، وأختها الصغرى، والنتيجة ، ولكنه لم يَزِد على أن وصف سير المحاكمات الذهنية في تفكير الانسان ·

ولنقدم مثالاً آخر على هذا النوع من القياس ، فأبو الحسن الأخفش يجيز أن يكون الاسم المرفوع بعد « إن » الشرطية مبتدأ إذا وليها فعل ماضٍ ، ولكن الأقيس عنده أن يكون مرفوعا على الفاعلية بفعل مُضمَر ، جاء في كتابه معاني القرآن : « وقال : وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره ، فابتدأ بعد «إن» · وأن يكون رفع : أحداً ، على فعل مضمر أقيس الوجهين ، لأن حروف المجازاة لا يُبتَدأ بعدها ، إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إن) لتمكنها وحسنها إذ أوليتها الأسماء ، وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ[١٣] » ·

فقوله : لأن حروف المجازاة لا يُبتدأ بعدها ، هو المقدمة الكبرى ، و (إن) التي هي حرف مجازاة ، مقدمة صغرى ، أما النتيجة فهي قوله : رفع (أحد) على فعل مضمر ·

ويتداخل هنا قياس ثانٍ ، ف (إن) متمكنة وتَحسُن

---

١٣ ـ معاني القرآن · اللوحة ٢/١٢٧ ·

الأسماء بعدها ، وما كان كذلك يتصرف ما لا يتصرف غيرُه من أدوات بابه ، وتلك هي المقدمة الكبرى ؛ وتمكن (إن) هي المقدمةَ الصغرى ، والنتيجة جواز أن يكون الاسم بعدها مبتدأ ٠

ويتضح لنا من هذا المثال تكوّن المقدمات الكبرى عن طريق الاستقراء الطويل للغة العرب ، وتناول الظاهرة الطارئة بالقياس إليها ٠

على أن هناك أقيسة تَختفي فيها المقدمات الكبرى ، والمقدمات الصغرى ، فلا ترى فيها إلا قياس جُزء على جزء ، أو ظاهرة على ظاهرة ، إلا أن المقيس عليه يبقى أمراً معروفاً ولنعرض عليك بعضَ الأمثلة :

١ ـ يجيز أبو عمرو بن العلاء أن يأتي تابع المنادى المنصوب مبنياً على الضم إذا كان مفرداً ، نحو : يا أخانا زيدُ ٠ قياساً على قولهم : يا زيدُ أخانا[١٤] ٠ فليس في هذا القياس مقدمتان ونتيجة ، ولكن يشيع في العربية قول العرب : يا زيدُ أخانا ، فأجاز أبو عمرو يا أخانا زيدُ ، على تكرار أداة النداء ٠

٢ ـ ووقف سيبويه من قول العرب : مُطِرنا سهلُنا وجبلُنا ، وضُرِب عبدُالله ظهرُه وبطنُه ، وأجاز في ذلك النصب ، ولكنه قصره على السهل والجبل ، والظهر والبطن ، قياساً على اختصاص الفعل « دخلت » بالأماكن من قولهم : دخلتُ البيتَ ، واختصاص نصب غدوة بـ : لَدُن[١٥] ٠

١٤ ـ انظر : كتاب سيبويه ١/٣٠٤ ٠

١٥ ـ كتابه : ١/٧٩ ٠

٣ ــ ومر بك من قبل أن الكسائي قاس « رضي » على « سخِط » وأجاز أن يتعدى بحرف الجر « على » ، وأن سيبويه قاس : عَدَوِي ، في عَدُوّة ، على : شَنَئي ، في شنوءة . فهذا كله من قياس الظواهر الجزئية على مثيلاتها ، دون الرجوع الى مقدمة كبرى .

جـ ــ ومن القياس النحوي نوع يشرد عن قطيعه ، فيغدو نابياً في دراسة اللغة ، لأنه يصدر عن تعسف النحاة وافتراضهم البعيد ، من ذلك ما ذكروه من عمل « لا » النافية للجنس ، فقد زعموا أن العرب قاسوها على « إن » ، لأنهم كانوا يقيسون الضد على ضده ، فلما كانت « لا » للنفي ، و « إن » للتوكيد ،حملوها عليها ، وأعطوها حكمها ، وهو دخولها على المبتدأ والخبر ، ونصب الأول ورفع الثاني . ولكن لما كانت فرعاً لا أصلاً ، بني اسمها على الفتح ولم ينصب إلا اذا كان مضافاً أو شبيها بالمضاف .

ومن هذا أيضا أنهم عللوا بناء المنادى المفرد العلم على الضم قياساً على ضمير المخاطب ، وزعموا أن العرب لمحت التشابه بين الفعل المضارع واسم الفاعل فقاسته عليه وأعربته من دون أخويه الماضي والمضارع .

وإلى جانب هذه الصورة الشَّرود نجد صورة أخرى تقوم على القياس القريب ، لأنها لا تعدو أن تكون قياس ظاهرة على ظاهرةٍ تشبهها ، فأبو الحسن الأخفش يرى « أن » زائدة في قوله تعالى : وما لنا ألا نقاتل في سبيلِ الله . وما لكم ألا تنفقوا ، ثم قاس عملها النصب مع زيادتها على عمل « مِن » والباء حين تقعان زائدتين[16] .

---

١٦ ــ انظر : الجنى الداني ٢٢٢ ــ ٢٢٣ .

وعلى الرغم من أن زيادة « أن » في هذا الموضع مما يَخرُج على القواعد النحوية المستقراة ، نرى طبيعة القياس الذي أصطنعه أبو الحسن قريبة سهلة ، لأنها تنحصر في اللغة نفسها ، ولا تجمح بربط المتباعدات وقسرها على التقارب ٠

د ـ وهناك لون من القياس أكثر جموحاً ، إذ يذهب إلى قياس ظواهر اللغة على ظواهر الحياة المادية أو الاجتماعية ، وهذا شيء يخرج عن الدرس اللغوي ويحيل اللغة الى منطق ذهني ٠

وقد بدأت هذه الظاهرة يسيرة في نحو سيبويه ، ثم اشتدت وازدادت في نحو الفارسي وابن جني وأبي البركات الأنباري ، وسأضرب لك مثالين على ذلك :

١ ـ جاء في كتاب سيبويه : « واذا قلت : زيد لقيت أخاه ٠ فهو كذلك ، وان شئت نصبت ، لأنه اذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به ، والدليل على ذلك أن الرجل يقول : أهنتَ زيداً باهانتك أخاه ٠ وأكرمتَه باكرامك أخاه ، وهذا النحو في الكلام كثير ، يقول الرجل : إنما أعطيت زيداً ٠ وإنما يريد لمكان زيدٍ أعطيت فلاناً[١٧] ٠

فسيبويه في هذا النص يجيز أن تقول : زيداً لقيت أخاه ، ولا يقيسه على ظاهرة لغوية بل يجعل العرف الاجتماعي هو المقيس عليه ٠

٢ ـ وفي القرون المتأخرة تصبح هذه النظرة أكثر إغراقاً في استعمال القياس فأبو البركات يقيس عمل الابتداء بوساطة المبتدأ على تسخين النار للماء بوساطة القدر ، « فالتسخين

١٧ ـ كتاب سيبويه ١/٤٣ ٠

انما حصل عند وجودهما لا بهما ، لأن التسخين انما حصل بالنار وحدها ، فكذلك ههنا ، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ ، لا أنه عامل معه ، لأنه اسم[١٨] » ٠

فأبو البركات يجعل الابتداء هو العامل في الخبر ، ويقيم من المبتدأ واسطة لا يصال هذا العمل ، وعلى هذا تراه يتخيل العامل النحوي حسيا ، فيسوق له من الحياة المادية مقيسا يوضحه ويكشف عن طبيعته ٠

٤ ـ تعارض السماع والقياس :

واكتشف النحويون على الأيام أن في ظواهر اللغة ما لم يخضع لقياسهم ، أو لقواعدهم التي بنوها على الكثير ، فتناولوها بالدراسة الوصفية ، وبينوا وجه خروجها عن اطار القياس ، وأوجبوا أن يتبع فيها السماع لا القياس ، لأنهم عرفوا أن الغاية من سن القانون اللغوي انما تستهدف تعليم الناس لغة العرب ، فاذا كان فصحاؤهم قالوا : استحوذ ، وأغيلت المرأة ، واستنوق الجمل ، وما هذا بشرأ ، فليس من واجبهم أن يخالفوهم فيقولوا : استحاذ ، وأغالت المرأة ، واستناق الجمل ، وما هذا بشرٌ ، لأن السماع عندهم أولى أن يتبع ويترك القياس إذا تعارضا ٠

أما : استحوذ ، واستنوق ، فشذوذ في كلام العرب المسموع ، لأن من عادتهم أن يقلبوا الواو أو الياء في مثل هذين اللفظين ألفا ، فهم يقولون : استعاذ بالله ، واستباح الحرمات ، واستقال من الوظيفة ، واستجاب له ، واستتابه ، و ٠٠ ولكنهم أبقوا على الواو في : استحوذ ، واستنوق ،

---

١٨ ـ الانصاف ٠ المسألة ٥ ٠

شذوذا ، ومن واجب الذين يتعلمون لغة العرب أن يحاكوهم في لغتهم ، وأي لغة تخلو من الشذوذ ؟

وقل مثل ذلك في : أغيلت المرأة ، اذ كان القياس يقضي أن تقلب الياء ألفا ، كما قلبت هي والواو في : أفاد ، وأقام ، وأقال ، وأراد ، وأثاب ، وأبان ، الخ ..

أما وجه الخروج على القياس في : ما هذا بشرأ ، فهو أن « ما » النافية حرف غير مختص بالاسماء ، ولذلك لا يجوز أن يعمل فيها رفعاً أو نصباً ، لأن مثله من الحروف لم يعمل البتة، كحروف العطف ، وحرفي الاستفهام : الهمزة ، وهل ، وانما يعمل في الأسماء ما أختص بها ، كحروف الجر ، و « إنّ » واخواتها ، ويعمل في الافعال ما اختص بها أيضا كأحرف الجزم والنصب ، فلما عملت « ما » وهي غير مختصة كان عملها خروجا عن القياس .

* * *

هذا هو القياس النحوي في معناه الضيق ، ظهر منذ ظهور النحو تقريباً ، اذ لجأ اليه ابن أبي اسحاق الحضرمي ، وتلميذه عيسى بن عمر ، ثم نماه الخليل وسيبويه وأوغل فيه أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني ، ثم تحدث عنه الاصوليون أمثال أبي البركات الانباري والسيوطي ، ولم نجد نحوياً ، بصرياً أو كوفيا ، الا والقياس عنده مقدس كالسماع .

ولكن القياس لم يكن وحده في ساحة الاستدلال الذهني ، بل كان معه العلة النحوية ، وهي من أهم ما نجده في أصول النحو العربي من ألوان الاستدلال .

٣ ـ العلــة النحــوية

يراد بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية ، والنفوذ الى ما وراءها ، وشرح الاسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية ، ويصل الى المحاكمة الذهنية الصِرف ٠

وربما وضَّح المثال مـا لا يوضحه الحَدّ ، فَلْنَسُق تعليل النحويين لدخـول التنوين الاسماء ، وامتناع دخوله الأفعال ٠

إنهم يذهبون الى أن الاسم أصل للفعل ، فاللفظ « حجر » أصل للفعل : استحجر،ومن أجل ذلك كان الاسم أخف منه،لأنه أصله ولأنه أقل دلالة منه،ولهذا دخل التنوين الاسم ، ولم يدخل الفعل ، وتوضيح ذلك أن التنوين نون ساكنة تلحق الأسماء، فتزيد في عدد أحرفها ، ولكنها مع ذلك محتملة لخفة الاسم ، أما اذا لحقت هذه النون الفعل وهو ثقيل زادته ثقلا ، ولذلك لم تلحقه ٠

وقل مثل ذلك في تعليلهم منع اسم العلم المؤنث من الصرف وامتناع ذلك في اسم العلم المذكر ، فالمؤنث انما يؤخذ من المذكر بزيادة صوت ، هو إما التاء في مثل : فاطمة وخالدة وبثينة ، وإما الالف في مثل : ليلى ، وسلمى ، وسلوى ، وهذه الزيادة تؤدي الى ثقل اللفظ ولذلك كان صرف المذكر محتملا لخفته ، أما صرف المؤنث فغير محتمل لثقله ٠

فأنت ترى في هذين المثالين أن النحاة تجاوزوا الظاهرة

اللغوية ، ونفذوا الى ما وراءها ، ليكتشفوا علتها، فلم يكتفوا بان يصفوا ما يجدون ، كأن يقولوا مثلا : ان الاسم في اللغة العربية يدخله صوت يسمى التنوين ، وان الفعل لا يدخله هذا الصوت ، كذلك دلنا الاستقـــــراء ، ووضعت بين أيدينا النصوص ٠

آ ــ تصنيف العلــة :

وليست العلل النحوية سواء في نظر النحويين ، بل هي عندهم ثلاثة أصنـــاف ، ولكنهم اختلفوا في المصطلح الذي أطلقوه على كل صنف منها ، ودونك بيان ذلك وتفصيله ٠

١ ــ العلة الاولى : وهي العلة التي يمكن أن يقال فيها : إنها علامة تلاحظها الدراسة الوصفية لظواهر اللغة ، كتعليل رفع الفاعل بأنه فاعل ، ونصب المفعول به بأنه مفعول به ، وتنوين الاسم بأنه اسم ، وهكذا ٠ ويطلق على هذا الصنف أيضاً اسم : العلة التعليمية ، ولو وقف النحاة عندها لكان عملهم بعيداً عما يجيء به أحيانا من تكلف ٠

٢ ــ العلة الثانية : واذا تجاوز النحوي العلة الاولى في التماس الاسباب صار الى العلة الثانية ، كأن يسأل : ولماذا رفع الفاعل ونصب المفعول ؟ ثم يذهب الى أن ذلك كـــــان للفرق بينهما ، حتى يتبين وجه المعنى في مثل : ضربَ سعيدٌ سميراً ، وضرب سميراً سعيدٌ ٠ وكذلك الشأن في تعليل تنوين الاسم لانه خفيف ، وامتناع تعليل الفعل لانه ثقيل ٠

٣ ــ العلة الثالثة : وأحياناً لا يقف النحوي عند العلة الثانية ، بل يتعداها الى ما هو أكثر إغراقا في التعليل فيسأل : إذا كان الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا للفرق بينهما ،

فلماذا لم يحصل العكس ، فينصب الفاعل ، ويرفع المفعول ؟ ثم يهتدي الى علة رفع الاول وعلة نصب الثاني ، وهي أن الفتح خفيف ، والضم ثقيل ، والمفعول به أكثر عددا من الفاعل في كلام العرب ، ومن أجل ذلك نصبوا الكثير ورفعوا القليل ، ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر ما يستخفون .

تلك هي الاقسام الثلاثة من العلل ، وهناك تقسيم آخر نجده في كتب القدماء فالزجاجي مثلا يقسمها الى تعليمية وقياسية وجدلية[1] ، ويقسمها الرماني الى علة قياسية ، وحكمية ، وضرورية ، وصحيحة ، وفاسدة[2] ، ونجد عند السيوطي العلة البسيطة ، والمركبة[3] .

ب ـ نوع العلة :

وليست العلل النحوية سواء أيضا في وجوب الحكم ، ولذلك رأى بعض النحويين أن هناك نوعين من العلل ، الاول أطلق عليه اسم : العلة المجوزة ، وأطلق على الثاني اسم : العلة الموجبة .

وواضح مما أطلقه أن العلة في بعض الاحيان تجيز للمتكلم شاعراً أو ناثراً ، أن يجعل التركيب أو اللفظ الواحد على صورة ما ، وأن يجعله على صورة أخرى . من ذلك أن العرب قلبت الواو المضمومة همزة اذا وقعت في أول الكلمة ، فقالت : أجوه ، وأقتت . ولكنها لم تجعل هذا واجبا في كل موضع ، بل قالت أيضا : وجوه ، ووقتت ، وبهذا تكون علة قلب الواو همزة في هذا الموضع ليست موجبة ملزمة ، بل هي مجوزة .

---

١ ـ انظر كتابه : الايضاح في علل النحو ٦٤ .

٢ ـ انظر كتابه : الحدود ٥٠ .

٣ ـ انظر كتابه : الاقتراح ٥١ ـ ٥٢ .

هذا هو النوع الاول ، أما النوع الثاني ، فيختلف عنه، لأنه يوجب الظاهرة ، فالعلة التي تذهب الى أن الفاعل مرفوع لأنه فاعل ، موجبة ، لأنه لا يجوز للمتكلم أن يخرج عن حكمها فينصب الفاعل أو يجره[4] ·

جـ ـ طبيعة العلة النحوية :

جمعت العلة النحوية خصائص العلة الفقهية ، وخصائص العلة الكلامية ، لان النحاة تأثروا تأثراً بالغاً بما كان يحيط بالبيئة الثقافية آنذاك ، ولانهم استمدوا مناهجهم وأساليبهم من الفقهاء وعلماء الكلام ·

أما صلتها بالعلة الفقهية فتتضح لك فيما كانت تسلكه من مسالك الاستنتاج ، وفيما كانت تقتبسه من أساليب ·

من ذلك أن النحاة تحدثوا عن تجاذب العلتين للظاهرة اللغوية[5] ، وتحدثوا عن تعليل الحكم الواحد بعلتين اثنتين[6] ، والعملان كلاهما مستمدان من الدراسة الفقهية ·

أما تجاذب العلتين فتراه في « ما » الحجازية ، و « ما » التميمية، فسكان الحجاز كانوا يرفعون بها المبتدأ، وينصبون الخبر ، ويقرأون : « ما هذا بشراً » (يوسف ٣١) ، أما سكان نجد فقد كانوا يهملون « ما » ، ويقرأون : « ما هذا بشر » ، فالتمس النحاة للقراءتين أسبابا ذهنية لغوية ·

لقد ذهبوا الى أن سكان الحجاز شبهوا « ما » بـ « ليس » فأعملوها عملها رفعا ونصبا ، لأنهم رأوها تنفي الحال مثلها

---

٤ ـ انظر فيما تقدم : الخصائص ١/١٦٤ ·
٥ ـ نفسه : ١/١٦٧ ·
٦ ـ نفسه : ١/١٠١ ، ١٧٧ ·

وتدخل على الجملة الاسمية، فلما أشبهتها في المعنى والاستعمال عملت عملها .

أما النجديون فقد رأوها تشبه « هل » في شيئين : أولهما أنها حرف غير مختص تدخل على الاسماء وتدخل على الافعال والثاني أن وظيفتها المعنوية تشبه وظيفة « هل » فكما تدخل هذه على الكلام لتفيد معنى الاستفهام تدخل تلك عليه لتفيد معنى النفي .

وهكـذا ترى عمل « مـا » وإهمالهـا خاضعين لعلتين قياسيتين ، لكل منهما حكم يختلف عن حكم صاحبتها .

أما تعليل الظاهرة الواحدة بعلتين اثنتين فيتضح لك في تعليلهم اعلال الواو في « رّي » ، فأصل هذه الكلمة « رِوى» لأنك تقول : رَوى يَروِي ، ولكن الواو قلبت ياء ، لَواحدة من العلتين الآتيتين :

الأولى أن الواو الساكنة في حشو الكلمة تقلب ياء اذا سبقت بكسرة، والواو في « رِوي » ساكنة، وهي في حشو الكلمة وسبقت بكسرة الراء، فأدى هذا الى قلبها ياء، كما حدث للواو في : ميزان ، ميعاد ، وقيمة ، وعيد ، وقيلَ .

والثانية أن الواو تقلب ياء اذا اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة أو ما يشبه الكلمة الواحدة ، وكانت أولاهما ساكنة ، وفي « رِوي » تتضح لك هذه العلة ، فالواو ساكنة ، وقد اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة ، فأدى ذلك الى قلبها ياء ، كما قلبت الواو في مَقضِيّ ، ومَرمِي ، وسَيد ، ومَيت .

وكما تحدث الفقهاء عن العلة القاصرة ، تحدث عنها

كذلك علماء اللغة والنحو[٧] ، ويعنون بها ما يعلل به بعضهم ظاهرة لغوية لا تشمل جميع الظواهر اللغوية المشابهة لها ، من ذلك أن الفراء يذهب الى أن كل كلمة كانت لامها المحذوفة في الأصل واواً ، فانها تأتي مضمومة الأول ، مثل : لُغَة ، وكُرة ، أما اذا كانت اللام المحذوفة ياء فانها تأتى مكسورة الأول مثل : مِئة ، ورِئة .

الا أن هذه العلة قاصرة ، وهذا يؤدي الى فسادها ، لأن بعض الكلمات تخرج عن حدودها ، من ذلك قولهم : سَنة ، فهي مفتوحة الأول ، على الرغم من أن لامها المحذوفة واو ، لأنها تجمع على سنوات ، ومنه أيضا قولهم : عِضه ، مكسورة الاول ، على الرغم من أن لامها المحذوفة واو لا ياء[٨] .

تلك هي وجوه التشابه بين العلة النحوية والعلة الفقهية ، ولكن على الرغم من هذا نجد بينهما اختلافاً في الطبيعة والجوهر ، إذ تنعطف «النحوية» منهما الى مسالك العلة الكلامية المنطقية ، وتنفذ الى ماوراء الظاهر لتفسر كل شيء ، على حين تقف العلة الفقهية في مسائل كثيرة أمام حدود الظاهر لا تتعداها ، فهي مثلا لا تقوى على تفسير عدد الركعات في كل صلاة ، لان ذلك أمر تَعَبدي إلهي ، فهو مما يجهل العقل الانساني علته ، أما العلة النحوية فهي كالعلة المنطقية ، تضرب في كل أفق ، ولا تحذر من البحث وراء الظواهر[٩] .

د ــ مرتكزات العلة النحوية :

نعني بمرتكزات العلة تلك الاسباب التي علل بها النحاة

---

٧ ــ نفسه : ١/١٦٩ وما بعدها .
٨ ــ انظر الخصائص : ١/١٧٢ .
٩ ــ نفسه : ١/٤٨ وما بعدها .

ظواهر اللغة ، وهي كثيرة جداً ، منها إيثار الخفة ، وكثرة الاستعمال ، والقياس ، والمعنى ، والعوض ، وطول الكلام ، والعدل ، والالتباس ، والاستغناء والتوهم ·

وسنتحدث بايجاز عن كل منها ، ذاكرين له مثلا واحداً ليوضحه ·

آ ــ ايثــار الخفة :

إيثار الخفة ، وكراهة الثقل ، من أكثر العلل دوراناً في كتب النحاة ، فقد عرف القدماء أساليب العرب في كلامهم ، ووقفوا على أعراف اللغة وتقاليدها ، ودلهم ذلك كله على أن الفصحاء ينفرون من ثقيل اللفظ ، ويؤثرون الخفة في الكلام، ومن أجل ذلك عللوا كثيرا من الظواهر الصرفية والنحوية بهذه العلة ، من ذلك أن العرب يقولون : ميزان ، والغــازي ، ويوقن ، وكــان الأصل أن يقــال : مـوزان ، والغازو ، ويْيقـن · فآثروا أن يجعلوا الواو ياء في الكلمتين : الأولى والثانية ، وأن يجعلوا الياء واواً في الثالثة · وعلة ذلك أنهم استثقلوا لفظ الواو الساكنة في الحشو والمتحركة في الطرف، بعد كسرة ، كما استثقلوا لفظ الياء الساكنة بعد الضمة ، فآثروا أن يضعوا حرفا مجانسا للحركة ، فالــكسرة والياء متجانستان ، والضمة والواو متجانستان أيضا ، وبهذا كان التجانس الصوتي سبباً في خفة اللفظ، وعلة في هذه الظاهرة·

ومن الممكن أن نربط بين هذه العلة وما يسميه علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي ، ويعني به أن المتكلم يحاول أن يوصل ما في ذهنه من أفكار ، أو ما في نفسه مـــن احساسات ، مع أقل جهد عضلي مبذول،وقد عبر عنه القدماء بالاستخفاف ، لأن المصطلحات العلمية تختلف باختلاف الأزمنة

ب ـ كثرة الاستعمال :

وهذه علة أخرى ، علل بها النحاة كثيراً من ظواهر اللغة، لأنهم وعوا أن التركيب اللغوي حين يكثر استعماله يدخله من التغير مالا يدخل غيره ، قال سيبويه : إنهم « الى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج[10] » ٠

وهذا أيضاً من قانون الاقتصاد اللغوي ، لأن كثرة الاستعمال تجعل العبارة اللغوية معروفة مفهومة ، ولهذا لا يجد المتكلم حرجا في أن يقتصد في لفظها ، فالمتكلم العربي يكثر من استعمال النداء ، ولذلك قد يحذف من المنادى الحرف الأخير : فيقول : يافاطم ويا معاوِيَ ، ويا بثينَ ، وكذلك الشأن في قولهم : مرحباً ، وأهلا ، أي نزلت مرحباً ، ولقيت أهلا ، ولكنهم حذفوا الفعلين لكثرة استعمالهم هذه العبارة ٠

جـ ـ العلة القياسية :

وكثيرا ما تمتزج العلة بالقياس الذي تحدثنا عنه في الفصل السابق ، وذلك حين يأتي القياس لتعليل الظاهرة اللغوية ، من ذلك أن النحاة عللوا بناء اسم « لا » النافية للجنس بقياسه على الاسماء المركبة تركيب مزج ، وقد تحدثنا عن ذلك في فقرة « وظيفة القياس » ، وأثبتنا له عددا من الأمثلة ٠

د ـ اعتماد المعنى :

وكثيراً ما نجد النحويين يعولون على المعنى في عللهم ، من ذلك ما عللوا به ظاهرة الرفع في قوله تعالى : « ان الله

---

١٠ ـ كتابه : ١/٢٩٤ ٠

بریء من المشركين ورسوله » • (التوبة ٣) فقد رفــع « رسوله » وهو معطوف على لفظ الجلالة « الله » ، لأن قوله : ان الله بریء من المشركين ، معناه : الله بریء من المشركين ، فلم تضف الى العبارة « إن » إلا معنى التوكيد ، ولهذا جاز رفع ما عطف عليه[11] ، وكذلك عللوا بقاء الواو من غير اعلال في « جُدَيول » لأنها بمعنى : جَدوَل صغير ، فكما بقيت الواو في : جدول صغير بقيت في : جديول[12] •

هـ ـ العوض :

وتطالعنا هذه العلة في مواضع كثيرة مــن كتب النحاة ، فالمعروف أن « أن » المخففة من الثقيلة لا يباشرها الفعل المتصرف ، بل يفصل بينهما التسويف أو « لو » أو « قد » أو النفي ، مثل : (علم أن سيكون منكم مرضى) « المزمل ٢ » (أيحسب الانسان أن لن نجمع عظامه) • «القيامة ٣» فعلل النحاة هذه الظاهرة بالعوض ، فذكروا أن هذه الفواصل انما جاءت عوضا من النون التي حذفت من « أن » [13] •

ولا شك أن هذه العلة بعيدة عن الواقع التركيبي للغة ، ولا تخلو من تكلف وتعسف ، ومثل هذه العلة جعل الباحثين المعاصرين يثورون على مسألة التعليل أصلاً ، ويجدون فيها مغايرة للمناهج اللغوية التي ينبغي أن تقــوم على مجــرد الوصف •

و ـ طول الكلام :

ويكثر دوران هذه العلة في كتب النحو ، وفسرت بهـــا ظواهر كثيرة من ذلك أنك تقول : أعرف الذي في يدك فتحذف من صلة الموصول صدرها •

وكان الأصل أن تقول : الذي استقر في يدك • فجاز لك

---

١١ ـ انظر كتاب سيبويه : ١/١٢١ •
١٢ ـ انظر : الخصائص : ١/١٥٤ •
١٣ ـ انظر كتاب سيبويه ١/٤٨٢ ، وانظر في هذه العلة أيضا : الخصائص ٢/٢١٥ •

حذف ما حذفت َ لأن صلة الموصول طويلة ، فلا مانع من أن تحذف منها شيئاً ، ولكن لايجوز لك أن تقول : عرفت الذي كريم ، أي : الذي هو كريم ـ لأن قصر الصلة يمنع من حذف صدرها • وواضح ما في هذه العلة من التكلف ، لأن حذف ما سموه صدر الصلة لا يرجع الى طول الكلام حقاً ، بل يرجع الى أن معنى شبه الجملة « في يدك » يغني عن ذكر ما قدروه محذوفاً •

وكثير من الظواهر اللغوية التي اعتمدتها هذه العلة يبدو لك فيه وجه الضعف ، والتخلف عن العبارات السوية ذات الاستقامة ، من ذلك أنهم عللوا بها حذف النون من المثنى في مثل قول تأبط شراً [١٤] :

هما خُطّتا ، إمـا إسارٌ ومِنّـــةٌ وإما دمٌ ، والقتلُ بالحر أجـدرُ

وكان أولى بالنحاة أن يتجاوزوا تعليل مثل هذه التراكيب ، وأن ينسبوا ما فيها من التجاوز للأعراف اللغوية الى الخطأ واللحـــن •

ز ـ العدل :

وتتضح هذه العلة في بحث الممنوع من الصرف ، فالنحاة يذهبون الى أن : مثنى ، وثلاث ، ورباع ، منعت من الصرف لأنها صفات معدولة عن : اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، ويذهبون أيضا الى أن : عمر ، ومضر ، وزحـــل ، وأمثالها أسماء علم معدولة عن : عامر ، وماضر ، وزاحل ـ وكان الكسائي يرى أن « حيثُ » بنيت على الضم لأنهـا في الأصل « حَوثُ » فلما عدل بها إلى الياء بنيت[١٥] • وهذه العلة لا تقل تعسفاً عما تقدمها •

---

١٤ ـ انظر : شرح المرزوقي للحماسة ٧٩/١ •
١٥ ـ شرح السبع الطوال ٢٧٧ •

ح ـ الالتباس :

ودفع الالتباس علة من العلل الوجهية في أصول النحو ، فأنت تقول :

يالَلأقوياءِ للضعفاء ، فتفتح لام الجر التي دخلت على « الأقوياء » مع أنها يجب أن تكون مجرورة لمباشرتها الاسم الظاهر ، ولا تفتح إلا مع الضمائر ، وعلة فتحها دفعُ الالتباس ، وذلك أن فتحها يَميز المستغاثَ به من المستغاث منه أولَه . وكذلك علل النحاة بهذا امتناع دخول « حتى » الجارة على الضمائر ، فلا يقال : حتاك ، وحتاه . لئلا تلتبس بـ « حتى » العاطفة [١٦] .

ط ـ الاستغناء :

وعلل النحويون بالاستغناء كثيراً من ظواهر العربية ، قال سيبويه : (واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء، حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البته [١٧]) وذكر أنهم لم يقولوا : عسى الرجل تائباً ، لأنهم استغنوا بالمصدر المؤول : أن يتوب [١٨] ، واستغنوا كذلك بقولهم : رأيته ، عن : رأيتُ إياه [١٩] .

ي ـ التوهم :

يفهم من كلام النحاة أن التوهم حال نفسية تلم بالشاعر أو الناثر في لحظات الابداع ، حين يستغرق فيما هو فيه ، وحينئذٍ تسيطر عليه قوالب اللغة وأعرافها التركيبية التي

---

١٦ ـ انظر : مغني اللبيب ١٣٢ .
١٧ ـ انظر كتابه : ٢/١٩١ و ٢/٢٥١ .
١٨ ـ نفسه : ١/٤٧٧ .
١٩ ـ نفسه : ١/٣٨٢ .

يختزنها في ذهنه ، فيتوهم أنه استعمل تركيبا ما ، ويكون قد استعمل غيره ، فيبني ما يليه من التراكيب على ما توهمه لا على ما استعمله ·

ومما علله النحويون بالتوهم قول الشاعر :

بدا لي أني لست مدركَ مامضـى ولا سابقٍ شيئاً اذا كان جائيـا

فقال : سابقٍ ، بالجر ، لأنه لما قال : لستُ مدركَ مامضى· توهم أنه قال : لست بمدركٍ ، ودخول الباء على خبر « ليس » كثير ·

• • •

تلك هي مرتكزات العلة النحوية ، لا أزعم أني جمعتها وأحطت بها ، ولكن يغلب على ظني أني ذكرت منها الذي يجب ذكره في كتاب يضع نصب عينيه الطالب الجامعي ، ودارس النحو العربي [20] ·

ولننتقل الآن الى الحديث عن أساليب أخرى في الاستدلال قريبة من القياس والعلة ·

---

٢٠ ـ انظر كتابنا المطول : الاحتجاج النحوي : مصادره وأصوله ·

٤ ـ طرائق استدلال أخرى

وفي تاريخ النحو العربي نجد طرائق في الاستدلال تَرجِع في طبيعتها الى العلة والقياس ، ولكنها ذات أسلوب يَميزها من غيرها ، وقد استمدها النحاة من أساليب الفقهاء وعلماء الكلام ، ولكن حظوظهم في الاستعانة بها تختلف ، إذ يقل استعمالها في العصور الأولى لعهد سيبويه والفراء ، ويكثر فيما تلاه من العهود لكثرة الجدل في مسائل النحو ، وشيوع المناظرات فيه ، وأهم هـذه الطرائق : السبر والتقسيم ، والاستدلال بالأولى ، ومراعاة النظير ، والاستحسان ، والقول بالموجَب ، واستصحاب الحال ٠ وسنفرد لكل منها فقـرة خاصة ، نَغني بها الشرح والأمثلة ٠

١ ـ السبر والتقسيم :

عُنِي الفقهاء والمتكلمون بهذا الاسلوب الاستدلالي عناية بالغة ، لأنه مما يعين في المناظرات والجدل ، وقد أفاد منه المعتزلة خاصة في أدلتهم على أن صفات الله ليست قديمة [1] ، كما أفاد منه الفقهاء في مسائل الخلاف وغيرها من القضايا٠

وحَدُّه أن تَعرِضَ الأمورَ التي يتعلق بها الحكم اللغوي، ثم تُبَيِّنَ وجه بطلانها جميعاً ، أو تجعلَ واحداً منها هو الصحيح [2] ٠

---

١ ـ انظر كتاب : المعتزلة ص ٦٤ ٠
٢ ـ انظر في حده كتاب : لمع الادلة ١٢٧ ـ ١٢٨ ٠

ولأوضح لك هذا بمثال نحوي :

إذا أردت أن تستدل على أن (أمّا) شرطية في مثل قوله تعالى : (فأما اليتيمَ فلا تَقهَر) « الضحى ٨ » استطعتَ أن تستعين على ذلك بهذا الاسلوب ، فتقول : إن الفاء في قوله « فلا تقهر » تدل على أن (أما) ذات تركيب شرطي ، لأنها إما أن تكون عاطفة ، واما أن تكون استئنافية ، واما أن تكون زائدة ، واما أن تكون رابطة لجواب الشرط .

ولكن لا يمكن أن تكون عاطفة في هذا الموضع ، لوقوعها بين الفعل « تقهر » والمفعول به « اليتيم » ، ولا يعطف المفعول به على الفعل الذي يعمل فيه .

ولا يمكن أيضاً أن تكون استئنافية لأن ما بعدها مرتبط بما قبلها برابط العمل ، فهو الفعل الذي وقع على (اليتيم) .

ولايمكن أن تكون زائدة ، لأن ما يزيد من الأحرف لايكون ملازماً للموضع ، الا « أل » في بعض الاسماء ، والفاء هنا لازمة ، لا يمكن أن يُستَغنى عنها .

فاذا امتنع أن تكون عاطفة ، وأن تكون استئنافية ، وأن تكون زائدة ، لم يبقَ إلا أن تكون رابطة لجواب الشرط . وهذا يؤدي إلى أن « أما » هي أداة الشرط .

ويكثر هذا الأسلوبالاستدلالي في تُراث أبيعلي الفارسي وتلميذه ابن جني وأبي البركات الأنباري خاصة ، وله في كتب الآخرين ظلال واضحة ، ولا سيما عند المتأخرين منهم .

٢ ـ الاستدلال بالأولى :

وهذا أسلوب آخر في الاستدلال ، استمده النحويون من

علماء الفقه ، وهو أعرق من الاسلوب السابق ، لآننا نجده عند القدماء أمثال الخليل وسيبويه ، على حين لم نجد السابق في تراث هذين العلمين إلا قليلا [٣] ، لم يظهر فيه وجهه بوضوح .

وَحدُّه أن ظاهرة ما تكون في الفروع أو فيما يشبهها ، وتؤدي إلى حكم إعرابي أو صرفي ، وحينئذ يكون من الأولى أن يصدق هذا الحكم في الأصل ، لأن الفرع دونه ، ولأن الظاهرة أقوى فيه [٤] .

على أن الأمر لا يقف عند التماس الحكم في الفرع ، بل قد تكون المسألة خالية من الأصالة والفرعية ، ويطبق فيها هذا الأسلوب الاستدلالي بشكل واضح .

فمن القسم الأول ما قاله ابن الشجري في أماليه : (وزعم الكوفيون أن فعل الأمر للمواجَه مجزوم بتقدير اللام الأمرية ، وهو قول مُناف للقياس ، وذلك أن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم ، فحرفُ الجر أقوى من حرف الجزم ، كما أن الاسم أقوى من الفعل ، وحرف الجر لا يسوغ إعماله مقدَّراً إلا على سبيل الشذوذ ، واذا امتنع هذا في القوي فامتناعه في الضعيف أجدر)[٥] .

فالاسم أصل ، والفعل فرع ، والعامل في الأصل أقوى من العامل في الفرع ، فاذا امتنع أن يعمل عامل الأصل محذوفا كان امتناع عمل عامل الفرع محذوفا أولى وأجدر .

أما القسم الذي يخلو من الأصالة والفرعية فيمكن

---

٣ ـ انظر « الكتاب » ٣٦/١

٤ ـ انظر حده في كتاب : لمع الادلة ١٣١ .

٥ ـ أمالي ابن الشجري ١١٢/٢ .

توضيحه بالمثال الآتي :

ان اسم العلم يمنع من الصرف اذا اجتمعت له علة ثانية إلى العلمية ، كأن يكون مؤنثاً ، أو أعجمياً ، أو معدولاً ، أو مزيداً بألف ونون ، أو على زِنة الفعل ، أو مركبا تركيبَ مزج ، فاسم العلم : عثمان • ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون • أما « تغلب » فقد جمعت ثلاث علل ، العلمية ، والتأنيث،لأنها اسم قبيلة ، ووزن الفعل،فاذا امتنع « عثمان » من الصرف لعلتين ، كان امتناع « تغلب » منه أولى وأجدر •

٣ ـ مراعاة النظير :

ومما يصحح الظاهرة اللغوية أو الحكم النحوي ، أن يكون له في اللغة شبيهٌ ونظير ، ولكن النحويين لم يُسرِفوا في التمسك بهذا الأصل ، بل ذكروا [٦] ، أنه مما يُؤنَسُ به ، لا مما ينفي ثبوتَ الأحكام ، فاذا تأكد النحوي أن السماع صحيح القياس سليمُه ، لا يبالي أكان للظاهرة نظير أم لم يكن ، (لأن إيجاد النظير وإن كان مما يؤنس به فليس في واجب النظر إيجاده) أما إذا لم يكن السماع صحيحا ، ولم يعضده القياس ، فلا بد من التماس النظير ليصح الحكم •

وعلى هذا نجد النحاة يقبلون أن يكون في الأفعال : فعُل ، يفعَل ، هو كدت تكاد [٧] وان لم يكن له في العربية نظير ، لأن سماعه صحيح •

ولكنهم الى ذلك رفضوا أن يقال إن أصل « الذي » الذال وحدها ، لأنهم لم يجدوا في العربية كلمة واحدة زيد فيها

---

٦ ـ أنظر الخصائص ١/١٣٦ و ١٩٧ و ٢٠٢ و ٢٥٢ •

٧ ـ انظر كتاب سيبويه ٢/٢٢٧ والخصائص ١/٢٥٢ •

أربعة أحرف [8] ، وكذلك رفضوا أن تكون تاء القسم في : تالله ، بدلا من الباء ، قياسا على ابدالها من الواو ، لأن ابدال التاء من الواو قد ثبت ، ولم يثبت ابدالها من الباء ، فكان الحمل على ماله نظير أولى[9]) ٠

٤ ـ الاستحسان :

وهذا الاسلوب الاستدلالي فقهي صرف ، كان يعمل به الأمام أبو حنيفه وصَحبُه ، أما الشافعي فكان ينكره ويذم العمل به [10] ، أما في النحو فربما كان ابن جني أول من أفاد منه ، ولكنه بين أن علته (ضعيفة غير مستحكمة ، إلا أن فيه ضربا من الاتساع والتصرف [11]) وساق فيه أمثلة كثيرة تألف منها باب كامل ، وسنكتفي هنا بنقل مثال واحد ، مع توضيحنا اياه ٠

فالعرب قالوا : تَقوَى ، وشَروَى ، وكان الأصل أن يقولوا : تَقيا ، وشَريا ، لأن الأول من : وقى يقي ، ولأن الثاني من : شَرى يَشري ٠ وعلة هذا القلب الاستحسان ليس غير ، فقد أرادوا أن يقيموا فارقاً بين الاسم مثل : تَقوى ، والصفة مثل : صَديا ، فقلبوا الياء واواً في الاسم ، ولم يقلبوها في الوصف ، ليظهر الفرق بينهما ٠

ولكن هذه العلة ضعيفة غير مستحكمة ، لأن هناك مواضع كثيرة لم يحصل فيها هذا الفرق بين الاسم والوَصف ، من ذلك أنهم جمعوا بينهما في جمع التكسير ، إذ جمعوا الاسم

---

٨ ـ انظر : الانصاف ، المسألة ٩٥ ص ٣٥٧ ٠
٩ ـ الممتع في التصريف ٣٨٥ ٠
١٠ ـ انظر ضحى الاسلام ١٥٦/٢ ٠
١١ ـ الخصائص ١٣٣/١ ٠

« جبل » على « جبال » ، وجمعوا الوصف « حسن » على « حسان » ، وكذلك جمعوا : عمود على عُمُد ، مثلما جمعوا : غَفور ، على غُفُر ، وهذا كثير .

ومن ذلك أيضا أنهم لم يخالفوا بين صيغ الصفات وصيغ الأسماء ، فكثير منها متشابه ، فلما كانت هذه العلة غير مطردة كاطراد رفع الفاعل لأنه فاعل ، ونصب المفعول لأنه مفعول ، كانت علةً ضعيفة غير مستحكمة .

وفي العصور المتأخرة نجد أبا البقاء العُكبَري يلجأ الى الاستحسان ليعلل به إعراب الفعل المضارع [١٢] فهو يُشبِه اسم الفاعل في صيغته ودلالته على الزمان [١٣] ، ولكن الاعراب فيه لا يدل على معانٍ مختلفة كما يدل في الاسم .

٥ ـ القول بالموجَب :

وهذا استدلال فقهي كلامي ، لم يصرح به القدماء ولكنه وقع في كلامهم، ولعل أول من جعله اصلا من أصول الاستدلال في النحو هو أبو البركات الانباري ، فذكر في حده أن القول بالموجب (هو أن يُسَلِّمَ للمستدل ما اتخذه موجبا للحكم من العلة مع استبقاء الخلاف [١٤] ،) وطبقه في كتاب (الانصاف) في الرد على نحاة البصرة مذهبَهم في الاسم المرفوع بعد « لولا » ، فقد جعلوه مبتدأ ، وأنكروا أن يكون مرفوعا بـ « لولا » كما يقول الكوفيون ، وحجتهم في ذلك أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، و « لولا » غير مختصة ،

---

١٢ ـ انظر : مسائل خلافية في النحو . المسألة ٨ ، والمسألة ١٥ .
١٣ ـ انظر تفصيل ذلك في كتابنا : الواضح في النحو والصرف . قسم النحو ص ١٤٩ وما بعدها .
١٤ ـ الاغراب في جدل الاعراب ٥٦ .

فقال لهم : (نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، ولكن لا نسلم أن « لولا » غير مختص ... [15])

ولجأ اليه في موضع آخر من « إنصافه » رَدَّ به حجةَ نحاةِ الكوفة ، في قولهم إنَّ « نـعم » و « بئس » اسمان لا فعلان ، لدخول حرف الجر عليهما لأن حرف الجر لا يدخل على غير الأسماء . وهذه الحجة مسلم بها ، ولكن حرف الجر لم يدخل على « نـِعم » في مثل :

ألستُ بنعمَ الجارُ يؤلفُ بيتـه أخا قِلَّة أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِما

لأن الحكاية فيه مقدرة [16] .

٦ ـ استصحاب الحـال :

ومن طرائق الاستدلال التي انتقلت الى النحو من علم الفقه خاصةً ، ما يقال له : (استصحاب الحال) ، وهو ابقاء (حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل [17]) ويعني هذا أن تُراعـى الأصول في استنباط الأحكام النحوية ، الا اذا كان هناك دليل واضح على انتقال اللفظ من الأصل المعروف له ، الى ظاهرة أخرى . ولَنضرب على ذلك مثالا ..

ذهب الكوفيون إلى أن أداة الشرط « إن » تقع أحيانـاً بمعنى « إذ » الظرفية ، فرد عليهم أبو البركات الأنباري

---

١٥ ـ الانصاف . المسألة ١٠ .

١٦ ـ قلنا أن هذه المسألة ليست خلافية ، وان الكوفيين لا يقولون باسمية (نعم وبئس) . انظر كتابنا : الخلاف النحوي بـين البصريـين والكوفيين ، ص ٢٢٦ وما بعدها .

١٧ ـ انظر : الاغراب في جدل الاعراب ٤٦ .

بلسان نحاة البصرة بقوله : (أجمعنا على أن الأصل في « إن » أن تكون شرطاً ، والأصل في «إذ » أن تكون ظرفاً ، والأصل في الحرف أن يكون دالا على ما وضع له في الأصل ، فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال ، ومن عدل عن الأصل بقي مرتهناً باقامة الدليل، ولا دليل لهم على ماذهبوا إليه [18]).

وعلى الرغم من اعتماد النحويين هذا الدليل في مواضع كثيرة ، نجدهم يُزرون به ، ويعدونه من الأدلة الضعيفة ، بل إنهم يجعلونه من أضعف الأدلة ، ويمنعون التمسك به إذا كان هناك دليل غيره [19] .

٧ ـ الاجمـــاع :

ويتضح لك في هذا الاستدلال صلة النحو بالفقه ، فقد اقتبس النحويون طرائق الفقهاء واستخدموها في استنباط القواعد اللغوية ، وربما كان سيبويه أول من استخدم الاجماع في أصوله ، ويعني به ما اتفق عليه النحويون قبله . ولكنه غالبا ما يقرنه إلى إجماع العرب على الظاهرة [20] .

ونجد عند المبرد ما هو أوضح تمسكاً بهذا الأصل مما وجدناه عند سيبويه فهو يصرح بأن إجماع النحويين حجة على من خالفهم [21] .

على أن ابن جني يفرق بين الاجماع في اللغة والاجماع في الفقه ، فيرى الأول غير ملزم للمخالف ، ويرى الثاني ملزماً ، وعلة ذلك أن الرسول (ص) قال : « أمتي لا تجتمع على

١٨ ـ الانصاف . المسالة ٨٨ .
١٩ ـ انظر لمع الادلة ١٤٢ والاقتراح ٨٧ .
٢٠ ـ انظر كتابه : ١/٢٢٣ ، ٢٢٧ ، ٣٩٥ .
٢١ ـ المقتضب : ٢/١٧٥ .

ضلالة » وهذا يتعلق بأمور الدين ، ولم يأتِ مثله في أمور اللغة .

ولكنه الى ذلك لا يسمح دوما بالخروج عليه ، يقول : « الا أننا - مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبَه - لا نسمح له بالاقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها ، وتقدم نظرها ، وتتالت أواخر على أوائل ، وأعجازا على كلاكل » الا بعد أن يناهض علم العربية « اتقاناً ، ويثابته عرفانا ، ولا يخلد الى سانح خاطره ، ولا الى نزوة من نزوات تفكره [22] » .

أما المتأخرون فقد جعلوا الاجماع في اللغة من الأصول المعتبرة ، ولم يجيزوا الخروج عليه ، فقد قال ابن الخشاب : « مخالفة المتقدمين لا تجوز[23] » . وقال أبو البقاء العكبري : « وخلاف الاجماع مردود[24] .

ويبقى هذا الاستدلال - على الرغم من تمسك المتأخرين به - من الأصول الضعيفة ، والنحاة أنفسهم خرجوا عليه غير مرة ، ولا سيما ابن مالك .

* * *

تلك هي طرائق الاستدلال الذهني ، وهي كما سنرى في القسم الرابعمن هذا الكتاب من آثار الدراسة الفقهية في مناهج النحاة العرب .

---

٢٢ - الخصائص : ١/١٨٩ - ١٩٠ .
٢٣ - انظر : الاقتراح ٣٦ .
٢٤ - نفسه : ٣٧ - ٣٨ .

القسم الثالث

نظرية العامل في النحو العربي

١ ـ العربيــة والاعــراب

ترتبط نظرية العامل ارتباطا مباشرا بظاهرة الاعراب في لغة العرب ، فهي لا تعدو أن تكون رصداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب ، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة .

وقد و قَر في نفوس النحاة العرب أن الاعراب نشأ يوم نشأت العربية، لأن معظمهم كانوا يعتقدون أن اللغة توقيفية، أي من صنع الله ، فمنذ تكلم بها أصحابها الأوَل كانت معربة على الصورة التي وقفوا عليها أيام العمل بها ودراستها ووضع قواعدها .

وهذه النظرة غير الواقعية إلى اللغة أدت الى كثير من التمحل والتعسف في الدرس النحوي على مر العصور ، مما هيأ لبعض الباحثين المعاصرين أن يثوروا على مواضعات النحو العربي ، ويهاجموا أساليبه ، ويطالبوا بالغاء نظرية العامل خاصة .

بل إن بعض هؤلاء الباحثين اشتطوا في التطرف وردّة الفعل، فذهبوا الى أن الاعراب لم يكن أصيلا في اللغة العربية، وانما هو شيء طارىء عليها بعد الاسلام ، جمعه النحاة وصنعوه من ظواهر اللهجات المتناثرة في جزيرة العرب، وزعم بعضهم أنه لم يكن يُراعَى في اللهجات المحلية ، بل يقتصر أمره على لغة الشعر والخطب المثالية ، وأن القرآن نفسه نزل بلغة مكة غير المعربة ، ولكن النحاة هم الذين قوموا لغته على

الظـواهر الاعرابيـة التي استقروها من لهجـات البـداة المختلفة [1] .

ومثل هذه الآراء يدل على جهل تام بطبيعة العمل اللغوي الذي نهض بأعبائه نحاة العربية في القرون الأولى ، كما يدل على أن اصحابه لم يقفوا على الحقائق التي تمثلها النقوش وكتب النحو في القرنين الأول والثاني للهجرة .

والحق أن اللغة العربية ذات إعراب ، وهذا من أهم ما تتميز به ، والذي يدل على ذلك أشياء ثلاثة : الوثائق المنقولة ، والأخبار المدونة ، وكون الاعراب وسيلة تعبيرية لا يمكن أن تستغني عنها العربية إلا إذا غيرت نظام جملتها .

آ ـ الوثائق المنقولة :

وأول هذه الوثائق النقوش التي اكتشفت ، سواء منها العربي والذي يرجع إلى فرع من فروع اللغة السامية ، لأنها كلها تدل على وجود الاعراب في هذه اللغات .

ولعـل أهم النقوش ذلك الذي ضم شريعـة حمورابي ، والذي يرجع إلى القرن الثامن عشر قبل الميلاد (١٧٩٢ ـ ١٧٥٠) فهو مدون باللغة البابلية القديمة ، وهي لاتختلف في إعرابهـا عن العربية الفصيحة ، فالفاعل فيها مرفوع ، والمفعول منصوب ، وعلامات الاعراب هي علامات العربية نفسها ، فالضمة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر ، وكذلك تجـد علامات إعراب المثنى مشابهـه لنظائرها في

---

١ ـ انظر هذه الآراء في : من أسرار اللغة ، للدكتور ابراهيم أنيس ١٢٥ .
والمدخل الى دراسة النحو العربي للدكتور عبد المجيـد عابدين ٣٤
ودراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح ١٢٢ و ١٢٤ .

العربية ، فالألف علامة الرفع ، والياء علامة النصب والجر [٢] .

وكذلك بينت النقوش التي اكتشفت حديثاً ، أن اللغة الأوغاريتية معربة ، وإعرابها يشبه إعراب اللغة العربية ، حتى قال بعض الباحثين : لو قيض للأوغاريتية أن تحيا وتستمر في البقاء لحافظت على الاعراب كالعربية [٣] .

وإذاً فان الجذر الذي انحدرت منه العربية يدل على أن الاعراب سمة لغوية موروثة في لغة العرب ، وليس شيئاً جديداً نجم عن تطور واحتكاك بلغة أخرى .

وإذا عدنا الى النقوش العربية نفسها وجدناها معربة أيضا ، فما عثر عليه المنقبون من نقوش قبائل لحيان العربية يدل على أن الاعراب كان سمة العربية البائدة منذ القرن الرابع قبل الميلاد [٤] .

وإذا وضعنا في حسابنا البقايا الاعرابية في العبرية والأثيوبية واليمنية القديمة ، وتذكرنا النقوش العربية المكتشفة في مناطق بعيدة عن قلب الجزيرة العربية ، بدا لنا ما ذهب اليه « نولدكه » طبيعيا غير مبالغ فيه ، فقد ذهب الى أن العرب الذين كانوا يعيشون قبل الميلاد وبعده بقليل كانوا يتكلمون لهجة تتشابه كثيرا مع العربية الفصيحة من حيث الاعراب ، واجراء حركاته على أواخر الأسماء المنصرفة [٥] .

هذه هي النقوش ، وتلك هي دلالتها .

---

٢ ـ انظر : فصول في فقه العربية . للدكتور رمضان عبد التواب ٣٣٩ .
٣ ـ نفسه : ٣٣٩ .
٤ ـ انظر : دراسات في فقه اللغة ٥٦ .
٥ ـ انظر : فصول في فقه العربية ٣٤٠ .

وهناك وثيقة أخرى ، هي هذا الشعر العربي الذي تناقلته الأجيال بعد الأجيال منذ القرن الثالث للميلاد حتى القرون المتأخرة ، وهو يدل على أن الاعراب ثابت في العربية ، اذ لا يمكن أن تستقيم أوزانه بغير الاعراب ، كما أن رَويّه الموحد الذي يلزم حالا اعرابيه واحدة في القصيدة كلها ، يدل على ذلك دلالة ذات جزم وتوكيد ، أما حالات الاقواء القليلة فلا تعد شيئا بجانب الكثرة الكاثرة من قصائد الشعر العربي .

والوثيقة الثالثة هي القرآن الكريم ، فقد نقل نقلاً أمينا كما يعرف أي انسان، وكانت قراءته تؤخذ مشافهة، وبطريق الرواية الأمينة ، فقد رووا أن نافعا مقرىء المدينة أخذ قراءته عن سبعين من صحابة رسول الله ، أضف إلى ذلك أن اختلاف قراءاته وما يرجع منه إلى الحركات الاعرابية ، يدل أيضا على أن لغة القرآن الكريم كانت معربة على الطريقة المتوارثة في تاريخ هذه اللغة .

وثمة وثيقة رابعة ، هي الحديث النبوي ، فما روى منه إنما جاء تام التكوين الاعرابي ، ولا ينقض هذا أن كثيراً منه روي بالمعنى ، لأن اعرابه سواء أكان من الرسول (ص) أم كان من الرواة، واضح ثابت في القرن الأول للهجرة وما تلاه.

ب ـ الأخبار المدونة :

واذا تركنا الوثائق المدونة طالعتنا أخبار النحويين وعلماء اللغة بما يؤكد وجود الاعراب حتى القرن الرابع للهجرة وما تلاه ، ففي القرن الثاني كان سيبويه والفراء والأخفش ينقلون النصوص المعربة عن فصحاء البادية ، ويشيرون بدقة الى اختلاف اللهجات أحياناً في إعراب بعض الكلمات. وسنضع بين يديك نصين من هذا القرن ليكونا نموذجا لما تمتلىء به كتب النحو المؤلفة في هذه الحقبة .

١ ـ قال سيبويه : « هذا باب يختار فيه الرفع والنصب ، لقبحه أن يكون صفة ، وذلك قولك : مررت ببُرٍّ قبلُ قَفِيزٌ بدرهم • قفيز بدرهم • وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه ، سمعناهم يقولون : العجب من بر مررنا به قبل قفيزاً بدرهم ، قفيزا بدرهم[٦] » •

٢ ـ وقال الكسائي : « سمعت أعرابياً ـ ورأى الهلال ـ فقال : الحمدُ لله ما إهلالَكَ إلى سَرارِك • يريد : ما بين إهلالك إلى سرارِكَ • فجعلوا النصب الذي يكون في « بين » فيما بعده إذا أسقطته[٧] » •

هذا في القرن الثاني ، وفي القرن الرابع لا تختلف هذه الصورة اللغوية في كلام البداة ، فقد حدثنا الأزهري ـ صاحب تهذيب اللغة ـ أنه وقع في أسر القرامطة ، وكان الذين أسروه عرباً ، عامتهم من هوازن ، وبعضهم من تميم وأسد ، وقد وصفهم بأنهم « يتكلمون بطباعهم البدوية ، وقرائحهم التي اعتادوها ، ولا يكاد يقع في منطقهم لحن ، أو خطأ فاحش[٨] » •

ويؤكد لنا هذه الظاهرة ابن جني غير مرة ، فقد كان يكثر من سؤال أعرابي من عقيل يقال له : أبو عبد الله الشجري ، ويبني على ما يسمعه منه أصولا وقواعد ، سأله مرة : « كيف تقول : ضربتَ أخاك • فقال : كذاك • فقلت : أفتقول : ضربت أخوك ؟ فقال : لا أقول « أخوك » أبداً • قلت : فكيف تقول : ضربني أخوك ؟ فقال : كذاك • فقلت : ألست زعمت أنك لاتقول « أخوك » أبدا ؟ فقال : أيشٍ ذا ، اختلفت جهتا الكلام[٩] » •

---

٦ ـ الكتاب ١٩٨/١ •
٧ ـ معاني القرآن • للفراء ٢٣/١ •
٨ ـ مقدمة تهذيب اللغة ٧
٩ ـ الخصائص ٢٥٠/١ •

ويروي لنا خبراً آخر يقول : «سمعتُ سنة خمس وخمسين[10] غلاما حدثا من عقيل ، ومعه سيف في يده ، فقال له بعض الحاضرين ـ وكنا مُصحِرين ـ يا أعرابي ، سيفك هذا يقطع البِطّيخ ؟ فقال : إي والله ، وغَوارِبَ الرجال . فنصب الغوارب على ذلك ، أي ويقطع غواربَ الرجال[11] » .

هذه النصوص ، ومئات أمثالها ، تؤكد لك أن الاعراب سمة اللغة العربية البارزة الموروثة ، وتنفي لك ما يهرف به بعض الباحثين المتسرعين .

جـ ـ الاعراب وسيلة تعبيرية :

ولا يقف الأمر عند الأدلة النقلية السابقة، بل يتعداه الى دليل ذهني لا يقل قيمة عنها، فالاعراب ليس زينة في اللغة العربية، ولكنه وسيلة تعبيرية يحمل أكبر عبء في أداء المعاني الدقيقة، وعلة ذلك أن اللغات الأخرى غير المعربة تجعل بناء الجملة ونظامها قائماً مقام الاعراب ، فتقدم الفاعل ، وتستعمل الفعل المساعد ، ثم تأتي بالفضلات ، ولا يمكن أن يتقدم المفعول فيها على الفاعل إلا نادراً في لغة الشعر ، أما العربية فنظام الجملة فيها مَرِن لا يلتزم حدوداً صارمة، لأن الأعراب هو الذي يدل السامع على الفاعل ، والمفعول ، والتمييز ، و . .

ويتضح لك هذا في قوله تعالى : « إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ » . (فاطر ٢٨) وقوله : « إن الله بريء من المشركين ورسولُه » . (التوبة ٣)[12] ، ففي الآية الأولى تقدم المفعول به على الفاعل ، ولو كان نظام الجملة العربية هو الذي يحمل

١٠ ـ اي سنة خمسة وخمسين وثلاث مئة .
١١ ـ المحتسب ١/٢١٠ .
١٢ ـ انظر : العربية . للمستشرق الالماني فوك ٧ .

الدلالة المعنويّة لوجب أن يكون الله هو الذي يخاف من العلماء، ولكن نصب لفظ الجلالة منع هذا الفهم ، وأدى الغرض المطلوب • وفي الآية الثانية تجد كلمة (رسوله) منصوبة ، وهذا يعني أنها ترتبط مع كلمة (الله) في الفاعلية ، فلو جرت مثلاً ، لارتبطت بكلمة (المشركين) ولأدى ذلك الى معنى مخالف لما يراد •

وكذلك ان قلت : ما أجملُ السماءِ ؟ كنت تسأل عن أجمل المشاهد في السماء ، وان قلت : ما أجملَ السماءَ ، كنت تنقل الى السامع شعورك الغامر بجمال السماء ، واذا قلت : لا تذهب الى المدرسة وتركب الدراجة • كنت تنهى السامع عن الذهاب الى المدرسة وركوب الدراجة في كل وقت • أما ان قلت : لا تذهب الى المدرسة وتركبَ الدراجة • فانك حينئذ تعبر عن معنى آخر ، فأنت لا تنهاه عن ركوب الدراجة ، ولا عن الذهاب الى المدرسة ، ولكنك تنهاه عن الجمع بين العمليتين في وقت واحد •

الاعراب إذاً وسيلة تعبيرية في لغة العرب ، ولا يمكن أن تستغني عنه إلا إذا غيرت من نظام جملتها ، ونظرية العامل النحوي انما نجمت من هذه الظاهرة لأنها ـ كما قلنا ـ تقوم على ملاحظة العلاقات اللفظية المعنوية بين كلمات التركيب •

٢ ـ مسوغات نظرية العامل

ولا شك أن النحاة لم يبلغوا في حديثهم عن نظرية العامل ما بلغوه الا بعد أن طال تأملهم في ظواهر اللغة ، وامتد بهم أمد الاستقراء ، فلاحظوا في التركيب اللغوي مراعاة للجانب الشكلي أو اللفظي ، ورأوا أن بعض المظاهر الاعرابية تخضع لهذا ، فما حقيقة هذه الظاهرة ؟

لقد مر بنا قبل قليل أن الاعراب وسيلة تعبيرية في لغة العرب ، تحمل أدق المعاني ، وتبسط أكثر الأفكار خفاءً ، ولكننا الى ذلك نجد في طبيعة الجملة العربية نزعة واضحة إلى الشكلية ، أي ان نظام الجملة اللفظي ، وما ينجم عنه من علاقات تركيبية يؤثر في الاعراب تأثيراً سافراً ، إلى جانب الأثر المعنوي ٠

والحق أن الاعراب في اللغة العربية يرتبط بما يسميه المعاصرون بنظرية النُظُم في بنية اللغة العامة ، ذلك أن الأصوات التي هي حركات الاعراب تصحب دوماً قرائن لفظية، وتنتظم معها في تركيب خاص ، فالأحرف التي تسمى « جارة » يقترن الاسم بعدها أبداً بحركة الكسر ، و « إنّ » وأخواتها لا تنفك الأسماء بعدها من النصب والرفع ، وقل مثل ذلك في التراكيب التي تقترن فيها الأسماء أو الأفعال المضارعة بالنصب أو الجر أو الجزم ٠

وحين حاول النحويون أن يحددوا لهذه النظم المتعددة مفهوماً خاصاً لم يستطيعوا أن يخرجوا من إطار العصر ومناهجه

الفكرية ، وأساليبه في طرائق المعرفة ، فأستعاروا من « علم التوحيد » مصطلحهم النحوي ، فسموا القرينة اللفظية التي يصاحبها في الاسم بعدها أو في الفعل المضارع حركة" خاصة ، سموها عاملاً لفظياً ، ثم قادهم هذا التأثر بعلم التوحيد الى تصورات ليست لغوية النزعة ، فزعموا أن هذا العامل مؤثر ، وأن له قوة خاصة ، فانتهى بهم المطاف إلى افتراضات غيبية حقاً ٠

وعلى هذا يكون الاعراب في هذه اللغة استجابة لأحد مؤثرين :

١ ـ مؤثر معنوي ، تجد فيه الاعراب خاضعاً للمعنى خضوعاً مطلقاً ، فيكشف عن الفاعلية ، والمفعولية ، والهيئة ، والعلة ، والزمان ، والمكان ، والتفسير ، والتعجب ، و٠٠٠

٢ ـ ومؤثر لفظي ، تجد فيه الاعراب لا يجاري المعنى ولا يعبر عنه ، بل يخضع للعلاقات اللفظية في التركيب ٠

ولا أراني في حاجة الى تفسير أول المؤثرين ، والى الحديث عنه ، لأنه مبسوط في جميع كتب النحو الموجزة والمطولة ، ولأنني ألمحت بطرف منه قبل قليل ٠

ولكن الشيء الجديد هو الحديث عن النزعة الشكلية في نظام الجملة العربية ، تلك التي يخضع لها الاعراب في بعض الأحيان ، وهي ـ دون غيرها ـ تضع بين أيدي النحاة القدماء مسوغاً لابتكار نظرية العامل في دراسة النحو ٠

والواقع أن من سمات الجملة العربية ما نراه فيها من خضوع الاعراب للألفاظ ، وسنضرب هنا عدداً من الأمثلة لتوضيح هذه الظاهرة :

أ ـ المسند إليه :

من المعروف أن المسند إليه في اللغة العربيـة مرفوع ، سواء أكان مبتدأ أم كان فاعلا ، فهـل الاسناد هو سبب الرفع ؟ .

لقد توهم ذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه « احياء النحو » ، فذهب الى أن الضمة علم الاسناد[1] ، وفي ذلك مبالغة تصل الى حد الجهل بطبيعة نظام التركيب ، والعلاقات اللفظية فيه ، فقصارى ما يناط بالضمة أن تكون اشارة صوتية مميزة للمسند اليه ، اذا تمت له صورة لفظية تركيبية خاصة ، أما إن تغيرت الصورة التركيبية في الجملة رأيت المسند إليه غير مرفوع . تأمل العبارتين الآتيتين :

١ ـ ما في يدي حيلةٌ .

٢ ـ ما في يدي من حيلةٍ[2] .

تجد « حيلة » في العبارتين مسنداً إليه ، لأنها مبتدأ ، ومع هذا تجدها مرفوعة في الاولى ، مجرورة في الثانيـة ، واذا حاولت أن تلتمس للجر وجها معنويا كنت كمن يلتمس القمح في أمواج البحر ، فاذا قلت : إن معنى الاستغراق هو سبب الجر ، قلنا : ان الاستغراق لا يُعبَّر عنه بحركة اعرابية خاصة ، لأنك تراه مرة في صورة الاسم المبني على الفتح ، كقولهم : لا بأسَ عليك ، ولا ضيرَ في هذا ، و ... ومرة في صورة الاسم المنصوب ، كقولهم : لا عالمَ ذرةٍ هنا .

واذأ فليس استغراق النفي في العبارة الثانية هو سبب

---

١ ـ انظر كتابه : احياء النحو . ص : ٥٣ وما بعدها .

٢ ـ وكذلك لو قلنا : ما جاء أحد . وما جاء من أحد .

الجر ، وانما سببه وقوع « مِن » قبله ، أي سببه لفظي لا معنوي ... وبهذا ترى المسند إليه مرفوعاً مرة ، ومجروراً مرة أخرى ، ورفعه وجره كلاهما منوطان بالشكل اللفظي للتركيب ·

ب ـ تحول المنصوب الى مجرور :

وكذلك نرى بعض المنصوبات يتحـول الى اسم مجرور دون أن تتغير وظيفته المعنوية في التركيب ، كما نرى في هذه العبارات :

١ ـ ما رأيت أحداً ·

٢ ـ ما رأيت من أحدٍ ·

٣ ـ ليس كل ما يلمع ذهباً ·

٤ ـ ليس كل ما يلمع بذهبٍ ·

ف « أحد » في العبارتين الاولى والثانية بمعنى واحد ، ولكنها في الاولى ترتبط بالفعل « رأيت » ارتباطاً مباشراً ، وفي الثانية ترتبط بالحرف « من »، ونتج عن اختلاف العلاقة اللفظية في التركيبين اختلاف الاعراب ·· وكذلك الشأن في الحديث عن نصب « ذهباً » في العبارة الثالثة ، لوقوعها في حيز « ليس » وقوعا مباشرا ، وجرها في الجملة الرابعـــة لاقترانها بالباء ·

ج ـ تحول المجرور الى منصوب :

وثمة حال تقابل الحال السابقة تماماً ، إذ يتغير فيهـــا اعراب الكلمة دون أن يتغير معناها ، وهو ما يسميه النحاة القدماء النصب على نزع الخافض ، كما ترى في القولـــين الآتيين :

١ ـ اختار موسى من قومِهِ سبعين رجلا ٠

٢ ـ اختار موسى قومَه سبعين رجلا ٠

فكلمة « قومه » في العبارة الاولى جاءت مجرورة ، وفي الثانية جاءت منصوبة ، مع أن المعنى هو هو ، فليس لاختلاف الاعراب هنا عامل معنوي ، وكل ما هنالك أن شكل التركيب اللفظي اختلف في الجملتين ٠ ومثلُ هذا العبارتان الآتيتان:

١ ـ تمرون بالديارِ ٠

٢ ـ تمرون الديارَ ٠

د ـ تبادل حركات الاعراب :

ولا يقتصر الامر على دخول بعض الاحرف الجارة في التركيب، بل يتعداه الى ظواهر آخرى كثيرة جدا ، تـــدل في جملتها وتفصيلها على أن بعض الاعراب ينجم عن العلاقات اللفظية في التركيب ، وان كان وسيلة تعبيرية عن المعاني ، ودونك هذه الامثلة :

١ ـ الليلُ طويلٌ ٠

٢ ـ إن الليلَ طويل ٠

٣ ـ كان الليلُ طويلاً ٠

إن المعنى العام واحد في العبارات الثلاث ، ولكن العلاقات اللفظية فيها تختلف فيختلف الاعراب ٠ ولا يمكن أن يكون معنى التوكيد في العبارة الثانية سببا في نصب ما كان مرفوعا في الاولى ، كما لا يمكن أن تكون الدلالة الزمانية في العبارة الثالثـــة سببا في نصب « طويل » المرفوعة في العبارتـــين الاخريين ٠

١ ــ إنه حاملٌ كتباً ٠

٢ ــ إنه حاملُ كتبٍ ٠

أي اختلافٍ معنوي تراه في هذين التركيبين؟ أليس المعنى واحداً فيهما ؟ ومع ذلك ترى كلمة «كتباً» في أولهما منصوبة، لأنها مسبوقة باسم منون ، وتراها في ثانيهما مجرورة لزوال التنوين ٠ أليس هذا دليلا على أن العلاقة اللفظية في التركيب هي السبب في بعض الظواهر الاعرابية في اللغة العربية ٠

هـ ــ النعت السببي :

وفي النعت السببي دليل آخر على هذا ، فنحن نقول : رأيت الرجل الكريمةَ أُمُّه ٠ فنتبع النعت ما قبله في حركة الاعراب ، مع أنه من حيث المعنى يرتبط بما بعده ، ففي هذه العبارة لا يتصف الرجل بالكرم ، بل أمه ، وكان من المنطق أن ترفع كلمة « الكريمة » تبعا لمنعوتها الأصيل ، ولكنها نُصبت للاتباع اللفظي ، وهذا يعني أن العلاقة الشكلية هي التي سببت الاعراب ٠

و ــ مظاهر تركيبية أخرى :

وفي العربية من هذا أشياء كثيرة ، وكلها يدل على أن العلاقات اللفظية في التركيب ذات أثر كبير في تغير حركات الاعراب ، وحركات البناء أحياناً ، فالمعروف مثلاً أن اسم الزمان المبهم يحسن بناؤه اذا أضيف الى جملة صدرها مبني، كما في قول الرسول (ص) : جاء كيومَ ولدته أمه ٠ ويحسن إعرابه اذا أضيف الى جملة صدرها معرب ، كقوله تعالى : « هذا يومُ ينفعُ الصادقين صدقهم[٣] » ٠ (المائدة ١٢٢) ٠

---

٣ ــ انظر كتابنا (الواضح في النحو والصرف) قسم النحو ص ٣٨ وما بعدها ٠

أليس في هذا ضرب من العَدوى اللفظية تشبه الى حد بعيد ما هو معروف في علم الاصوات اللغوية من قانون المماثلة[4] ٠

ويظهر لك هذا أيضاً فيما سماه النحاة « المجاورة » ، وتعني أن تأخذ الكلمة اعراب ما يجاورها من الكلمات دون التقيد بالمعنى الوظيفي الذي تؤديه ، كما في الآية القرآنية: « يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم الى المرافــق ، وامسحــوا برؤوســكم وأرجلِكم الى الكعبين » ٠ (المائدة ٦) فالأرجل ليست مما يمســـح في الوضوء مسحاً ، ولكنها تغسل غسلاً ، وعلى هـــذا ليست معطوفة على (رؤوسكمِ) بل على (وجوهكمِ) ، وكان حقها النصب ، ولكنها جرت تأثراً باللفظ المجرور المجاور لها ٠ وكذلك ما نقل عن العرب من قولهم : هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ ـ ومن قول امرىء القيس :

كــأن ثبيراً في عرانـــين وبلـــه كبير اناس في بجــادٍ مزَمّـــلِ

فقول العرب (خرب) جر وكان حقه الرفع ، لأنه جاور لفظ (ضب) وهو مجرور ، و (مزمل) في قول امرىء القيس صفة لـ (كبير) وكان يجب أن يرفع ، ولكنه جر تأثراً بـ (بجاد) المجرور وهكذا ٠

ز ـ في اعراب الفعل :

وليس هذا وقفاً على اعراب الاسم ، بل يتعداه الى اعراب الفعل ، فمن المعروف في اللغات الحية ان المعنى الواحد قد يعبر عنه بأكثر من صيغة تركيبية واحدة ، فرابط السببية في ذهن العرب يعبر عنه بالتركيب الشرطي ، مثل :

---

٤ ـ انظر كتابنا (الواضح في النحو والصرف) قسم الصرف ص ١٨٥ وما بعدها ٠

ـ أن تعمل تنجح ·

أو : ـ إعمل فتنجحَ ·

ويعبر عنه بصيغة أخرى يختلف فيها اعراب الفعل هي : اعمل تنجح ·

لقد تحول الفعل المجزوم في الشكل الاول الى فعل منصوب، وليس في العبارتين سوى معنى واحد ، ولكن علة الاختلاف الاعرابي ناجمة عن اختلاف الشكل اللفظي في التركيبين ·

ولننتقل الى دليل آخر، نلتمسه في التركيب الشرطي نفسه، تأمل الجملتين التاليتين :

١ ـ إن تعمل تنجح ·

٢ ـ تنجحُ إن عملت ·

فالفعل « تنجح » مجزوم في الاولى ، مرفوع في الثانية ، وهو في الموضعين كليهما يقوم بوظيفة معنوية واحدة ، لأنه يعبر عن النتيجة الحاصلة بعد العمل ، ولكنه في الأولى وقع بعد « إن » فجُزِم ، ووقع في الثانية قبلها فرفع[5] ·

وهناك دليل ثالث تراه في العبارتين الآتيتين :

١ ـ اذا تنام تستريحُ ·

٢ ـ إن تنم تسترح ·

أي خلاف معنوي بين القولين ؟

النحاة وعلماء البلاغة يفرقون بين «إن» و «إذا» فالاولى عندهم للشك ، والثانية لليقين والجزم ، ثم يقولون : إنهما في غير هذا متشابهتان في الاستعمال ، لأن كلاً منهما تستدعي

٥ ـ للنحاة في اعراب « تنجح » كلام آخر ، لا يغير ما وصلنا اليه من نتائج ·

حدثين سيقعان في المستقبل ، يقوم بينهما رابط سببي ، وعلى هذا لا يكون الاختلاف المعنوي الدقيق سببا في اختلاف اعراب الفعلين المضارعين في التركيب ، وانما السبب لفظي صرف .

* * *

وأراني قانعا بما قدمت من ظواهر تدل على ما أذهب اليه من أن كثيرا من مظاهر الاعراب في الاسماء والافعال ترجع الى سمة واضحة في نظام الجملة العربية ، هي النزعة الشكلية التركيبية . ولكن هذا لا يعني أن الاعراب كله يخضع لهذه النزعة ، بل هو في شطر كبير منه وسيلة تعبيرية دقيقة عن المعاني والافكار .

وارتباط الاعراب ببنية الجملة اللفظية هيأ للنحاة الاوائل من طبقة الخليل وسيبويه أن يقرنوا الرفع والنصب والجر والجزم الى قرائن لفظية من الكلمات سموها عوامل ، وتحدثوا عنها احاديث متفرقة ، لم يجمع شملها الا من تأخر عنهم في القرون التالية .

ولقد كان عمل النحاة مقصورا في البداية على ملاحظة هذه القرائن ، ودراستها ، فصنفوها ، وبوبوها ، وميزوا الأصل منها والفرع ، والقوي والضعيف ، ثم اهتدوا الى ظواهر اعرابية لم يجدوها مصحوبة بقرائن لفظية ، ولكنها تعبر عن معان خاصة ، فهيأ لهم هذا أن يقسموا العوامل الى قسمين كبيرين ، هما : العوامل اللفظية ، والعوامل المعنوية .

٣ ـ العوامل اللفظية

في اللغة العربية ظاهرة بارزة جدا ، هي ان الاسماء ذات اعراب يقترن بمعان خاصة ، ويتأثر بشكل التركيب اللفظي أما الافعال فتلازم حركة خاصة لا تعبر عن معنى ، ولا تتأثر بشكل التركيب ، ولكنها قد تخضع لعوامل صوتية تبدل من حركات أواخرها[1] ، ما عدا الفعل المضارع في بعض حالاته • وكذلك الشأن في الحروف، فهي كلها ملازمة لحركات لا يمسها التغير الا لعوامل صوتية كالتقاء الساكنين وما شابهه •

وقد اهتدى النحويون الى تفسير هذه الظاهرة تفسيراً مقنعا لا تمحل فيه ، فالاسم في اللغة العربية أكثر تحملاً للمعاني المتنوعة في التركيب ، فهو الذي يعبر عن الاسناد ، والمفعولية ، والغاية ، والزمان ، والمكان ، والهيئة ، والتفسير ، والتأكيد ، والاستثناء ، و ••• على حين لا يحمل الفعل الا دلالتين اثنتين هما : الحدث ، والزمان ، أما الحرف فان معانيه الكثيرة لا تظهر في غير السياق والتركيب•

ومن هنا كان الاعراب وسيلة تعبيرية في الاسم عن اختلاف هذه المعاني لأنه لا يملك غيرها من وسائل التعبير ، أما الفعل فلفظه العام يدل على الحدث ، وصيغته تدل على الزمان ، ولهذا لم تكن به حاجة الى وسيلة أخرى للتعبير •

---

١ ـ كالفعل الماضي مثلا ، فهو مبني على الفتح ، مثل : كتب ، الا اذا عرض له عارض صوتي كواو الجماعة : كتبوا • لأن هذه الواو يناسبها ضم ما قبلها ، وكالتاء المتحركة أو نون النسوة • فلئلا تتوالى الاحرف المتحركة يسكن آخر الفعل لتخفيف اللفظ ، ولهذه الظاهرة ما يماثلها في لغتنا العامية •
انظر كتابنا : الواضح في النحو والصرف (قسم النحو) • ص : ٧٤ الطبعة الثانية •

الحال في الجملة الانكليزية او الفرنسية ، لأنه يخلو من قرائن الافعال المساعدة ، ومن فعل الكون الذي يدل على الاسناد ، فاذا جعلنا مثالنا التعبير عن الغائية ، وجدنا في العربية غير صيغة تركيبية تعبر عنه ، كما ترى فيما يلي :

١ ـ جئت رغبةً في لقائك ٠
٢ ـ جئت لِلقائك ٠
٣ ـ جئت كي ألقاك ٠
٤ ـ جئت من أجلِ لقائك ٠
٥ ـ الخ ٠٠٠٠

ويتضح لك في الصيغة الأولى معنى لا تجده في الصيغ الاخرى ، هو التعبير عن الشعور النفسي في اللقاء ، الذي يحمله الشكل اللفظي للكلمة ، أعني بناء المصدر والنصب ٠

وهذا المعنى يمكن أن تحمله صيغة أخرى في اللغة الانكليزية ، أو في العربية نفسها ، ولكنها لن تستطيع الجمع بين شيئين معنويين ، هما ، الرغبة الداخلية ، والغائية، قد تقول في العربية :

جئت تحدوني رغبةٌ إلى لقائك ٠

وقد تقول في الانكليزية : I came welling to met you
ولكنك في الجملتين كلتيهما آخللت بمعنى الغائية المباشرة ٠

وهكذا نجد أن بناء الجملة قد يعجز عن التعبير الدقيق المراد ، ومن هنا كان الاعراب في الاسم العربي مساعدا على التعبير أحيانا ، ووسيلة تعبيرية كاملة أحيانا أخرى ٠

ومن فَهمِ هذه المنزلة المعنوية للاسم نستطيع أن نقول

ان الأفعال ، والحروف ، أدوات له أو قرائن لفظية لحركات اعرابه . ومن أجل ذلك كانت العوامل الاساسية في اللغة العربية أفعالا ، وحروفا ، وكان الاسم هو المعمول لها ، أما هو فلا عمل له فيها **البتة** .

وفي الفقرات التالية ستتضح لنا هذه الظاهرة بجلاء تام .

١ ــ عمل الأفعال :

- ١ -

أدرك النحويون من ملاحظة الظواهر التركيبية في لغة العرب أن الافعال أقوى القرائن اللفظية التي ترتبط بها حالات الاعراب ، فهي تفوق الاحرف العاملة ، لأنهم لاحظوا أن معمولاتها كثيرة متنوعة ، فهي ترفع الفاعل ، وتنصب المفعولات جميعا ، كما تنصب الحال ، وتمييز النسبة ،وتعمل في الجمل . ولا يقف أمرها عند هذا الحد ، بل انها تعمل فيما تقدم عليها وفيما تأخر عنها ، على حين لا يعمل الحرف الا في المتأخر عنه .

والمفعول به عند النحاة أكثر هذه المعمولات امتناعاً على العوامل ، ولذلك لا ينصبه الا الفعل ، أو ما شابه الفعل من الاسماء . بل ان بعض الافعال لا يقوى على نصبه ، وهي التي سميت بالافعال القاصرة ، أو بالافعال غير المتعدية . على ان بعض الافعال لا يكتفي بنصب مفعول به واحد ، بل يتعداه الى مفعول ثان ، أو مفعول ثالث ، كأفعال القلوب ، وأفعال الصيرورة ، وجملة يسيرة من الافعال التي لا تنتمي الى هذه ولا الى تلك ، كالأفعال : أعطى ، ومنح ، وكسا ، و..

ويستطيع علم اللغة الحديث ان يجد في قوة عمل الفعل

تفسيرا مقبولا ، فهو حدث ، ومن البديهي أن ترتبط به مجموعة من المتعلّقات ، كالمُحدِث ، والمُحدَث ، والغاية ، والهيئة ، والزمان ، والمكان . إنّه كالمحور وحوله تلتف هذه المجموعة من المتعلقات ، وانها لترجع في معانيها اليه ، ولا بد من أن يكون هناك ما يميز بعضها من بعض ، فكان الاعراب رمزا صوتيا يؤدي هذه الغاية .

ولا شك أن النحاة لم يذهبوا الى أن الفعل هو العامل بنفسه في هذه المتعلقات ، بل أرادوا أنه قرينة لفظية ترتبط بها حالات الاعراب الخاصة التي تعتور الكلمات بعدها .

- ٢ -

على أن الافعال ليست كلها سواء في العمل ، فهناك — كما رأينا — الفعل القاصر أو اللازم ، الذي يعجز عن نصب المفعول به ، ولكنه يقوى على العمل في الفاعل ، وفي المفعول المطلق ، والمفعول له ، والظرف ، والحال ، والتمييز ، وشبه الجملة ، وهناك الفعل الناقص الذي يقتصر عمله على رفع ما كان مبتدأ ، ونصب ما كان خبرا ، ثم لا تمتد به قوته الى أن يؤثر في شبه الجملة أو فيما أثر فيه الفعلُ اللازم .

والعلة التي يمكن أن نركن اليها ، هي أن هذا الضرب من الافعال فقد الدلالة على الحدث ، ولم يبق له من دلالة الفعل الا الدلالة على الزمان[٢] ، فصار بهذا كالافعال المساعدة في اللغات الاخرى ، ولم يعد ذا متعلقات خاصة ، تقع في حيزه ، وتقترن حالاتها الاعرابية به .

ومن الافعال الضعيفة في العمل الافعال الجامدة ، كأفعال

---

٢ — انظر : كتابنا الواضح في النحو والصرف ١٢٢ (الطبعة الثانية) .

المدح والذم، وفعلي التعجب، وأفعال الاستثناء ، فقد استعملت هذه الافعال لجمودها استعمالَ الادوات ، ونقصت عن الفعل المتصرف في العمل ، فهي مثلا لا تستطيع أن تعمل فيما تقدم عليها ، أي أن التركيب الذي تقع فيه يجمد على حال خاصة ، فلا يتقدم عليها معمولها البتة ، فلا يقال مثلا : سعيداً ما أكرم ولا : جاؤوا سعيداً ما خلا . على حين يجوز في الفعل المتصرف أن يتقدم معموله عليه ، فيقال : التفاحةَ أكلتُ . وراكباً جئت[٣] . لا يستثنى من ذلك الا تمييز النسبة ، فهو عند جمهور النحويين لا يجوز تقديمه على الفعل العامل فيه ، لأنه تفسير لنسبة مبهمة ، ومن طبيعة المفسر أن يقع بعدما يفسره ، ومن هنا لا يجوز أن يقال : نَفساً طبت . ولا : شيباً اشتعل الرأس . ولا : عيوناً فَجّرنا الارض .

والحق ان الاستقراء يؤيد ما ذهب اليه الجمهور فلم يجد النحاة شاهدا نثريا يخالف هذا القانون اللغوي ، أما قول الشاعر :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

فلا تبنى عليه قاعدة ، لسببين : أولهما أنه شعر ، وللشعر ضرائره وقيوده ، وثانيهما أنه نادر في ظاهرته ، والقواعد تبنى على الكثير ، كما رأينا في بحث سابق .

- ٣ -

ولا يتصور النحاة فعلا غير عامل ، اذ لا بد له من أن يعمل في الفاعل ، وفي هذه الحال لا يجيزون أن يتقدم معموله عليه ،

---

٣ ـ لم نهتم بالخلاف حول جواز تقديم الحال على العامل فيها أو منعه لأنه ليس بذي شأن .

واذا حصل التقديم خضع الفاعل ـ في رأيهم ـ لمؤثر آخر غير الفعل ، فحين تقول : الربيعُ جاء ، والأرض أزهرت • كانت كلمتا « الربيع ، والارض » غير خاضعتين للفعل ، وهما في الاعراب ليستا فاعلين ، بل تعرب كل منهما مبتدأ ، وهذا يعني أنهما تأثرتا بعامل آخر هو الابتداء •

ولكن هل تفرغ الفعل هنا من العمل ؟ •

هذا ما لم يقبله النحاة ، ومن أجل ذلك تصوروا فاعله مضمرا فيه ، وقدروا العبارتين السابقتين على هذا الشكل : الربيع جاء هو ، والارض ازهرت هي • على انهم لا يقولون باستعمال التركيب على هذا التقدير ، بل يجعلون تقديرهم تمثيلا ليس غير •

والذي قادهم الى هذا ما رأوه من علامات الجمع والتثنية في مثل : الطلاب كتبوا ، والطالبان كتبا ، فواو الجماعة ، عندهم فاعل ، ومثلها ألف الاثنين ، فاذا جعلوا الاسم المتقدم فاعلا ، اجتمع للفعل الواحد فاعلان ، وهذا عندهم ممتنع ، لأن العامل الواحد لا يعمل في معمولين متماثلين ، كما سنرى حين نتحدث عن فلسفة نظرية العامل •

واذا كان لا بد للفعل من معمول كان ذلك دليلا آخر على أنه يفوق قَسِيميه : الاسمَ والحرف في هذه الظاهرة •

وهناك ميزة أخرى له في العمل ، هي أنه يعمل ظاهرا ويعمل مضمرا ، واضماره غير مشروط بالعِوض ، كما هي الحال في الحرف ، تأمل الأمثلة التالية :

ـ النجاحَ النجاحَ • أو : الحفرةَ الحفرةَ •
ـ صبراً على الشدائد •

ـ أهلاً وسهلا ٠
ـ أحَشَفاً وسُوءَ كِيلة ؟
ـ أمتوانياً وقد جد الناس ؟ ٠

ففي هذه العبارات وقعت معمولات نصبها فعل وهو مضمر غير ملفوظ ، فهناك المفعول به مثل : النجاحَ ، وأهلاً وحَشَفاً ، وهناك المفعول المطلق ، مثل : صبراً ، وهناك الحال مثل : متوانيا ٠ وأنت ترى أن إضمار الفعل هنا لم يخضع لشرط التعويض ٠

أما الحرف فلا يمكن أن يعمل مضمرا إلا اذا عوض عنه بحرف آخر ، فـ « أَن » مثلا تنصب الفعل المضارع وهي مضمرة ، ولكن يشترط أن تضمر بعد حرف عطف ، أو حرف جر ، و « رب » أيضا تعمل مضمرة ، ولكن ذلك يتم بعد الواو غالبا ، والفاء قليلا ، وبعد « بل » نادراً ٠ ولا قيمة للشاهدين الشعريين اللذين عملت فيهما « رب » و « أن » من غير عوض ٠

وإذاً ، بانت لك قوة عمل الفعل في غير ما وجه من الوجوه وسنتحدث في الفقرة التالية عن عامل يلي الفعل في القوة ، هو الحرف ٠

٢ ـ عمل الحروف :

- ١ -

قلنا من قبل : ان بعض الحروف عامل ، وبعضها الآخر غير عامل ، فهل لهذه الظاهرة معيار به ينماز هذا من ذاك ؟

لقد وجد النحاة في استقراء العربية ظاهرة لا تخلو من دلالة على منطقية هذه اللغة ، وهي أن الحروف العاملة هي

الحروف التي تختص بالأسماء فلا تباشر الافعال ، أو تختص بالأفعال فلا تباشر الاسماء • وتبين لهم أن الحرف الذي لا اختصاص له بأحد القبيلين لا عمل له •

فالحرف المختص بالاسم مثلا تقترن به حال اعرابية خاصة ، وكذلك الشأن فيما اختص بالفعل ، وهذا الاقتران المطرد هو الذي هيأ للنحاة أن يطلقوا عليه مصطلح (العامل)

وعلى هذا الاساس تكون حروف الجر عاملة ، لأنها لا تدخل الا على الاسماء ، ولا تباشر الافعال ، وان كانت متعلقاتها ، وكذلك الاحرف المشبهة بالأفعال ، لاختصاصها بالمبتدأ والخبر • أما العوامل المختصة بالفعل المضارع فأحرف الجزم ، وأحرف النصب • أما حروف العطف فلا عمل لها ، وكذلك حرفا الاستفهام : الهمزة وهل ، لأن هذا الضرب من الأحرف يدخل على الاسماء والافعال •

تلك هي القاعدة الاساسية في نظرية العامل ، ولكنها لا تطرد في لغة العرب ، ونحن هنا مضطرون الى تفصيل الكلام فيما شذ عنها ، لأن القدماء أوجزوا فيه حتى انهم اخلوا ببعض ظواهره •

والشذوذ هنا يحيط بجانبي القاعدة كليهما ، فهناك حروف غير مختصة ، ومع ذلك نراها عاملة وهناك حروف ذات اختصاص ولكنها لا تعمل •

أما النوع الأول فلم يذكر النحاة منه الا أشياء قليلة ، منها « ما » النافية في لهجة سكان الحجاز ، فهي حرف غير مختص ، تدخل على الاسم كقولهم : ما هذا بصعب • وعلى الفعل كقولهم : ما جاء الشتاء بعد • وكان من المنتظر ألا يكون لها عمل ، ولكن الوقائع خالفت هذا العرف ، اذ جاءت « ما » عاملة عمل « ليس » في فصيح من الكلام النثري ، وهو

القرآن الكريم ، قال تعالى : « ما هذا بشراً » • (يوسف ٣١) وقال : « ما هن آمهاتِهم » (المجادلة ٢) وهناك شواهد شعرية أخرى رواها نحاة العربية اضافة الى هاتين الآيتين[٤] •

والى جانب « ما » هذه نرى الحرف « لا »[٥] يحمل الظاهرة نفسها ، فهو حرف غير مختص ، ومع ذلك نراه في بعض النصوص الفصيحة يقترن بحال اعرابية يشبه فيها «ليس» كما في قول النابغة الجعدي :

وحلت سواد القلب لا أنا باغياً سواها ، ولا عن حبها متراخيا

وكقول الشاعر :

تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقياه

ومن ذلك أيضا « اذن » الناصبة للمضارع ، « وكي » التي تنصب المضارع تارة وتجر « ما » الاستفهامية تارة أخرى ، و « إن » النافية[٦] ، فهذه كلها لا اختصاص لها ، ومع ذلك عملت في مجال الاستخدام اللغوي •

وهناك أحرف تعمل في الأصل ، ثم يطرأ عليها ما يزيل اختصاصها ، ومع ذلك تظل عاملة ، منها (رُبّ) حينما تدخل عليها (ما) • صحيح أن عملها قليل ، ولكن النحاة لا ينكرونه البتة ، ويسوقون عليه قول الشاعر[٧] :

ربما ضربةٍ بسيفٍ صقيلٍ بين بُصْرى وطعنةٍ نجلاءِ

---

٤ ــ انظر تفصيل ذلك في الطبعة الثانية من كتاب الواضح في النحو ص : ١٣٢ ــ ١٣٨ •

٥ ــ انظر مناقشتنا لكلام النحاة حول تعريف معموليها وتنكيرهما في كتابنا : المختار من أبواب النحو ص ٣٠٤ وما بعدها •

٦ ــ انظر تفصيل ذلك في الواضح ، ص : ٢٤ وما بعدها /الطبعة الثانية/ •

٧ ــ انظر في ذلك (مغني اللبيب) • رُبّ •

ومنها أيضاً (إن) المخففة من الثقيلة ، فتخفيفها يزيل اختصاصها ، ومع ذلك تعمل بحسب رأي سيبويه أو حكايته عن الاعراب[8] ٠

وقد تأول النحاة بعض هذه الظواهر ، كعادتهم فيما يخرج على أصولهم ، من ذلك ما نجده في قول ابن يعيش : « واعلم أن (لا) من الحروف الداخلة على الاسماء والافعال فحكمها ألا تعمل في واحدٍ منها ، غير أنها عملت في النكرات خاصة لعلة عارضة ، وهو مضارعتها (إنّ) كما أعملت (ما) في لغة أهل الحجاز لمضارعتها « ليس » ، والاصل ألا تعمل[9] » ٠

ونجد بعضهم ـ في بعض الاحيان ـ يسلّم بصحة الظاهرة المخالفة لقانون الاختصاص ، وهذا واضح في قول السيوطي: « ومن ثم كان الاصح في (كي) أنها حرف مشترك ، تارة يكون حرف جر بمعنى اللام ، وتارة يكون حرفا موصولا ينصب الفعل المضارع ، إلا أنها حرف واحد ، تجر وتنصب[10] » ٠

أما النوع الثاني من الشذوذ ، فهو أن بعض الحروف المختصة لم تعمل فيما اختصت به ، كحرفي الاستقبال «سوف ، والسين» ، فقد اختصا بالفعل المضارع،كاختصاص « لم » و « لن » واخواتها ، ولكنهما مع ذلك لم يعملا ٠ وقل مثل ذلك في « أل » التي تختص بالاسماء دون أن تعمل فيها ، و « قد » المختصة بالفعل دون الاسم ٠

قد تقول : ان الحرف الاخير يدخل على الماضي والمضارع،

---

٨ ـ نفسه : (إن) المكسورة غير المشددة ٠
٩ ـ عن الاشباه والنظائر ٢/٢٤٧ ٠
١٠ ـ نفسه : ٢/٢٤٢ ٠

ولا يختص بواحد منهما دون الآخر ، ولكن هذا لا يدفع الشذوذ ، لأن « إن » الشرطية أيضا تدخل على الماضي والمضارع ، ومع هذا تعد حرفا مختصا عاملا ·

وللنحاة في هذه الاحرف كلام يعللون به وجه الخروج عن قاعدة الاختصاص غير أن ما قالوه لا يزيد على تأويل يسهل رده ونقضه ، فذكروا مثلا أن (سوف) والسين ، و (أل) ، و (قد) صارت جزءاً من الاسم أو الفعل ، واستدلوا على ذلك بأن لام الابتداء أو اللام المزحلقة تدخل عليها في مثل « ولسوف يعطيك ربك فترضى » وفي مثل : إنك لسوف تنجح في عملك[11] ·

وهذا تفسير لما هو واقع ، وتمحل في محاولة جعل الاصل الذي أصّلوه مطردا غير مضطرب ، لأن هذه اللام التي استدلوا بدخولها على مثل (سوف) تدخل أيضا على حرف الجر الذي يزعمون أنه مستقل عن الاسم ، كما في قوله تعالى : « إن الانسان لفي خُسرٍ » (العصر ٢) · بل إن ارتباط حرف الجر بمجروره أكثر من ارتباط (سوف) (وقد) بالفعل ، لأنه لا يفصل بينه وبين مجروره بأي فاصل على حين وقع الفصل بينهما وبين ما يدخلان عليه من الافعال كما في قول زهير :

وما أدري ، وسوف ـ إخال ـ أدري   أقوم آل حصنٍ أم نِساء

وكما في قول العرب : قد ـ والله ـ رأيتك ·

فكيف تكون (سوف) و (قد) جزءا من الفعل ولا يكون

---

١١ ـ انظر : أصول النحو لابن السراج (المطبوع) ١/٦٠ والاشباه والنظائر ٢/٢٤٥ ·

حرف الجر كذلك؟ ثم هل تكون (سوف) ألصق بالفعل المضارع من (أَن) الناصبة له ؟

وذكر بعض النحويين أن أدوات التحضيض لم تعمل لأنها **مما جاز في تركيبها أن يتقدم الاسم على الفعل[12] ، كقولك :** هلا أخاك أكرمته · وتلك حجة واهية لان (إن) الشرطية الجازمة يجوز فيها ذلك من دون أن تمتنع عن العمل ·

هذه الظواهر التي قدمناها ، تدل على هوان هذا الاصل الذي تمسك به النحاة، وتشير بوضوح الى أن مسألة الاختصاص ـ وان كانت غالبة في تراكيب العربية ـ لا يمكن أن نصفها بالاطراد لكثرة ما يخرج عليها من الشواذ ·

- ٢ -

وكما اختلفت الافعال قوةً وضعفاً كذلك اختلفت الاحرف أصالةً وفرعاً ، فبعضها عمل عملا هو فيه أصيل ، كأحرف الجر ، والنواصب ، والجوازم ، وبعضها الآخر عمل عملا هو فيه فرع ، كالاحرف المشبهة بالفعل ، وأداة النداء ·

أما أحرف الجر فيقتصر عملها على جر الاسم ، ولذلك كانت أضعف من الفعل ، غيرَ أنها أصيلة في عملها ، لاتشبه بالفعل ، ولا تلحق به ، لان الفعل لا يعمل الجر في شيء من أجزاء الكلام ، وكذلك الشأن في النواصب والجوازم ·

على أن النحاة يرون الحروف فرعاً في العمل على الفعل ، ولا يستثنون منها شيئا ، يقول ابن الخشاب : « فالافعال هي الاصول في العمل لغيرها ، والقسمان الآخران فرعان لها ، ومحمولان عليها ، ومشبهان بها[13] · »

---

١٢ ـ الاشباه والنظائر ٢/٢٤٦ ·
١٣ ـ المرتجل ١١٦ ·

وهذا لا ينقض ما قلناه في أصالة عمل أحرف الجر وغيرها، لان ما يعنيه ابن الخشاب يختلف عما نحن فيه ، وتفسيره أن الاصل في العمل للفعل ، وكان من المنتظر ألا يعملَ الحرف ، وألا يعمل الاسم ، لانهما ليسا بحدث ، وبهذا يكون عمل ما عمل منهما مُلحِقاً إياه بالفعل • ولكن ذلك لا يعني أن عمل حرف الجر أو حرف الجزم انما حصل لشبهه بالفعل ، لانه لا وجهَ للشبه بين الطرفين •

الا أن هناك قبيلا من الاحرف يعمل عمل الفعل ، وهو : إنَّ ، وأَنَّ ، وكأنَّ ، ولكنَّ ، وليتَ ، ولعلَّ • لانها أدوات تحمل معاني الأفعال وتحمل بعض الظواهر اللفظية التي للفعل • فمن حيث المعنى تؤدي هذه الاحرف خمسةَ معانٍ فعلية، هي التوكيد ، والتشبيه والاستدراك ، والتمني ، والترجي • ومن حيث البنية اللفظية يتألف بعضها من ثلاثة أحرف ، وبعضها الآخر من اربعة ، كما أنها مبنية على الفتح ، وتلحق بها نون الوقاية أحيانا[١٤] •

هذا الشبه المعنوي اللفظي جعل هذه الاحرف – في نظر النحاة – تقترن بحال إعرابية مطردة ، في نصوص العربية الفصيحة ، هي نصب الاسم الاول ، ورفع الاسم الثاني ، تقول : إنَّ الساعةَ آتيةٌ • وإن خالداً قائدٌ • والنصب والرفع من عمل الافعال في الاسماء ، كما هو معروف ، ثم اننا لا نجد حرفاً في العربية ينصب الاسم أو يرفعه الا هذه الاحرف ، ومن هنا ربط النحاة بينها وبين الفعل ، فكما أن الفعل المتعدي الى مفعول واحد يرفع فاعلا وينصب مفعولاً به ، كذلك تنصب هذه الاحرف وترفع ، أي أنها تعمل عملين لا عملاً واحدا[١٥] •

---

١٤ – انظر في هذا كتاب : الواضح ٢١٤/ الطبعة الثانية / •

١٥ – يرى نحاة الكوفة أن عملها مقتصر على نصب ما كان مبتدأ ، أما الخبر فيظل مرفوعا بما كان مرفوعا به قبل أن تدخل في الكلام •

أما أداة النداء فانما عملت لأنها وقعت موقع الفعل « أدعو » أو « أنادي » ، فنابت عنه في العمل[16] .

- ٣ -

وهناك ظواهر كلامية وضعت بين أيدي النحاة أسبابا قادتهم الى الحكم بضعف الحروف حين تقرن الى الافعال ، وأول هذه الظواهر أنهم لم يروها عملت في اسم متقدم عليها، وأن ما شابه الفعل منها التزم حالا جامدة في التركيب ، إذ لا يجوز فيه تقديم المرفوع على المنصوب ، فلا يقال مثلا : إن أخوك خالداً . على تقديم الخبر وتأخير الاسم .

والاهم من هذا أنهم لم يجدوا الحروف عملت في الفضلات فلم تنصب مفعولاً ، ولا تمييزاً ، ولا استثناءً ، إلا ما شابه الفعل منها ، ومع ذلك اقتصر عمله على اثنين فقط ، هما المنادى ، والحال . أما المنادى فقد نابت فيه أداة النداء عن الفعل ، وأما الحال فقد عملت فيه الادوات التي تشبه الفعل بالمعنى ، مثل « ليت » و « كأن » ، تقول : ليت سعيداً أخوك غنياً . أي ليته أخوك في حال غناه . ف « ليت » تعني: أتمني ، وكأنك قلت : أتمنى أخوته لك وهو غني . ومن هذا قول النابغة :

كأنه خارجاً من جنب صفحته سفود شَربٍ نسوه عند مُفتأدِ[17]

والتقدير هنا : أُشَبِّهُ القرنَ خارجاً من جنب صفحة الكلب بسيخ الشواء نسيه الشرب عند موضع الوقود .

ولا بد لنا من أن نذكر هنا ظاهرة اختلف فيها النحاة ،

---

١٦ ـ هذا رأي بعضهم ، ويرى آخرون أن العمل للفعل المحذوف . انظر : مغني اللبيب « يا »

١٧ ـ يصف كلباً ضربه ثور فخرج قرنه من جنب صفحته كسيخ الشواء .

وهي مسألة عمل « إلا » في المستثنى ، فذكر بعضهم كابن هشام أنها هي العاملة فيه دون غيرها[18] • ورأى آخرون أن العامل فيه الفعل المتقدم[19] ، ولا يهمنا هنا أمر الخلاف ، ولا نريد أن نقدم فيه رأيا[20] ، ولكن الشيء الذي يشغلنا هو أن « إلا » لا يمكن أن تكون عاملة ، لأنها لو كانت كذلك لوجب ألا يقع الاسم المستثنى إلا منصوبا ، على حين نراه أحيانا مرفوعاً ، أو مجروراً على الرغم من سبقه ب « إلا » ، تقول : ما جاء أحد إلا سعيدٌ ، أو : ما مررت بأحدٍ إلا سعيدٍ ، بل إن الاسم المستثنى ينصب من دون « إلا » أحيانـــا ، كقولنا : جاء الناس غيرَ أحمدَ • فما الذي نصب « غير » إذا كانت « الا » هي العاملة ؟

المهم أن « إلا » لا تعمل في المستثنى ، وبهذا يكون ما قلناه قبل قليل صحيحا ، وهو أن الاحرف لا تعمل في الفضلات غير المنادى والحال •

٣ ـ عمل الاسماء :

ـ ١ ـ

ويرى النحاة أن الاسماء نقيض الافعال ، فالاصل فيها ألا تعمل ، لأن الاعراب خاص بها ، وهذا يعني أنها معمولات لا عوامل ، ولكن بعضها أشبه الفعل فعمل عمله ، وبعضها الآخر ضمن معنى الحرف أو ناب عنه فعمل عمله ، والضرب الاول في رأيهم أقوى من الثاني لأن الفعل أقوى العوامل •

وتتفاوت الاسماء المُشبهة للفعل ، قرباً منه وبعداً عنه

---

١٨ ـ المغني « إلا » •
١٩ ـ انظر : الانصاف • المسألة ٣٤ •
٢٠ ـ ارجع إن شئت الى كتابنا (المختار من أبواب النحو) ص : ٣٢٩ وما بعدها ، ففيه تفصيل وإطالة في مناقشة الموضوع •

وكلما ازدادت منه قربا ازدادت قدرة على العمل ، وكلما بعد بها الشَبَه عنه ضعف عملها ·

١ ـ ومن هنا كان أقواها على العمل اسم الفاعل ، لأنه يُشبِه الفعل المضارع شبها معنويا ، وشبها لفظيا ، فهو مثله في الدلالة ، يدل على الحدث ، وفاعله ، وزمنه · وهو مثله أيضا في الشكل اللفظي ، فاذا قلت : إني لمكرم أصحابَ المروءة ، ووازنت بين (مكرم) و (أكرم) بدا لك الشبه واضحا في اللفظ والمعنى ، فمن حيث البنية لا ترى بين الكلمتين خلافا الا تلك الميم المضمومة في الاسم التي حلت محل الهمزة المضمومة في الفعل ، ومن حيث المعنى تدل كل منهما على الحدث ، وفاعله المضمر فيها ، وعلى الزمن الحاضر أو المستقبل ·

واذاً ، فان اسم الفاعل يقوم بما يُناط بالفعل من وظائف ، حتى إن فريقاً من النحويين يسميه«الفعل الدائم» ·

ولهذا عمل عملَ الفعل المبني للمعلوم ، فرفع الفاعل ، ونصب ما نصب من الفضلات كما ترى في قول ذي الرمة :

ألا أيهذا الباخعُ الوجدُ نَفْسَهُ لأمرٍ نَحَتْهُ عن يَدَيهِ المقادِرُ

وليس هذا فحسب بل إن صيغ المبالغة منه تعمل مثله إذا كان فيها مذهب الفعل ، تقول : إنك لضَروبٌ مَن يستحق الضرب · وانك لقتَّال كلَّ من لا يرعوي ·

إلا أن الاستخدام اللغوي قد يطور بعضَ الكلمات ، فيتحول بها من الدلالة الفعلية الى الدلالة الاسمية ، أي أنه يُفقِد ها الدلالة على الحدث وفاعله وزمنه ، فاذا هي اسم ذو دلَالة لا تختلف عن دلالة الاسم الجامد المرتجل ، من هذه الكلمات : البازي ، والصاحب ، والوالد ، والحائط · ومثلها

فيما يشبه صيغ المبالغة : أمير ، ووصيف ، ورسول • فالشكل اللفظي لهذه الكلمات لا يؤهلها للعمل ، لأنها لم تعد ذات صلة معنوية بالفعل المضارع •

٢ ـ ويلي اسم الفاعل في قوة العمل اسم المفعول ، لأنه يشبه الفعل المضارع معنى ، ويشبهه لفظا حين يكون من فوق الثلاثي ، ولكن بنيته اللفظية تختلف عن الفعل حين يأتي على صيغة : مَفعول ، من الثلاثي : فعل •

ومن هنا كان قادرا على عملين في الاسم ، أولهما الرفع ، ويحدثه في نائب الفاعل وثانيهما النصب ، ويحدثه في المفعول به الثاني أو الثالث ، إذا كان فعله متعديا الى اثنين أو ثلاثة ، تقول : إنه مكسوٌ ثوباً •

٣ ـ وأحيانا تنعقد الصلة بين الاسم العامل والفعل بالتوسط ، إذ لا يكون الاسم ذا شبه لفظي بالفعل ، ويكون في دلالته شَبَهٌ جزئي به ، وذلك كالصفة المشبهة ، فأبنيتها اللفظية لا تشبه أبنيةَ الفعل ، ودلالتُها على الثبوت والدوام تخالف المعنى الذي عليه جمهرة الافعال ، غيرَ أنها تشبه الفعل المضارع في دلالته أحيانا على الاستمرار ، تقول: الارض تدور حول الشمس • وتقول : فلان أبيضُ اللون • فكما أن الدوران مستمر دائم ، كذلك البياض مستمر دائم•

هذا الشبه الجزئي لم يهيء للصفة المشبهة ـ كما يرى النحاة ـ قوة تعمل بها ، وكان امتناع العمل عليها أقرب إلى القياس ، ولكنها عملت ، فرفعت الفاعل بكثرة ، كما يرفعه الفعل واسم الفاعل •

والسر في عملها أنها أشبهت اسم الفاعل في بعض دلالته ، وفي تصرفه ، فهي مثله تدل على حدث وصفي ، وتدل على

فاعله ، وهي كذلك تقع في الكلام صفة كما يقع اسم الفاعل، وتثني كما يثنى ، وتجمع على الجمع السالم كما يجمع .

وبهذا يبقى عملها ضعيفاً ، فهي تقتصر على عمل الفاعل كثيراً ما ينتقل الى التمييز ، أو إلى المضاف إليه ، وذلك كما نرى في العبارات الثلاث الآتية :

- فلانٌ كريمٌ طبعُه ، حسنٌ خلقُه ، طيبٌ قلبُه
- فلان كريمٌ طبعاً ، حسنٌ خلقاً ، طيبٌ قلبا
- فلان كريمُ الطبعِ ، حسنُ الخلقِ ، طيبُ القلبِ

وتحَوّلُ مرفوعِها إلى التمييز تارة ، والمضاف إليه تارة أخرى ، يدل على ضعف عملها ، لأن رفع الفاعل أوكد لاتخاذ الكلمة المشتقة سمت الفعل .

٤ ـ ومن الاسماء العاملة عمل الفعل المصدر، وإنما عمل لأنه يشبه الفعل في دلالته على الحدث ، ولأن حروف الفعل ثابتة فيه ، ولكنه ينقص في دلالته على الفعل ، ومن هنا كان عمله قليلا في رفع الفاعل ، ولعل النحويين لم يجدوا لهذا من الشواهد غير بيت الاقيشر الاسدي ، وهو :

أفنى تِلادي ومــا جَمّعْتُ مــن نَشَبٍ
قَرْعُ القواقيز أفــواهُ الأباريــقِ ٢١

وبيت الفرزدق :

---

٢١ ـ التِلاد : المال الموروث . والنشب : المال المكتسب . والقواقيز : آنية تشرب بها الخمرة . ومعنى البيت : أن شرب الخمر أضاع ماله كله ، ما ورثه وما جد في كسبه .

تَنْفي يداها الحَصى في كلِّ هاجرةٍ   نَفْيَ الدراهمِ تنقادُ الصياريفِ[22]

وإلى جانبِ قلتهِ لم يقع في اللغة النثرية البتة ، ولهذا عده بعض النحويين من ضرائر الشعر ، ونفى عنه الضرورة فريق آخر[23] ٠

أما عمله في المفعول به فكثير ، ولا سيما حين يكون منونا أو مضافا ، ويقل حين يكون معرفا ب « أل » ٠ ويَشتَرِط النحويون لعمله أن يقع موقع الفعل وينوب عنه ، أو أن يقع موقعَ المصدر المؤول[24] ، ولكن هذا ليس لازما في كل موضع ٠

والمصدر في زعم النحويين أضعف عملاً من المشتقات ، لأنه لا يتضمن الضمائر التي يتضمنها الفعل ، فهو إذاً أبعد منها عن الفعل في طبيعته ، ولذلك كان دونها في القدرة على العمل ، لأنها تتضمن الضمائر كالفعل[25] ٠

ويرجع هذا الى شكله اللفظي ، ودلالته المعنوية ، فهو ليس وصفا جاريا على سنن الفعل ، ولا يشبهه ، وهو أيضا اسم صريح يدل على الجنس المعنوي ، كما تدل اسماء الاجناس المادية على أجناسها[26] ٠

---

٥ ـ ومن المشتقات التي يندر عملها اسم التفضيل ، لأنه

---

٢٢ ـ حمل هذا البيت في بعض كتب النحو على الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول به ، أي روي بجر « تنقاد » بالاضافة ، ونصب « الدراهم » بالمفعولية ٠ انظر : الخزانة ٢/٢٥٥ وبهذا يخلو من شاهد على ما ذكرنا ٠

٢٣ ـ انظر : أوضح المسالك ٢/٢٤٤ وابن عقيل ٢/١٠٣ ٠

٢٤ ـ انظر : الواضح في النحو والصرف ١٦٤ وما بعدها ٠ /الطبعة الثانية/

٢٥ ـ انظر : المرتجل ٢٤٠ ٠

٢٦ ـ نفسه : ٢٤٢ ـ ٢٤٣ ٠

بعيد الشبه بالفعل ، فمثله مثل الصفة المشبهة ، إلا أنه ينحط عنها في العمل ، لأنه لا شبه بينه وبين اسم الفاعل ، لأنه لا يجاريه في طريقة تثنيته وجمعه ، أعني أنه لا يقع في الكلام موقع الفعل[٢٧] ·

٦ ــ وهناك اسماء ليست من المشتقات ، ولكنها تشبه الفعل في معناه ودلالته على الزمان ، على حين لا صلة لها به من حيث البنية اللفظية ، وهي ما أطلق عليه مصطلح « أسماء الافعال » ·

وهذا الضرب من الاسماء يعمل عمل الفعل ، ويتحمل الضمائر مثله ، وانما كانت كذلك لأنها كالفعل في الدلالة ، فهي تستمد القوة على العمل منه ، ولذلك تراها قادرة على رفع الفاعل ، كقولهم : هيهات المكان · وعلى نصب المفعول به ، مثل : دونك الكتاب ·

٧ ــ يبقى علينا من هذه الاسماء العاملة عمل الفعل المبهمات التي تنصب نوعاً واحداً من التمييز ، وهو تمييز المفرد ، وقد تحدث النحاة عن لفظ « عشرين » وعمله فيما بعده ، ليكون رمزا لألفاظ العقود جميعا ، فذكروا أنه يشبه اسم الفاعل ، ويُحمَل عليه في العمل · ولكن الشبه بينهما لفظي معنوي معا ، « فقولك : عندي عشرون رجلا · مشبه عندهم بقولك : ضاربون رجلاً · ووجه الشبه بينهما أن قولك : عشرون · جمع · وان شئت قلت : عدد ، وان شئت قلت : كثرة · كما أن قولك : ضاربون · كذلك · وهو ممنوع بالنون عن الاضافة الى ما بعده ، وأن المنصوب مبين للأول ، وهو عشرون ، كما أن مفعول ضاربين مبين لزيادته في الفائدة ، وعشرون بما فيه من أبهام يشبه الفعل

٢٧ ــ انظر في هذا : شرح المفصل · لابن يعيش ٦/١٠٥ ·

لما فيه من تنكير[٢٨] » ٠

أما المبهمات الاخرى التي أجمعوا على أنها هي العاملة في تمييزها فلم يتحدثوا عنها حديثا شافيا ، ولكنهم ذكروا أنها تشبه اسم الفاعل ، لأنها تطلب اسما بعدها ، وذهب بعضهم الى أنها تشبه اسم التفضيل ، لأن الاسم الذي يليها ذو تبيين وتفسير ، وتلك هي وظيفة ما بعد اسم التفضيل ، ثم ان الاسمين كليهما يلتزمان التنكير ، على حين نرى المعمـــول لاسم الفاعل يأتي نكرة حينا ، ومعرفة حينا آخر[٢٩] ٠

ومهما يكن من أمر هذا الاختلاف ، فان ناصب التمييز مما يعمل عمل الفعل ، لأن التمييز فضلة ، ومشبه بالمفعول به ٠

- ٢ -

أما الضرب الثاني من الاسماء العاملة ، فهي تلك التي تعمل عمل الحرف ، وهي عندهم ضربان :

- ضرب ضُمِّن معنى الحرف : وهو أسماء الشرط ٠
- وضرب ناب عن الحرف : وهو المضاف ٠

والنوع الاول يشمــل : مَن ، وما ، ومهما ، ومتى ، وأيان ، وأينما ، وحيثما ، وأنى ، وكيفما ، وأياً ٠ وهي كما ترى قسمان : ظروف ، وغير ظروف ٠ أما الظروف فهي مبهمة ، ولذلك تُضَمن معنى « إن » فتعمل عملها ، وتضمن

---

٢٨ ـ المرتجل ٠ لابن الخشاب ٢٦٤ وانظر المقتضب ٣/٣٣
٢٩ ـ انظر : همع الهوامع ٠ للسيوطي ١/٢٥٠ ، وانظر : التسهيل ٠ لابن مالك ص ١١٤ ٠

معنى همزة الاستفهام فلا تكون عاملة • وكذلك الشأن في غير الظروف • فاذا قلت :

ـ متى تأتِني تَجِدني

كان المعنى : إن تأتني في أي وقتٍ تجدني • وان قلت :

مَن يأتني يجدني • كان المعنى : إن يأتِني أيّ إنسان يجدني

وإذاً فان أسماء الشرط إنما عَمِلت لتضمنها معنى « إن » ولولا ذلك لما عملت ، والدليل على ذلك أنها حين ضمنت معنى الهمزة لم تعمل •

أما الضرب الثاني فهو ما ناب عن الحرف ، فاذا قلت : قلمُ زيد ، وخاتمُ فضةٍ ، وطارقُ ليلٍ ، و •• كان المعنى: قلمٌ لزيدٍ ، وخاتمٌ من فضةٍ ، وطارق في ليلٍ • ولكنهم أسقطوا حروف الجر اختصاراً للكلام ، فحل الاسم قبله محله، وناب عنه في عمل الجر •

والدليل الذي يدل على أن المضاف هو العامل في المضاف اليه ، أنه يتصل به ضميره ، فيقال : قلمك ،وكتابه ، وقلمها والضمائر لا تتصل الا بما كان عاملا فيها[٣٠] •

ولقد وجه النحويين هذه الوجهة ما لاحظوه في الشكل اللفظي للعبارة ، فقالوا : ناب عن الحرف ، ولم يقولوا : ضُمِّن معنى الحرف ، لأن الاسم الذي يضمن معنى الحرف يُبنى ، على غرار ما رأيت في أسماء الشرط ، ولكن المضاف ليس بمبني ، وعلى هذا لا يكون مضمناً معنى الحرف ، بل نائبٌ عنه •

---

٣٠ ـ هناك رأيان آخران في هذا ، الأول يرى أن العامل في المضاف اليه حرف جر مقدر ، ويرى آخرون أن العامل هنا معنوي ، وهو الاضافة•

٥ ـ العوامل المعنوية

ورأى النحويون وهم يستقرون لغة العرب ظواهر من الاعراب لا تخضع لقرينة لفظية ، كرفع المبتدأ ، والفعل المضارع ، فربطوا بينها وبين معنى تركيبي دقيق ، ثم زعموا أن هذا المعنى هو العامل فيها دون سواه .

غير أن كلامهم في هذه العوامل لا يكاد ينتهي الى نتائج معقولة ، بل إنه لا يكاد يُحَدِّد مفهوماً واضحا لطبيعة هذه العوامل ، ولكننا على الرغم من ذلك نستطيع أن ننتزع منه جملة ما ذكروه من العوامل المعنوية .

١ ـ ما ذكره البصريون : اتفق جمهور البصريين على أن هناك عاملين معنويين ، هما :

ـ الابتداء وهو الذي يرفع المبتدأ والخبر أو يرفع المبتدأ دون الخبر ، على خلاف بينهم .

ـ وقوع الفعل المضارع موقع الاسم : وهو الذي يرفع الفعل الضارع في مذهبهم .

٢ ـ ما ذكره الكوفيون : وذهب جمهور نحاة الكوفة الى أن هناك عاملين أيضا ، هما :

ـ الخلاف : وبه ينصب المفعول معه ، والمستثنى ، والظرف الواقع خبراً ، والفعل المضارع بعد أحرف العطف .

ـ التجرد من العوامل اللفظية : وبه يرفع الفعل المضارع .

٣ ـ ماا نفرد به نحاة آخرون : وهناك مذاهب انفرد بها بعض النحاة ، نذكر منها[1] :

ـ الفاعلية : وبه يرفع الفاعل في مذهب خلف الاحمر ٠
ـ المفعولية : وبه ينصب المفعول به عنده أيضا ٠

ـ الصفة : وهو العامل المعنوي الذي يعمل في الصفة عند أبي الحسن الاخفش ٠

ـ الاضافة : وهو ما يجر المضاف اليه في رأي الاخفش أيضا[2] ٠

وليست هذه العوامل سواءً في القيمة التاريخية ، فما انفرد به بعضهم لم يكتب له الذيوع والانتشار ، ولم يجد إلى قلوب النحويين مُنسَرباً ليتبنوه ويذيعوه في الناس ، فبقي وَقفاً على صاحبه ، وإذا ذكر فانما يذكر ليُرَدَّ عليه ، لا ليدفع عنه النقد والرفض ٠

ومن أجل ذلك لا نَرانا بحاجة إلى أن نتحدث عن مثل هذه الآراء ، بل سنولي العوامل التي ذكرها البصريون

---

١ ـ هناك عوامل أخرى ذكرها المتأخرون ونسبوها الى نحاة متقدمين ، لم نر فائدة في ذكرها والحديث عنها ، انظر فيها : الأشباه والنظائر للسيوطي : ١/٢٤٢ ـ ٢٤٥ ٠

٢ ـ انظر هذا فيما يلي : كتاب سيبويه ١/٦٥ ، ١٥٠ ، ٢٧٧ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ٠ ومعاني القرآن للأخفش ٠ (مصورة عن مخطوطة طهران) اللوحة ٥ ، ومعاني القرآن للفراء ١/٣٤ ، ٥٣ ، و ٢/١٥ ، ٣٧٧ ، والمقتضب للمبرد ٤/١٢٦ ، والحجة لابي علي الفارسي ١/٢٩ والخصائص ١/١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١٦٦ و ٢/٣٨٥ ٠ وشرح اللمع لابن الدهان (مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية) اللوحة ٥٩ ٠ والانصاف ٠ المسائل : ٥ ، ١١ ، ٢٩ ، ٧٤ ٠ وأسرار العربية ٢٩٥ ،وشرح الكافية ١/٧٨ ، ٨٧ ، ١١٦ ، ١٧٨ ، و ٢/٢٢٤ ، ٢٣١ ، وهمع الهوامع ١/١٦٥ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/١٠٩ ، ٣٤٦ ، والأشموني (بحاشية الصبان) ١/١٩٤ ٠

والكوفيون خاصة مزيداً من الاهتمام ، لأنها هي التي اشتهرت في التاريخ النحوي ، وكتب لها الذيوع والانتشار .

١ ـ الابتداء :

وربما كان الابتداء أشهر العوامل المعنوية ، وأكثرها استئثاراً باهتمام النحويين ، ويبدو أن المتأخرين فاتتهم الدقة في فهمه ، فهو عند أبي البركات الانباري ، والرضي ، وابن عقيل ، أضيق أفقاً مما هو عند سيبويه والاخفش والمبرد وابن السراج ومن عاصرهم من نحاة تأثروا بالنحو البصري .

والحق أن القدماء ذكروا الابتداء في مواضع متفرقة من كتبهم ، ولكن لم يتحدث عنه واحد منهم حديثاً مفصلاً يوضح ما يمكن أن يَعمَى منه على خالفيه ، غير أن الذي يمكن أن نستنبطه من كلامهم هو أن الابتداء معنى يجمع في مضمونه ثلاثة مفهومات :

١ ـ الاولية : أي أن الاسم المبتدأ به يذكر في الكلام أولاً لثانٍ يليه ، يربط بينهما رابط معنوي خاص .

٢ ـ التَعرية : وهذا نتيجة لما سبقه ، لأنه يعني أن المبتدأ واقع في بدء الجملة ، غير مسبوقٍ بعاملٍ من العوامل اللفظية .

٣ ـ الاسناد : وهو الرابط المعنوي الذي يقيم العلاقة بين المبتدأ وما يليه ، وبه يكشف عما نُسِب اليه من حدث قام به ، أو وصفٍ نُسِبَ إليه[3] .

---

٣ ـ انظر : كتاب سيبويه ١/٢٧٨ ، والمقتضب ٤/١٢٦ ، والأصول في النحو . لابن السراج ١/٥٥ ، والمرتجل . لابن الخشاب ١١٤ وشرح المفصل ١/٨٣ و ٨٥ .

ولكننا نجد عند بعض المتأخرين تحديدا لهذا العامل يضيق عن استيعاب هذه المفهومات ، وهذا واضح في قول ابن عقيل (٦٩٨ ـ ٧٦٩ هـ) : « فالعامل في المبتدأ معنوي ، وهو كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية غير الزائدة ، وما أشبهها[٤] » . ولعل الشيخ مصطفى الغلاييني كان متأثرا بأمثال ابن عقيل حين قال : « العامل المعنوي هو تجرد الاسم والفعل المضارع من مؤثر فيهما ملفوظ ، والتجرد هو من عوامل الرفع[٥] » .

لقد قصر ابن عقيل الابتداء على التجرد من العوامل، وهذا وحده لا يمكن أن يكون معنى حتى يكون عاملا ، ويغلب على الظن أن أبا البركات الانباري هو الذي أوقع المتأخرين في هذا الفهم القاصر للابتداء ، لأنه أمعن في تحديده له بأنه التجرد من العوامل اللفظية ، وقاسه على مظاهر من الحياة الحسية ، ولم يكتف بذلك بل نسب القول فيه الى نحاة البصرة كافة ، فقال : « انما قلنا ان العامل هو الابتداء وان كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية ، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالاحراق للنار ، والاغراق للماء ، والقطع للسيف ، وإنما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محل الاجماع انما هي أمارات ودلالات فالامارة والدلالة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر ، فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر ، لكان صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر ، فكذلك ههنا[٦] » .

---

٤ ـ شرح الألفية ١/٢٠١ .
٥ ـ جامع الدروس العربية ٢٧٦/٣ (الطبعة العاشرة)
٦ ـ انظر كتاب : الانصاف . المسألة الخامسة . وانظر : شرح الكافية ٧٨/١ .

ولا شك أن هذا الكلام بعيد عن الصواب في فهم الابتداء الذي ذكره سيبويه والاخفش ، وشرحه المبرد وابن السراج وابن الخشاب ، لأنه يجعل الابتداء حسياً لا معنوياً ، ويحيله الى عامل لفظي بعد أن جعله القدماء عاملاً معنوياً، فالتمييز بين الثوبين بالصبغ إنما يعتمد حاسة البصر ، ولا يستند الى معنى ذهني ، فان كان هذا معنى التعرية من العوامل ، فأين المعنى العامل ؟

وإذاً ، فان الابتداء كما فهمه بعض المتأخرين غير مقصود في هذا البحث ، وانما نقصد ذلك المعنى الذي يشمل الاولية، والتعرية ، والاسناد ، وهو الذي نراه عند المبرد وابن الخشاب والزمخشري وابن يعيش وأمثالهم من الثقات .

ولا بد لنا في هذا البحث الموجز من أن نقف على عمل الابتداء ، ونتحدث عن آراء النحاة فيه ، بعد أن حددنا حقيقته وجوهره .

لقد قلنا من قبل : إن الابتداء لا يقول به إلا نحاة البصرة ، أما الكوفيون فلهم في رفع المبتدأ والخبر مذهب آخر[٧] ، غير ان الفريق الاول لم يُجمِعوا على رأي واحد في عمل الابتداء ، فذهب سيبويه الى أنه يعمل في المبتدأ رفعا، ثم يَفقد قدرته على العمل ، فلا يكون له سلطان على الخبر ، لأن الخَبر إنما يُرفع بالمبتدأ ، يقول : « فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو[٨] ، فان المبنى عليه[٩] ، يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبدُ اللهِ منطلق .

---

٧ ــ يذهبون إلى ان المبتدأ يرفعه الخبر ، والخبر يرفعه المبتدأ : انظر : معاني القرآن للفراء : ١/٢٤٠ ، ٢٩٥ ، ٣٢٦ ، ٣٥٣ ، ٣٦٩ ،الخ.

٨ ــ أي المبتدأ .

٩ ــ أي الخبر .

ارتفع « عبد الله » لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق ، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته[10] .

أما تلميذه الاخفش الاوسط فلجأ في هذه المسألة الى القياس ، ورأى فيما ذهب اليه شيخه سيبويه مذهبا أهوَن قياساً من مذهب غيره ، فذكر أن الابتداء يرفع المبتدأ والخبر كليهما ، « كما كانت (إنَّ) تنصب الاسم وترفع الخبر ، فكذلك رَفَعَ الابتداءُ الاسم والخبر » . ثم يذكر رأي سيبويه دون أن يسميه ، فيقول : « وقال بعضهم : رفَع المبتدأ خبره ، وكل حسن ، والاول أقيس[11] » .

ونجد عند أبي العباس المبرد رأياً ثالثا ، لا ندري أهو أولُ من ذكره ، أم سبقه اليه غيره ، وهو أن الابتداء والمبتدأ كليهما يرفعان الخبر[12] وتابعه على ذلك جَماعة من البصريين منهم أبو الفتح بن جني[13] .

وذكر أبو البركات الانباري رأياً رابعا فقال : «والتحقيق عندي أن يقال : ان الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ، لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته ألا يقع إلا بعده[14] » .

نستنتج من هذا كله أن الابتداء ـ وهو أشهر العوامل المعنوية ـ لم يتفق النحويون القدماء وخالفوهم على عمله ولا شك ان خلافهم في غيره من العوامل أولى ، لأنهم أقل عناية بالحديث عنه .

---

١٠ ـ كتابه : ١/٢٧٨ .
١١ ـ معاني القرآن : اللوحة ٥ .
١٢ ـ انظر كتابه : المقتضب ٤/١٢٦ .
١٣ ـ انظر كتابه : الخصائص ٢/٣٨٥ .
١٤ ـ الانصاف : المسألة ٥ ، ص : ٣٢ .

٢ ـ رافع الفعل المضارع :

الاصل في الفعل أن يكون مبنيا لا معربا ، ولكنهم أعربوا الفعل المضارع خاصة استحسانا ، كما يقول نحاة البصرة[١٥]، لأنه ضارع اسم الفاعل في لفظه ومعناه[١٦] .

أما العامل فيه فهو عند البصريين خاصة قيامُه مقام الاسم ، قال سيبويه : « وكينونتها في موضع الاسم ترفعها ، كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ[١٧] » .

وفي هذا النص ما يدل على أن سيبويه يلجأ الى القياس في رافع الافعال المضارعة ، فهو عنده معنى ، والمعنى حين سلط على المبتدأ رفعه ، واذاً يجب أن يُرفَع الفعل المضارع اذا سلط عليه ، ويمكن أن تُعرَض المسألة على طريقة القياس الصوري :

ـ المعنى عامل رفع ، كالابتداء .

ـ قيام الفعل المضارع مقام الاسم ، معنى .

ـ إنه إذاً عامل رفع لهذا الفعل .

وهذا الذي فسرتُ به كلام سيبويه مثبت في كلامٍ لابن الدهان وأبي البركات الانباري ، قال الاول في رافع الفعل المضارع « ... هو وقوعه موقع الاسماء : والوقوع معنوي ، فشابه الابتداء ، فعمل فيه الرفع[١٨] » . وقال الانباري : «إن قيامه مقام الاسم عامل معنوي ، فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه[١٩] » .

---

١٥ ـ انظر : مسائل خلافيه في النحو . للعُكبَري . المسألة ١٥ ص ١١٥ (الطبعة الثانية)

١٦ ـ انظر : الخصائص ١/٦٣ ، وشرح اللمع لابن الدهان . اللوحة ٥٨.

١٧ ـ الكتاب : ١/٤٠٩ وانظر : ١/٤١٠ وانظر المقتضب : ٢/٥ .

١٨ ـ شرح اللمع . اللوحة ٥٩ .

١٩ ـ الانصاف : المسألة ٧٤ ص ٢٨٩ .

ويـؤول هذا الكلام الى قاعدةٍ راسخة ، هي أن الفعل المضارع في الاصل مرفوع ، فاذا دخل عليه ناصب أو جازم عمل فيه عمله ، وعلى الرغم من سيادة معظم الآراء البصرية في النحو الحديث ، لا نجد لهذا الرأي ظلاً ، بل ساد في رافع المضارع مذهب نحاة الكوفة ، وهو التجرد من عوامل النصب والجزم[٢٠] .

ويغلب على الظن أن رأي المذهبين واحد ، وان المتأخرين قد تأولوا كلام الكوفيين على غير وجهه، ولهذا الظن مسوّغان: الاول أن نحاة الكوفة المعتمدين هم : الكسائي ، والفراء ، وثعلب ، وأبو بكر بن الانباري ، وليس في كتب هؤلاء أو فيما نقل عنهم ما يحمل على هـــذا الوجه . فرأي الــــكسائي في المسألة أن المضارع مرفوع بأحرف المضارعة ، ومثله أبو بكر[٢١] ، أما ثعلب فقد نقل عنه أن المضارع مرفوع لمضارعته الاسماء[٢٢] ، فلم يبق الا الفراء ، واليه نسب الرأي في بعض الكتب[٢٣] .

والحق أن الفراء تحدث عن الآية الكريمة : « وإذ أخذنا ميثاقَ بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله » . (البقرة ٨٣) ، فقال : « رُفِعَت (تعبدون) لأن دخول (أَن) يصلح فيها، فلما حذف النَاصبُ رفعَت ، كما قال الله : « أفغيرَ الله تأمرونّي أعبدُ » . (الزمر ٦٤) وكما قال : « ولا تَمنُن تستكثرُ » . (المدثر ٦)[٢٤] . فان كان المتأخرون قد انتهوا الى ما انتهوا اليه من هذا النص وأمثاله ، فانهم قد جانبوا الحق ، وحملوا كلام الرجل على غير ما يحمل . لأن مثل هذا

---

٢٠ ـ انظر فيه : معاني القرآن . للفراء ٥٣/١ .
٢١ ـ انظر : شرح السبع الطوال ١٩٣ . والمسألة ٧٤ من الانصاف .
٢٢ ـ انظر : شرح اللمع . اللوحة ٥٩ ، والاشباه والنظائر : ٢٤٤/١ .
٢٣ ـ انظر : الاشباه والنظائر : ٢٤٣/١ .
٢٤ ـ معاني القرآن : ٥٣/١ .

الكلام يقوله نحاة البصرة أيضا فيما صلحت فيه « أن » ، ولا سيما قول طَرَفَةَ بن العبد :

ألا أيهذا اللائمي أحضُرُ الوغى

أما إن كانوا وقعوا للفراء على كلام صحيح فيما لم يصل إلينا من كتبه فان المسألة حينئذ لا تعدو أن تكون رأياً فردياً تَبِعَ الفراءَ به بعضُ نحاة الكوفة المتأخرين .

والمسوّغ الثاني لهذا الظن أن العبارة الكوفية ـ ولا سيما عبارة الشيوخ ـ لا تخلو من إيجاز وتكثيف ، وقلما نجدهم يفصلون ما يفصله البصريون ، بل كثيرا ما نجدهم يكتفون بالاشارة في كلامهم على الظاهرة ، فالتجرد في رفع المضارع قد يكون عندهم اشارة على الرفع لا عاملا ، لأن المضارع مرفوع في الأصل حتى يدخله ناصب أو جازم ، فاذا قالوا : رفع لتجرده من الناصب والجازم ، كان التجرد يعيده إلى الأصل وهو الرفع ، أو يسلب منه وضعاً لفظيا طارئاً .

مهما يكن من أمر هذه المسألة فان مذهب نحاة البصرة مبني على القياس والتعليل ، لأن رفع المضارع المجرد من العوامل ظاهرة لغوية ثابتة ، تخلو من قرائن لفظية تدل عليها ، ومن هنا يعجز الاستقراء اللغوي عن الوصول إلى هدف في بحثها ، فلم يبق إلا عمل الذهن ، والاستدلال العقلي .

٣ ـ الخلاف أو الصرف :

وهذا عامل معنوي صِرف ، قال به نحاة الكوفة من دون غيرهم ، وهو في مجمله يدل على نظرة لغوية واعية ، لأنه يجعل الاعراب خاضعا للمعنى وتابعا له ، إلا ما نجده في اللغة أحياناً من سِمات شكلية .

ومعنى الخلاف أو الصرف أن يكون في التركيب ما يدل

على الربط بين شيئين او آكثر في الحكم ، إلا أن المتكلم يريد أن يخرج الثاني من حكم الأول ، فيخالف في الحركة الاعرابية لتكون هذه المخالفة وسيلة لفظية ترمز للمعنى المراد ، ولنضرب على ذلك مثالين :

ـ إذا قلت : لا تأكل وتضحكَ • رأيت في هذا التركيب ما يدل على الربط بين الأكل والضحك ، وهو الواو[٢٥] • ولكنك لا تريد أن تَنهَى المخاطب عن الاكل ، وعن الضحك ، في كل الحالات ، بل أردت أن تخرج « تضحك » من حكم النهي الذي في « تأكل » ، فنصبته ولم تجزمه ، لأن في النصب مخالفة إعرابية تعبر عن المعنى ، وتصرف من ذهن المخاطب معنى الاشتراك في حكم النهي •

ـ واذا قلت : مشى الرجلُ والنهرَ • تجد نفسك مضطراً إلى نصب لفظ « النهر » ، لأنك ان رفعته أشركت بينه وبين الرجل في حكم المشي ، وأنت لا تريد هذا المعنى ، ولا تقصد إليه ، بل تريد أن المشي حدث بجانب النهر •

هذا هو الخلاف أو الصرف ، وقد نصب به نحاة الكوفة الاسم والفعل المضارع ، فهو إذاً عامل نصب ، وإن كان معنى ، وقد رأينا من قبل أن العامل المعنوي عند نحاة البصرة يرفع •

أما الاسم المنصوب على الصرف أو الخلاف فيشمل :

١ ـ المفعول معه ، مثل : جئت والنهرَ •

٢ ـ الظرف الواقع خبراً ، مثل : الكتابُ أمامَك •

---

٢٥ ـ ليس من الضروري أن تكون أداة الربط حرف عطف ، فقد يكون المعنى العام دالاً عليه •

٣ ـ **المستثنى** ، مثل : مالكم به من علم إلا اتباع الظن ٠
أما المفعول معه فقد وضحناه فيما سبق فلا حاجة بنا الى العودة اليه ، وأما الظرف (أمامك) فقد وقع بعد المبتدأ وهو خبر له ، والمعروف أن المبتدأ هو الخبر نفسه في المعنى ، ولهذا تكون الحركة الاعرابية واحدة ، وهي الرفع ، تقول : الرجل كريم ٠ ولكن الظرف (أمامك) وأمثاله ليس هو المبتدأ ، إنه غيرُه ، فلا يمكن أن يُعطى اللفظان حركة واحدة ، ولهذا نصب الظرف على الخلاف ٠

وكذلك ترى في جملة الاستثناء (اتباع الظن) مخالفا للعلم ، ولهذا كان النصب وسيلة لهذا المعنى ، أو لباساً له ٠
وأما الفعل المضارع المنصوب على الخلاف ، فهو الذي يقع بعد الواو ، مثل : لا تتصدق وتسرقَ ٠ أو بعد (الفاء) مثل : لا تتقاعس فتنجحَ ٠ وبعد (أو) مثل : لأستسهلن الصعب أو أدركَ المنى ٠ وهي المواضع التي يقدر فيها نحاة البصرة (أن) مضمرة ناصبة للمضارع[٢٦] ٠

٤ ـ عوامل أخرى :

وهناك عوامل معنوية أخرى انفرد بها بعض النحاة ، وهي واضحة وضوحاً يكفينا مؤنة الحديث المفصل عنها ، من ذلك أن أبا الحسن الأخفش يذهب الى « أن الوصف يجري على ما قبله ، وليس معه لفظ عمل فيه ، انما يعمل فيه أنه نعت » كما أن المبتدأ يرفعه الابتداء[٢٧] ٠

وقد رأينا من قبل أن بعض النحاة يذهب إلى أن رافع

---

٢٦ ـ انظر في هذا العامل : معاني القرآن للفراء : ١/٣٣ ، ١١٥ ، ٢٢١ ، ٢٣٥ ، ٢٨٨ ، ٤٧٩ ، و ٢/١٥ ، والانصاف ٠ المسائل : ٢٩ ، ٣٠ ، ٧٥ ، ٧٦ ، وشرح الكافية ١/١٧٨ والأشباه والنظائر ١/٢٤٤ ٠
٢٧ ـ انظر : الحجة ٠ للفارسي ١/٢٩ واسرار العربية للأنباري ٢٩٥ ٠

الفاعل ، وناصب المفعول به ، انما هو المعنى المجرد ، لا الفعل ، كما يرى النحويون الآخرون ، فرافع الفاعل هو معنى الفاعلية فيه ، وناصب المفعول هو معنى المفعولية ، وهذا ضرب من التعليل ، لا بحث عن العامل ، لأنه لا يَقرِن الحركةَ الاعرابية في الفاعل والمفعول الى ظاهرة لفظيَة تركيبية .

وكذلك كان أبو الحسن الأخفش يذهب الى أن المضاف إليه انما جر بمعنى الاضافة ، ولم يجر بالاسم المضاف إليه . وهذا من الآراء السائدة في الاعراب المعاصر .

٦ ـ العامل والتركيب اللغوي

في الصفحات السابقة جلونا رؤية النحويين للعاملين : اللفظي والمعنوي ، وجمعنا ما نثروه في مواضع متفرقة من كتبهم ، الا أننا لم نحط بعدُ بكل ما تضمه نظرية العامل ، ولم ننفذ إلى وظيفتها في تحليل التركيب اللغوي ، وتوضيح العلاقة بين المتكلم والكلام ٠

صحيح أن النحاة لم يحدثونا حديثاً مباشراً عن العلاقة بين نظريتهم في العامل ، وتفسير الظواهر التركيبية في اللغة ، إلا أنهم كانــوا يُحسون بهذا احساسا قد يكــون مبهماً ، ويصدرون عنه في كثير من آرائهم وأقوالهم ٠

وقد تبين لي وأنا أتتبع هذه النظرية في أمهات كتب النحو ، أنها قامت على دراسة التركيب اللغوي ، وتحليله ، وتفسير ظواهره ، ومحاولة الربط أحيانا بين الظاهرة الاعرابية وما يَهجِس به المتكلم من خواطر ومشاعر ٠

١ ـ تحليل العلاقات في التركيب :

إن علم النحو في أية لغــة عالمية لا يستهدف غــير تحليل التركيب ، وفي اللغات المشهورة ـ وربما في غيرها أيضا ـ يُلاحظ نمط واحد من نظام الجمل ، ففي كل منها لفظان تمثل العلاقة بينهمــا أساس التركيب ومحــوره ، ثم تأتي الألفاظ الاخرى لتوضح جزءاً من أجزاء هذه العلاقة ٠ وقد سمى العرب هذين اللفظين مسنداً ومسنداً إليه ، وسموا ما يَفضُــل عليهمــا في التركيب فضــلات ٠ وفي اللغتــين

الانكليزية والفرنسية يمثل المصطلح : Subject المسند إليه ، ثم يأتي الفعل ليكون مسنداً ، وتسمى الألفاظ الاخرى عندهم Comblement أي المتممات •

الا أن العربية تَزيد على غيرها من اللغات الحية بالسمَة الاعرابية ، فهي تختلف عن إعراب اللغة الألمانية ، مثلاً ، إنه فيها أصوات خاصة تلحق آخر حرف من الكلمة المعربة ، ويخضع ـ كما رأينا ـ لأحد مؤثرين : مؤثر تركيبي لفظي ، ومؤثرٍ معنوي صِرف •

وهذه السمة لا بد من دراستها ، وصرف الهمة إلى بحثها والاحاطة بظواهرها ، ومن هنا نجمت نظرية العامل في اللغة العربية ، ولم تنجم في غيرها من اللغات •

وما قيام الاعراب على العامل إلا ضرب من ضروب التحليل للمركبات اللغوية ، وتوضيح العلاقات المعنوية من خلال العلاقات اللفظية ، ويتضح هذا في المنصوبات أكثر مما يتضح في غيرها ، فاذا قلنا : جاء عشرون جنديا مدججين بالسلاح • رأينا الاعراب يحلل علاقة (جنديا) ب (عشرون) على أنها علاقة مفسّر بمفسَّر ، وذلك بتسمية (جندياً) تمييزاً ثم يسمى (مدججين) حالا ، وهذا يعني أن العلاقة بينها وبين الفعل (جاء) تقوم على كشف هيئة الفاعلين حين أحدثوا المجيء •

وهم حين يجعلون الفعل أو شبهه هو العامل فكأنهم يشيرون الى أن الحدث هو محور التركيب ، أو عمدته ، وحينما يجعلون الاسماء بعده معمولات له ، يشيرون الى أنها ترتبط به معنى ، وتكشف عن أشياء تتعلق بالحدث •

وفي كثير من الأحيان نجد نظرية العامل تهدي الى معنى بالغ الدقة في التركيب ، وتصل الى نتائج في تحليله قد تَعمى على النظرة **العجلى** ٠

لننظر في بيتِ كعب بن زهير :

وما سُعادُ غداةَ البينِ إذْ رحلوا — إلا أغَنُّ غضيضُ الطرف مكحول

إن النحويين رأوا (غداة) ظرف زمان ، وحاولوا أن يلتمسوا ما احتواه هذا الظرف من الأحداث ، أي حاولوا أن يعرفوا بم يرتبط ، أو ما يعمل فيه من العوامل ، فهداهم المعنى الى أنه يرتبط بحرف النفي (ما) ، فكأن الشاعر قال : انتفى عن سعاد وقت الرحيل الا كذا وكذا ٠

وهناك أشياء كثيرة من هذا القبيل ، الا أننا نكتفي ببيت كعب ، لأن الغاية من بحثنا هذا الايجاز ، والتمثيل ٠

٢ ـ تفسير الظواهر التركيبية :

ونجد في نظرية العامل جانبا آخر متمما للجانب التحليلي ، هو التفسير ، ولا شك أن التفسير يأتي بعد التحليل ، ويمثل في الأعمال الذهنية مرحلة النضج ٠

وفي تاريخ النحو العربي نلاحظ ظاهرة غير خفية ، هي اقتباس النحويين بعض مناهجهم من أصول الفقه وعلم الكلام، وسنفرد لهذا التأثر قسما خاصا ، من هذا الكتاب ، ولكننا يمكن أن نتعجل الأمر هنا ، لنذكر أن جانب التفسير في نظرية العامل إنما نشأ من وحي التأثر بعلم الفقه ، وعلم الكلام ٠

وفوق هذا نجد نظرية العامل هنا تتحدد بالعلة النحوية ، وتصدر عنها ٠ فقد قسم النحاة العامل قسمين : العامل

الأصل ، والعامل الفرع • أما الأول فله العمل المطلق الذي لا يتقيد بالشروط ، وأما الثاني فلا بد له من خصائص لفظية وأخرى معنوية ، حتى يكون قادراً على العمل •

وليس هذا فحسب ، بل ان العامل الفرع ينحط عن الأصل وان استوفى الشروط ، ولنضرب لهذا بعض الامثلة :

١ ــ رأى النحويون أن الاحرف المشبهة بالأفعال تقع في تركيب جامد غير قابل للتقديم والتأخير ، إذ لا بد فيه من تقديم المنصوب ، وتأخير المرفوع ، وهذا أمر تركيبي حملته نصوص اللغة واطرد فيها ، فجاء النحويون ليفسروا هذا الجمود ، فأمدتهم الدراسة الفقهية والكلامية بأصل معتمد من أصولها ، وهو أن الفروع تنحط عن مرتبة الأصول ، فاستعانوا بنظرية العامل لتجسد هذه العلة ، فقالوا ان الأحرف المشبهة فرع على الفعل المتعدي الى مفعول واحد ، ولا بد من أن يكون في التركيب سمة تدل على الفرعية . فلما كان الفعل أصلا جاز فيه أن يتصرف تركيبه . فيقدم ما حقه التأخير .ويؤخر ما حقه التقديم . فكما تقول : أكل سمير تفاحة ، يمكن أن تقول ، أكل تفاحةً سمير • أما قولك : ان الرجل قادم • فلا يمكن أن يقال فيه : ان قادمٌ الرجلَ . لأن العامل ، وهو الحرف المشبه . فرع . ولا بد من أن يكون له سمة تركيبية تدل على فرعيته •

٢ ــ وما يكون فرعا لغيره ، قد يكون أصلا لشيء آخر . ف « إنّ » ــ كما رأينا ــ فرع للفعل . ولكنها أصل لأداة النفي للجنس « لا » . ومن أجل ذلك نجدها في عملها أضعف من (إنّ) . فهي أولا تحتاج الى شروط لا بد من استيفائها للعمل[1] . وهي ثانيا لا تعمل الا في النكرات . على حين تعمل

---

١ ــ راجع بحث (لا) النافية للجنس في (الواضح) •

(إن) في النكرات والمعارف ، ثم ان اسم (لا) مبني حين يكون مفرداً ، وبناؤه ـ كما يقولون ـ دليل على أنها فرع ٠٠

٣ ـ وكذلك رأوا « ما » في لغة الحجاز تعمل عمل (ليس) ، فجعلوها فرعا عليها ، ولما وازنوا بين التركيبين رأوا (ما) أقل تصرفا من (ليس) ، فهي مثلا يبطل عملها إذا انتقض نفيها بـ « إلا » ، أو زيدت بعدها (إن) ، أو تقدم خبرها على اسمها ، وبعض هذه الحالات لا تحول بين (ليس) وعملها[٢] ٠

٤ ـ واسم الفاعل فرع على الفعل ، ولذلك كان دونه في العمل ، فلا يعمل الا بشروط ، ولكنه أصل بالقياس الى الصفة المشبهة ، ولهذا كانت دونه ، فهو يرفع الفاعل ، وينصب المفعول به ، أما هي فتعجز عن نصب المفعول به ، وعلة ذلك أنها تخلو من معنى ايقاع الفعل على شيء ، ولهذا سمى المتأخرون أو سيبويه نفسُه ما نصب بعدها مشبهاً بالمفعول[٣] ٠

٥ ـ وتجتمع العوامل الفروع كلها في سمة الضعف إذا هي قيست الى العوامل الأصول ، ولكنها يتفاوت بعضها عن بعض ، فاسم الفاعل أقواها جميعا ، لأنه أكثرها قرباً من الأصل وهو الفعل ، ولهذا يجوز في تركيبه تقديم المعمول عليه ، أما هي فلا يجوز فيها مثل هذا التقديم ٠

وواضح من هذه النماذج التي ذكرتُ أن النحاة صادفوا في نصوص اللغة ظواهر من القرائن الاعرابية ، فأرادوا تفسيرها ، فكان لهم معيار أفادوا فيه من الدراسات الدينية والفلسفية المحيطة بهم ٠

---

٢ ـ راجع بحث (ما) في الواضح ٠
٣ ـ انظر كتاب سيبويه ١/٥٩ ٠

٣ ـ الربط بين الكلام والمتكلم :

والى جانب هذا نجدهم يربطون بين عمل العامل أو اهماله ، وما يدور في نفس المتكلم من هواجس وخواطر ، فاهمال العامل ليس مجردا من الارادة والقصد ، بل تَثوي وراءه غاية نفسية معنوية .

ويظهر لنا هذا في حديث سيبويه عن اهمال عمل العامل في مثل : عبدُ الله ذاهبٌ ظننتُ . وعبدُ الله ـ ظننت ـ ذاهب[٤] . فهو يذهب الى أن اهمال عمل الفعل (ظننت) في مثل هذا التركيب يرجع الى معنى قائم في النفس ، أو إلى طبيعة الأفكار وترتيبها في ذهن المتكلم ، إنه يبتدىء كلامه وهو يريد اليقين ، ثم يدركه الشك ، فيقول : ظننت . وبهذا تكون الوظيفة المعنوية للعامل غير معلقة بالمعمولين ، وانما هي كلام مستأنف أو معترض كأنه قال : هذا مني ظن .

أما « إذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك » فان ذلك يوجب أعمال العامل ، سواء أتقدم على معموليه أم تأخر عنهما[٥] .

ومثل هذا الكلام لا يعني غيرَ التعبير عن ربط الظاهرة التركيبية في اللغة ، بالظاهرة المعنوية المركبة في نفس المتكلم، ولعل مثل هذه اللمحة في كتاب سيبويه هي التي أوحت إلى عبد القاهر الجرجاني نظرية النظم ، فشرحها وبسطها في كتابه العظيم « دلائل الاعجاز » .

---

٤ ـ راجع بحث (الالغاء) في كتاب الواضح . آخر بحث المفعول به .

٥ ـ انظر كتابه : ١/ ٦١ .

وهناك مثال آخر يوضح فهم النحويين لصلة الظواهر الاعرابية بما في ذهن المتكلم ، وهو حديثهم عما نقل اليهم من كلام العرب ، من مثل : سَقياً لك ، وتَباً لفلان • فقد اهتدوا الى ما كان يدور في نفس المتكلم وهو يطلق هذا الدعاء ، فعلقوا (لك) بعامل محذوف ، ولم يعلقوه بالمصدر المذكور[٦] •

وقد يظن الناظر المتعجل أنهم أوغلوا في التقدير ، على حين لم يزد عملهم على فهم العبارة فهما دقيقا جدا ، فالمتكلم يقول : أدعو لك بالسقيا ، أو أدعو عليك بالهلاك • ولكنه تحول بالتعبير من هذه الصيغة الاخبارية الى صيغة الانشاء ، ليمثل ما يحس به تمثيلاً بدلاً من أن يخبر عنه ، وفي هذا التحول ضرب من البلاغة يفهمه من تمرس بأساليب العربية •

وبهذا استحال المصدر « سقيا » أو « تبا » الى عبارة مكثفة تغني عن القول : أدعو بالسقيا ، أو أدعو بالهلاك • ولكن المتكلم يحس أن ما قاله لا يخلو من تعميم ، وأنه قد يلتبس أمره على المخاطبين ، فيحاول تحديد مَن يدعو له أو عليه ، ليزيل اللبس ، ويدفع الابهام ، فيستأنف كلامه بقوله : لك ، أو لفلان ، من دون أن يغير نمط أسلوبه الذي بدأ به ، وهو الايجاز والقصد ، فتقوم شبه الجملة مقام كلام مستأنف بعد الدعاء كما قام المصدر مقام جملة ابتدأ بها الكلام •

واذاً فان قولهم : سقيا لك • جملتان لا جملة واحدة ، وان شبه الجملة لا تعلق بالمصدر المتقدم ، بل بعامل محذوف ، تقديره : دعائي لك ، أو كما يقول النحاة : إرادتي بهذا لك •

---

٦ ـ انظر مغني اللبيب • القسم الثاني والعشرون من اللام الجارة •

على أنهم لم يعرضوا المسألة كما عرضتُها هنا ، بل عاذوا بوسائل أخرى ، فاعتمدوا على خصائص لفظية ، فذكروا أن التعليق لا يستقيم بالمصدر المذكور ، لأن اللام اذا كانت للتقوية ، أمكن حذفها ، وهنا لا تحذف ، وفي هذا دليل على أنها غير معلقة به[٧] • وساقوا كلاما آخر لا يهمنا اثباته والاستشهاد به ، ولكن الذي يهمنا هو أنهم وجدوا في التركيب اللغوي ملتمسا ينفذون به الى ترتيب المعاني المركبة في نفس المتكلم •

هذا وفي تحليل التراكيب اللغوية أشياء كثيرة من هـذا اللون المشرق للدرس اللغوي ، وان كنا لن نجد مندوحة من لوم النحاة على ما تكلفوه في بعض الأحيان ، وعلى ما وجهوا فيه النصوص توجيها بعيدا عن واقع الاستخدام اللغوي •

٧ ـ انظر مناقشة ابن هشام للمسألة • المغنى •

٧ ـ حقيقة العوامل وفلسفتها

بعد هذا الطواف بربوع نظرية العامل ، وتلمس ما فيها من خوالد الآثار ، يجدر بنا آن ننعطف بالبحث الى مناهل أخرى لنستوضح منها السمات البارزة لهذا العامل ، ولنقف على طبيعته وفلسفته ٠

وأول ما يلفت الانتباه في هذه النظرية هو آن بعض النحويين الثقات أطلقوا في العامل تصريحات تخالف الوقائع التي تطالعنا في كتبهم وكتب غيرهم ، حتى باتت النفس تجنح لحكم تظنه هو الصواب في هذه المسألة ، وهو أن النحاة حين ينظرون الى العامل نظرة مجردة يعتدلون ويخلدون الى رأي سليم معقول ، ولكنهم حين يرتدون الى التطبيق ينسون ما قالوه ، ويقعون في كثير من التكلف والتمحل ٠

لننظر في هذا النص الذي قاله ابن جني : « ولأجله ما كانت العوامل راجعة في الحقيقة الى أنها معنوية ، ألا تراك اذا قلت : ضرب سعيد جعفرا ، فان (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا ، وهل تحصل من قولك (ضرب) الا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة « فَعَلَ » ٠ فهذا هو الصوت ، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا اليه الفعل ٠ وانما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ليُروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه ، كمررت بزيد ، وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا هو ظاهر الامر ، وعليه صفحة

---

٨ ـ ما : هذه زائدة ٠ والجملة بعدها ايجاب لانفي ٠

القول • فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره ، وانما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح[1] » •

ان ابن جني هنا يبين بوضوح أن العامل قرينة تدل المتكلم على نوع خاص من الاعراب ، وهذا يعني أنه لا يملك قوة حسية ذات تأثير ، وقد تلقف عنه هذا الرأي بعض المتأخرين، فذهبوا مثله الى أن العامل مجرد علامة ، ويختلف عن العوامل المادية المؤثرة كالماء والنار[2] •

– ١ –

غير أن هذا الكلام النظري يغدو في مَعزِلٍ عن الاعتبار ، حين يصير النحويون الى التطبيق ، وتطالعك في أقوالهم سمات حسية واضحة ، فيخيل اليك أن العامل عندهم كالقوة الكهربائية ، تقوى حينا ، وتضعف طورا ، وتحتاج في بعض حالاتها الى مُقَوِّيات تُمِدها بالطاقة ، وتزيدها قوة •

أ ــ وأول مظاهر هذه الحسية أنهم لم يستطيعوا تصور هذه العوامل غير مؤثرة ، فاما أن يكون أثرها ظاهراً على لفظ الكلمة ، وإما أن يكون مقدرا في محلها ، بحسب طبيعة ما بعدها من الكلمات ، واستجابتها لتأثيرها •

٢ ــ وتتجلى لنا هذه السمة الحسية في حديث النحويين عن المفاضلة بين العاملين، اللفظي والمعنوي، فقد ذهبوا الى أن الاول منهما أقوى وأقدر على العمل لأنه محسوس أولاً[3] ، ولأنه ثانيا

---

١ ــ الخصائص ١/١٠٩ ــ ١١٠ •

٢ ــ انظر : الانصاف ١/٣١ المسألة الخامسة • وشرح الكافية ١/٧٨ •

٣ ــ انظر : المرتجل ١١٤ •

يزيل أثر الثاني ، فالفعل المضارع المرفوع بعامل معنوي ينصب أو يجزم إذا باشره عامل لفظي ، والمبتدأ الذي يرفعه الابتداء يؤثر فيه الناسخ فتزول عنه حركة الرفع التي اجتلبها العامل المعنوي ٠

٣ ـ وثمة رأي يتعلل به بعض النحاة في تصحيح ظاهرة أو رفضها ، وهي أن إضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير لها ٠ ولنضرب على ذلك مثلا ٠٠

بعض نحاة البصرة يرون أن رافع الخبر شيئان ، هما الابتداء والمبتدأ ، وبعضهم الآخر ينكر هذا المذهب ، لأن المبتدأ في زعمهم لا يعمل شيئا ، لأنه اسم ، والأسماء لا عمل لها إلا إذا شابهت الفعل أو الحرف ، فلم يبق في التركيب مؤثر غير الابتداء ، وهو وحده العامل في الخبر ، لأن اضافة المبتدأ اليه ـ وهو غير مؤثر ـ لا تأثير لها[٤] ٠

٤ ـ والى جانب هذا نجدهم يسمون اللام الجارة التي تدخل على معمول اسم الفاعل ، أو معمول المصدر ، لام التقوية ، ويعنون بذلك أنهما ضعيفان ، وفي حاجة الى قوة مساعدة حتى يمتلكا القوة للعمل في المفعول به ، كقولك هذا مبدد للوقت ٠ وقولك : فهمك للكلام جيد ٠٠ ولا تدخل على مفعول هذين فحسب بل إنها تدخل أيضا على مفعول الفعل المتعدي ، حين يتقدم عليه ، لأن التقديم يضعف العامل، ويستنفد بعض قواه ، ولذلك تأتي هذه اللام لتعوض القوة التي فقدها ، كما ترى في قوله تعالى : « ٠٠ وفي نسختها هدىً ورحمةٌ للذين هم لربهم يرهبون . » (الأعراف ١٥٤)

٥ ـ وقريب من هذه اللام المقوية ما يمكن أن نسميه

---

٤ ـ انظر : الانصاف ٠ المسألة ٥ ٠

العامل الوسيط ، فقد ذهبوا الى أن المستثنى منصوب بالفعل المتقدم بوساطة (إلا) ، وأن المفعول معه منصوب بالفعل بوساطة الواو ، وأن جواب الشرط مجزوم بأداة الشرط بتوسط فعل الشرط ، وأن الخبر مرفوع بالابتداء بتوسط المبتدأ[5] • قال أبو البركات الأنباري ، « والتحقيق عندي أن يقال : ان الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ ، لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته ألا يقع بعده ، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين انما حصل عند وجودهما لا بهما ، لأن التسخين انما حصل بالنار وحدها ، فكذلك ههنا ، الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ[6] » •

٦ ــ وهناك مظاهر حسية أخرى في كلام النحاة عن العامل، نؤثر أن نجملها في هذه الفقرة ، ذلك أنهم تحدثوا عن أثر المجاورة ، فالمعروف أن المعطوف على معمول اسم الفاعل المجرور بالاضافة يصح فيه الجر على اللفظ ، والنصب على المحل ، غير أن النصب يبدو لهم أقوى حين يكون المعطوف غير مجاور لاسم مجرور ، فقد فرق سيبويه بين قولك : هذا معطي زيدٍ وخالداً ، وقولك : هذا معطي زيدٍ درهماً وخالداً • فهو في الجملة الثانية أقوى منه في الجملة الأولى ، لأن « درهما » أبعده عن الاسم المجرور[7] •

وكما أن الجوار والقرب يؤثران في عمل العامل ، كذلك يؤثر فيه الفصل بينهما ، فقد منعوا الفصل في عوامل ،

---

٥ ــ انظر في هذا : الحجة • لأبي علي الفارسي ١/٧ ١ ، والمرتجل لابن الخشاب ٢٥٦ ، والانصاف • المسألة الخامسة •
٦ ــ الانصاف : المسألة ٥ ص ٣٢ •
٧ ــ انظر الكتاب ١/٨٩ •

وأجازوه في أخرى ، وهذا يرجع الى شيئين : أولهما قــوة العامل ، والثاني طبيعة الفاصل · فالفعل واسم الفاعل مثلا يعملان على الرغم من الفصل[8] ، لأنهما يملكان قوة تخترق الحجب الفاصلة ، أما « أن » و « كي » و « إنّ » فلا يجوز فيها الفصل[9] ، وذكروا ايضا أن هناك حواجز غير منيعة كالظرف والجار والمجرور ، ومن أجل ذلك أجازوا أن يفصلوا بها بين الأحرف المشبهة ومعمولاتها ، وبين (ما) الحجازية ومعمولها[10] ·

وتحدثوا أيضا عن حوائل حسية تمنع عمل العامل ، أو تمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، من ذلك (ما) الزائدة التي تكف بعض الافعال ، والأحرف عن العمل ، وتلغي عملها البتة ، ومنها ماله الصدارة من الأسماء والأحرف[11] ، فهي تحول بين أفعال القلوب والتأثير في اللفظ ، ولا تبقي لهــا عملا في غير المحل ·

وهناك حوائل من نوع آخر ، تمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كالأحرف المشبهة ، وأدوات الشرط ، و (إذا) الفجائية ، والفاء الرابطة للجواب ، وقد توصلوا بهذا الأصل الراسخ في أذهانهم إلى بعض النتائج، كحرفية (إذا) الفجائية وتعليق (اذا) الظرفية بفعل الشرط لا بجوابه ·

وتتضح الحسية أيضا في كلامهم على تنازع العاملين ، إذ رجح البصريون أن يكون العامل الثاني هو العامل ، لقربه من المعمول[12] ، ورجح الكوفيون عمل الاول لأنه سبق صاحبه

---

٨ ـ نفسه : ٩٠/١ ·
٩ ـ نفسه : ٤٥٦/١ ـ ٤٥٧ ·
١٠ ـ نفسه : ٥٤/١ ·
١١ ـ راجع بحث التعليق في كتاب الواضح ·
١٢ ـ كتاب سيبويه : ٣٧/١ ·

في التركيب[١٣] •

هذه الظواهر جميعا تدل على تصور العامل النحوي ذا قوة حسية ، وتناقض ما سقناه من كلام ابن جني في مطلع الحديث ، ولا شك أن النحاة وجدوا في نظام الجملة العربية ما شجعهم على تخيل ما تخيلوه ، ولكن كان يمكن ان يفسر على أنه مجرد نظام تركيبي ، لا على أن هناك عاملا ومعمولا تربط بينهما علاقة خاصة ، تشبه إلى حدٍّ ما علاقة الاشياء الحسية بعضها ببعض •

- ٢ -

ولندع الآن هذه السمة بعد أن جلونا معالمها ، ولَنقف عند منازع فلسفية أخرى من نظرية العامل ، كتلك القوانين التي اضطربت فيها آراء النحاة •

١ ـ ولعل أهم هذه القوانين أن المعمول الواحد لا يعمل فيه عاملان مختلفان عملا واحدا ، ولا عملين متناقضين ، الا اذا كان احدهما زائدا ، والآخر غير زائد •

وعلى وفق هذا القانون رفض جمهورهم آراءً فردية تخالفه ، فأنكروا ان يعمل الابتداء والمبتدأ معا في الخبر ، وأن تعمل (إن) وفعل الشرط في جواب الشرط ، وأن يعمل الفعل والفاعل معا في المفعول به[١٤] •

وبديهي جدا أن يرفضوا العملين المختلفين في المعمول ، فاذا قلت : ضربني وضربت آخاك • فان (الاخ) مفعول للفعل الثاني ، وفاعل الأول ، هذا معناه ، ولكنه في الشكل

١٣ ـ الانصاف : المسألة ١٣ •
١٤ ـ انظر : الأشباه والنظائر ١/٢٥٤ ، وشرح الكافية ١/٢٨٤ •

اللفظي مفعول فقط ، إذ لا يمكن أن تظهر عليه علامتان مختلفتان في وقت واحد ٠

أما إذا قلت : ما رأيت من أحد ٠ فان (أحد) مجرورة لفظا بحرف الجر ، ولكنها في الوقت نفسه منصوبة المحل بالفعل (رأيت) ، وانما جاز ذلك لأن العامل الثاني زائد لا أصيل ٠

هذا إذا كان العاملان مختلفين ، أما إذا كانا متماثلين فجمهورهم يمنع اجتماعهما أيضا على معمول واحد ، ومن أجل ذلك كان باب التنازع في النحو العربي ، فاذا قلت : جاء وذهب أخوك ٠ كان (أخوك) فاعلا للثاني ، ومعمولا له ، أما الأول فيقدر فيه ضمير مستتر حتى لا يخلو من الفاعل ، لأن الفاعل المذكور ليس له ، وان كان يرتبط به معنى ٠

٢ ـ واذا كان هذا الاصل سببا في وجود باب التنازع ، فان ثمة أصلا آخر كان سببا في وجود باب الاشتغال ، هو أن العامل الواحد لا يعمل في معمولين متماثلين ٠

فاذا قلت : زيداً ضربتُه ، امتنع أن يكون « زيدا » منصوبا بالفعل المذكور ، وانما عمل فيه فعل مضمر ، تقديره : ضربت ٠ وعلى هذا يكون تقدير الكلام كله : ضربتُ زيداً ضربتُه ٠ ولكنَّ حَذف الفعل العامل واجب ، لأن (ضربته) مفسر له ٠

وعلى الرغم من أن النحويين يعترفون بأن الفعل المذكور في الجملة واقع في المعنى على « زيد » ، تراهم يمتنعون من جعله عاملا فيه . يقول ابن يعيش : « والنصب باضمار فعل تفسيره هذا الظاهر ، وتقديره : ضربت زيداً ضربته ٠ وذلك أن هذا الاسم وان كان الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى ،

فانه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ ، مِن قِبَلِ أنه اشتغل عنه بضميره[١٥] » ٠

واذا اشتغل عنه بضميره استنفد طاقته الحسية على العمل، فلم يعد قادرا على أن يؤثر في مفعول آخر ، فاذا قلت : ان الاسم الظاهر والضمير شيء واحد ، فما يمنع أن يكونا معمولين للفعل المذكور ، قالوا لك : إن ما ذكرته ـ وان كان صحيحا من جهة المعنى ـ فاسد من جهة اللفظ « وكما تجب مراعاة المعنى ، كذلك تلزم مراعاة اللفظ[١٦] » ٠

ونرى هذا الاصل في غير باب الاشتغال ، ففي كل موضع وقع فيه الفعل أو غيره مسلطا في المعنى على معمولين من جنس واحد تأولوا التركيب ، والتمسوا له وجها آخر ، فهم مثلا يمنعون أن يعمل الحدث في ظرفي زمان ، أو في ظرفي مكان ، فاذا قلت : جئت يوم الجمعة صباحا ٠ كان قولك (صباحا) بدلا من (يوم) وليس ظرفَ زمانٍ معمولاً للفعل (جئت)٠

ولا شك أن البدلية هنا مقبولة ، لأنها لا تقدر غير مذكور ، ولا تخرج على المعنى العام ، ولكن تقدير العامل في باب الاشتغال كثيراً ما يجر الى تمحل ينأى عن روح اللغة ، وطبيعة التركيب ٠

٣ ـ وتقودنا الفقرة السابقة الى أصل مهم من أصول نظرية العامل ، هو رأى النحويين في اضمار العامل ، وما نثروه في كتبهم حوله ٠

ونستطيع أن نوزع الكلام هنا الى شعب ثلاث :

---

١٥ ـ شرح المفصل ٢/٣٠ ٠
١٦ ـ نفسه : ٢/٣٠ ـ ٣١ ٠

ـ أي العوامل يضمر ، وأيها لا يضمر •

ـ ما يضمر ويفسره عامل مذكور في الكلام •

ـ ما يضمر بلا تفسير •

ففي الشعبة الاولى نجد النحاة مجمعين تقريبا على جواز اضمار ثلاثة عوامل ، هي : الفعل وبعض ما يشبهه ، كاسمي الفاعل والمفعول ، وبعض الاحرف ، ك « رُبَّ » و (أن) •

أما الفعل فيضمر بلا قيد ولا شرط ، لأنه أوتي من القوة ما لم يؤته عامل آخر من عوامل اللغة ، ومن أجل ذلك نراه يعمل نصبا في المفعول به في باب الاختصاص ، وباب الاغراء والتحذير ، وباب الاشتغال ، كما ينصبه في غير هذه الابواب اذا كان السياق يدل عليه • والى جانب هذا نراه يعمل مضمرا في المفعول المطلق ، والحال ، والظرف ، والفاعل ، ونائبه •

وأما (أن) فهي عامل ضعيف ، ولذلك لا يضمر الا اذا كان في التركيب بدل ، كحرف العطف ، أو حرف الجر[17] ، فهو يتوارى وراء هذين الضربين من الأحرف وينصب الفعل المضارع ، أما اذا خلا التركيب من أحدهما رفع الفعل المضارع كما نرى في قوله تعالى : « قل أفغيرَ الله تأمروني أعبدُ أيها الجاهلون » • (الزمر ٦٤) والأصل : أنَ أعبدَ • فلما حذفت (أن) رفع الفعل • ومن أجل هذا رفض جمهور نحاة البصرة والكوفة رواية النصب في قول طَرَفَةَ بنِ العبد :

ألا أيهذا اللائمي أحضرُ الوغــى وأن أشهدَ اللذاتِ هل أنت مخلدي

وذكروا أن القياس رفع « أحضر »[18] •

---

١٧ ـ راجع النواصب في كتاب (الواضح) ص ١١١ وما بعدها (الطبعة الثانية) •

١٨ ـ انظر سيبويه ١/٤٥٢ ، ومعاني القرآن للفراء ١/٥٣ ، ومجالس ثعلب ٣١٧ /ط٢/ •

وانما قدر النحويون (آن) في مثل هذه التراكيب ، ولم ينسبوا عمل النصب الى لام التعليل ، أو لام الجحود ، أو « حتى » ، لأنها أحرف جارة، فهي إذاً مختصة بالاسماء وعاملة فيها ، فلا يمكن أن تكون عاملة في الفعل ، لأن عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال ، ولا عوامل الافعال عاملة في الاسماء . وكذلك لم ينسبوا عمل النصب الى فاء السببية ، وواو المعية، و (أو) ، لأنها أحرف عطف لا اختصاص لها ، وما كان كذلك لا عمل له .

وأما (رب) فتضمر عندهم بعد الواو كثيراً ، وبعد الفاء قليلاً ، وبعد (بل) نادراً[19] ، الا أن هذا لم يقع في غير الشعر ، فما وجدت للنحويين شاهدا نثريا على هذه الظاهرة، ولا وجدتهم يشيرون الى وقوعها في لغة القرآن الكريم .

تلك هي العوامل التي أجمع جمهور نحاة البصرة على أنها تعمل مضمرة ، وقال بها بعض نحاة الكوفة ، على أن هناك أشياء وردت في بعض المنقول عن العرب تخالف ما قلناه ، فقد قال الفرزدق مثلا :

إذا قيلَ أيُّ الناسِ شر قبيلة … أشارت كليبٍ بالأكف الأصابعُ

فجعله النحاة من ضرائر الشعر ، أو من النادر الذي لا يقاس عليه ، ولا شك أن حكما كهذا خير للغة المدروسة من جعل الظواهر النادرة بقيمة الظواهر العامة .

ولننتقل الى الشعبة الثانية من هذا المبحث ، أعني شعبة العامل المضمر الذي يفسره في التركيب عامل يشبهه لفظا ومعنى ، أو يشبهه معنى لا لفظا ، وهذا الضرب من الاضمار وَقفٌ على الافعال واسمي الفاعل والمفعول ، وذلك في باب

١٩ ــ انظر : مغني اللبيب (رُبَّ) .

الاشتغال ، وباب الفاعل الذي حذف فعله بعد : إن ، وإذا ، ولو ، وبعض أدوات الشرط الاخرى ٠

وقد تحدثنا قبل هذه الفقرة عن باب الاشتغال ، فلننصرف هنا الى مثل قول تأبط شرا :

إذا المرءُ لم يحتل وقد جَدّ جِدُّه   أضاع وقاسى أمره وهو مدبر

فالنحويون لا يقبلون أن يكون (المرء) مبتدأ ، لأنهم ان فعلوا ذلك دخلت أداة الشرط (إذا) على جملة اسمية ، وهذا مخالف لما انتهوا اليه من أحكامها ، فهي عند جمهورهم تضاف الى جملة فعلية وجوبا ، وإذاً لا بد من تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ، والتقدير عندهم : اذا لم يحتل المرء لم يحتل ٠

وواضح ما في هذا التقدير من تمحل لا داعي له ، ولكنه يهون حين نجد النحويين يضطرون الى تقدير فعل مضمر يشبه الفعل المذكور معنى ، ولكنه لا يدانيه لفظا ، كتقديرهم في مثل بيت السموءل :

إذا المرءُ لم يدنسْ من اللؤم عرضُه   فكلُّ رداءٍ يرتديه جميلُ

يقولون : إذا لم يَلؤمِ المرءُ لم يدنس من اللؤم عرضه ٠ وكتقديرهم في باب الاشتغال في مثل قولهم : زيداً مررت به ٠ يقدرون : تجاوزت زيداً مررت به ٠

ويَعلَقُ بهذه العملية أصل من أصول نظرية العامل ، هو أن « ما لا يصح أن يعمل في شيء ، لا يصح أن يفسر

٢٠ ـ همع الهوامع ١١١/٢ ، وانظر مغني اللبيب (اذا) ص ١٠٣ دمشق و (حيث) ص ١٤١ دمشق ٠

عاملا فيه[٢٠] » • وبفضل هذا الأصل منعوا كثيراً من التراكيب التي افترضوها قياساً ، ولم تحمل مثلها لغة العرب ، من ذلك منعهم أن يقال : زيداً إني أكرمه • لأن الفعل (أكرم) لا يستطيع أن يعمل في (زيد) ، لأن ما بعد (إنَّ) لا يعمل فيما قبلها ، كما مر بنا من قبل ، ولهذا لا يجوز أن يقال : إن زيداً مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور « يكرمه » •

ونصل إلى الشعبة الثالثة من شعب الاضمار ، وهي التي يضمر فيها الفعل دون أن يحتاج الى ما يفسره ، وذلك في باب الاغراء والتحذير ، وباب الاختصاص ، وبعض حالات المفعولات ، أو الفاعل ، وفي هذه التراكيب يقوم السياق بدل المفسر •

٤ ـ وهناك أصل آخر فسر به النحويون مجموعة من الظواهر الاعرابية ، هو أن العامل إذا لم يظهر عمله في معمول يليه ، جاز أن يهمل عمله في معمول آخر يقع بعده •

فبهذا الاصل فسروا مثل قول زهير :

وإن أتاه خليل يوم مَسْغَبَةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حرِم

فـَ (إن) الجازمة ، وقع بعدها فعل ماض ، وهو مبني ، لا تظهر عليه علامة الجزم ، ولذلك جاز للشاعر أن يجعل جواب الشرط ـ وهو فعل مضارع معرب ـ غير متأثر بالعامل (إن) •

وكذلك فسر به الفراء جواز العطف على اسم (إنَّ) بالرفع : في مثل الآية : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى • » (المائدة ٦٩) ، فذكر أن اسم (إن) وهو (الذين) « على جهة واحدة في رفعه ونصبه

وخفضه » ، أي أن عمل العامل لا يظهر فيه لبنائه ، ولذلك جاز عنده رفع المعطوف عليه وهو « الصابئون » ، ومثله قول ضابىء البرجمي :

ومن يكُ أمسى بالمدينة رحله   فإني وقيارٌ بها لغريب

فقد ذكر الفراء أن (قيارا) « عطف على اسمٍ مكنيٍ عنه ، والمكنى لا إعراب له ، فسهل ذلك فيه كما سهل في (الذين) إذا عطفت عليه (الصابئون[21]) » .

ومما استخدم فيه هذا الأصل ما ذهب اليه سيبويه في عمل (لا) النافية للجنس ، فقد نقل عنه ابن هشام أنه لا يُعملُها في الخبر إذا كان اسمها مبنياً ، ويعملها إذا كان معرباً[22] . فلما لم يظهر عملها في الاسم منع أن يكون لها عمل في الخبر ، ولكن لما ظهر عملها في الأول ، كان رفع الثاني بها لا بغيرها .

---

21 ـ معاني القرآن ١/٣١٠ ـ ٣١١ .
22 ـ المغني (لا) ١/٢٦٣ (دمشق) .

مشكلات نظرية العامل

بدأ النظر في العامل النحوي ـ كما قلنا ـ من منطلق سليم ، يستهدف ربط الاعراب بقرينة لفظية ، وما أشك في أنه كان على هذا المنهاج لعصر أبي الاسود وخالفيه ، ولكنه بدأ يدخل في مآزق التأويل بعد طول الاستقراء ، والعثور على نصوص تخرج على الشيوع والاطراد ، وذلك في عصر الخليل وسيبويه ، ثم ازداد ايغالا في التأويل في القرن الرابع وهو الزمن الذي أظل الفارسي والرماني والسيرافي وابن جني .

فمنذ القرن الثاني نجد النحاة يَحارون في عوامل بعض الظواهر الاعرابية ، لأنهم أوجبوا أن يكون لكل ظاهرة عامل خاص ، فراحوا يحللون التراكيب وتصرفاتها ، ويربطون بين أجزائها ربطاً يرجعون فيه إلى المعنى تارة ، والى اللفظ تارة أخرى .

ونجم من جراء هذه النظرية كثير من المشكلات اللغوية صرفت النحويين عن استشراف آفاق هذه اللغة ، وأبعدتهم عن النظرة الموضوعية والمنهج السليم ، وحالت بينهم وبين التبصر في تراكيب العربية ودراسة ما فيها من مرونة واتساع .

١ ـ اختلاف النحويين في العوامل :

وأول ما يطالعنا من مشكلات هذه النظرية هو ما ثار بين النحويين من اختلاف في تحديد بعض العوامل ، ولم يقف

الامر عند اختلاف نحاة المذهبين الكبيرين ، بل امتد الى نحاة المذهب الواحد ، ولا سيما نحاة البصرة ٠

ولنعرض بعض النماذج من اختلافهم ، وليكن عاملُ الخبر أولَ هذه النماذج ، فالكوفيون يرفعونه بالمبتدأ ، وبعض البصريين يرفعه بالابتداء ، وبعضهم الاخر يرفعه بالابتداء والمبتدأ معا ، وفريق منهم يجعله مرفوعا بالابتداء بتوسط المبتدأ[1] ٠

ونرى مثل هذا في ناصب المفعول به ، فنحاة الكوفة أنفسهم على خمسة مذاهب ، فمنهم من يراه الفعل والفاعل ، ومنهم من يراه الفاعل وحده ، وآخرون يرون المفعول الاول منصوبا بالفاعل ، والثاني بالفعل ، وجعله غيرهم بمعنى المفعولية ٠ أما نحاة البصرة فيجعلون المفعول معمولا للفعل[2] ٠

وكذلك اختلفوا في ناصب المستثنى ب « إلا » ، فذهب بعضهم الى أنه الفعل ، وذهب آخرون الى أنه الفعل بتوسط (إلا) ، ورآه آخرون (إلا) نفسها ، وجعله الكسائي (أنّ) مقدرة[3] ٠

واختلفوا في المفعول معه فقدموا خمسة آراء ، فالبصريون عامة ينصبونه بالفعل ، والكوفيون ينصبونه بالخلاف أو الصرف ، والزجاج يقدّر فعلا بعد واو المعية ، وعبد القاهر الجُرجاني ينصبه بالواو نفسها ، وينصبه الاخفش نصبَ الظروف[4] ٠

---

١ ــ المسألة : ٥ من كتاب الانصاف ٠
٢ ــ المسألة : ١١ من كتاب الانصاف وانظر الخصائص ١٠٢/١ ومابعدها
٣ ــ المسألة : ٣٤ من كتاب الانصاف ٠
٤ ــ شرح الكافية ١٧٨/١ وأسرار العربية ١٨٣ ٠

واختلفوا فيما يجر المضاف اليه ، فذكر قوم أنه لام مقدرة ، وذكر آخرون أنه (مِن) مقدرة ، وذهب آخرون الى أنه المضاف ، وقال الأخفش انه مجرور بعامل معنوي هو كونه مضافا إليه[5] .

وكذلك اختلفوا في عامل الصفة ، فهو عند سيبويه العامل في الموصوف ، وعند الاخفش معنوي ، وعند غيرهما عامل مقدر من لفظ الاول[6] .

واختلفوا في ناصب مثل « القرفصاء » من قولنا : قعد فلان القرفصاءَ ، فقال المبرد « هو في الاصل صفة المصدر ، أي القعدة القرفصاء ، والرجوع القهقرى ، وهو عند بعض الكوفيين منصوب بفعل مشتق من لفظه ، وإن لم يستعمل ، فكأنه قيل : تقهقر القهقرى ، وتقرفص القرفصاء ونحوه[7] » .

ولا شك أن مثل هذه المواقف المتضاربة تؤدي الى مناظرات تُستخدم فيها أساليب الجدل والمنطق ، ولا سيما عند المتأخرين وتصل بالمنهج اللغوي الى مجاهلَ لا تقوى اللغةُ على أن تطأها كما أنها تدل على التباس القرينة اللفظية ، وعدم وضوح ارتباطها في كل موضع .

٢ ـ سوء التقدير والتأويل :

وأقبح من هذا ما نجده في بعض مواقف النحويين التي يُغَشّيها التكلف ، وسوء التمحل ، وهي مواقف تمليها عليهم نظرية العامل ، وما جرت اليه من افتراضات تصل احيانا الى

---

٥ ـ شرح الكافية ١/٢٢ .
٦ ـ شرح الكافية ١/٢٢ .
٧ ـ نفسه : ١/٢٧٦ .

أن تفصم العلاقة بين القاعدة المُستَقراةِ والاستخدام اللغوي وسنعرض من هذا عدة نماذج بغية جلائه ٠

١ ــ مر بنا من قبل أن الاسم لا يعمل الا اذا أشبه الفعل ، وأن النحويين نسبوا الى اسم التفضيل الضعف في العمل لأنه هزيل الصلة بالفعل من حيث اللفظ ، ومن حيث المعنى ، ولذلك كان ــ عندهم ــ لا يَرفَع إلا بشروط ، ولا يَنصب المفعول به بتةً ٠

ولكنهم رأوا في كلام العرب الفصيح ما يخالف هذا الاصل الذي وجدوا عليه الكثير الشائع من نصوص اللغة ، كقول العباس بن مرداس :

فلم أرَ مثلَ الحَيِّ حياً مُصَبَّحاً ... ولا مثلَنا يومَ التقينا فَوارِسا

أكرَّ وأَحْمى للحقيقةِ منهمُ ... وأضربَ منا بالسيوفِ القوانِسا

فالظاهر في البيتين أن (القوانس) مفعول به لاسم التفضيل « أضرب » ومثل ذلك قوله تعالى : « إن ربك هو أعلمُ مَن يَضِل عَن سبيله » ٠ (الانعام ١١٧) ٠ فقوله « من » يبدو مفعولا به لاسم التفضيل : أعلم ٠

~~غير ان النحاة ينكرون هذا تمسكا بالقاعدة التي وصلوا~~ اليها ، ويذهبون الى أن كلا من القوانس في قول الشاعر ، و (مَن) في الآية ، مفعول به لفعل محذوف تقديره في الأول: نضرب ، وفي الثاني : يعلم ٠ وعلى هذا يكون أصل الكلام في الشعر : وأضرَب منا بالسيوفِ نضرب القوانسا ٠ وفي الآية: هو أعلمُ يعلمُ من يضل عن سبيله ٠

والذي يدل على تعسفهم أنهم يجيزون أن تلحق لامُ التقوية معمول اسم التفضيل ، ويمثلون لذلك بقولهم : أنا

أضرب منك لزيد • ويبيحون ان تلحق الباء الزائدة بعده بمعمول يكون مفعولاً به للفعل منه ، مثل : أنا أعلم به منك كما يقال : فلان يعلم بالنبأ •

والمعروف أن لام التقوية عندهم تدخل على معمول عامل ضعيف أصلا ، أو أضعفه التركيب في تقديم المعمول عليه ، فكما دخلت هذه اللام على معمول اسم الفاعل والمصدر ،دخلت على معمول اسم التفضيل ، وذلك يدل على أن هذه الاسماء العاملة متشابهة في هذه الظاهرة ، الا أن اسم التفضيل أقل تلبسا بها منهما ، لأن النصوص الفصيحة المستقراة توضح ذلك وتبينه •

٢ ـ وكثيراً ما نجد النحويين يدعون في الكلام عاملا ظاهرا واقعا على المعمول في المعنى ، ويلتمسون عاملا خفيا ليس في الكلام حاجة اليه ، تمسكا بأصل ، أو حرصا على اطراده ، وهذا يقودهم الى ضروب من التأويل تخرج بهم من اطار الدراسة اللغوية ، الى تمحلات مرهقة لا قِبَل للمنطق بها •
من ذلك أنهم رأوا مثل قول الشاعر :

فمَنْ نحنُ نُؤمِنهُ يَبِتْ وهو آمِنٌ ومَنْ لا نُجِرهُ يُمْسِ منّا مُفزَّعا

ومثل قول الآخر :

صَعْدَةٌ نابتةٌ في حائرٍ أينما الريحُ تميلْها تَمِلْ

والمعروف في أصولهم أن الضمير (نحن) الواقع بعد (من) الشرطية ، و (الريح) الواقعة بعد (أينما) فاعلان لفعلين محذوفين • ولكن المشكلة ليست هنا ، بل في جازم الفعلين المضارعين بعدهما ، أعني : نؤمنه ، وتمليها • فقد أبوا أن يكونا مجزومين بالاداتين، بل قدروا غيرهما وجعلوا التركيبين

على هذه الصورة : فمَن نحن إن نؤمنه يبت وهو آمن • أينما الريح ان تميلها تمل • وعلة هذا أنهم لو جعلوا الجــزم بالاداتين المذكورتين لآل بهم ذلك الى جعل الفعلين المجزومين بدلين من الفعلين المحذوفين وهذا عندهم خطأ ، لأنه لم يثبت حذف المبدل منه[8] •

ومن ذلك أيضا ما رأوه من تبادل العمل بين فعل الشرط والاداة ، كقوله تعالى : « أياما تدعوا فله الاسماء الحسنى » • (الاسراء • ١١٠) فالفعل (تدعوا) واقع في المعنى على (أيا) فهو عامل فيها ، وهي جازمة له ، ولكن تبادل العمل بين الاداة والفعل مما لم يقبله بعض النحاة ، قال الانباري على لسان البصريين : « لا نسلم أن الفعل بعــد (أياما) و (أينما) مجزوم ب (أياما وأينما) وانما هو مجزوم ب (ان) ، واياما وأينما ، نابا عن (ان) لفظا ، وإن لم يعملا شيئا[9] » •

وكذلك أنكر نحاة البصرة ، والفراء من نحاة الكوفة ، أن يتقدم معمول اسم الفعل عليه ، لأنه فرع ، والفروع تنحط عن رتبة الاصول ، فلما رأوا قول الراجز :

يا أيها المائحُ دَلْوي دونكا

و (ودلوي) فيه مفعول به مقدم على اسم الفعل (دونك) ، أنكروا ذلك ، وقالوا ، ان (دلوي) منصوب بفعل محذوف ، تقديره ، خذ دلوي دونك[10] •

ويلقاك هذا التأويل القبيح في أبواب التنازع والاشتغال.

---

٨ ــ انظر مغني اللبيب ٢/٥٩ (الدسوقي) •
٩ ــ الانصاف • المسألة ٥ ص ٣٣ •
١٠ ــ نفسه المسألة ٢٧ ص ١٢٩ •

والفاعل لفعل محذوف ، والنعت المقطوع[١١] ، وفي جدلهم في تقديم التمييز على معموله[١٢] ، ففي الاشتغال يقدرون عاملا لا يحتاج الكلام اليه ، بل لا يقبله التركيب ولا يقره ، فاذا قلت :الكتاب اقرأه • قالوا : انالتقدير : اقرأ الكتابَ اقرأه. وكذلك يقولون في الفاعل مثل : اذا العَلَمُ سقط سقطنا • يقدرون الكلا م: اذا سقط العلم سقط سقطنا • واذا قلت في النعت المقطوع : الحمد لله الرحيمَ • قدروا : الحمد لله أُعَظّمُ الرحيمَ • واذا رأوا مثل قول الشاعر :

وما كانَ نَفْسًا بالفراقِ تَطيبُ

انكروا أن تكون (نفسا) تمييزا يعمل فيه الفعل تطيب، بل قدروا أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره : أعني نفسا •

٣ ـ التناقض :

والى جانب هذا كله نقع على مواضع كثيرة جاء كلام النحاة فيها ظاهر التناقض ، بيِّن الخلل ، وسنعرض نماذج منها ، لتكون دليلا على نظائرها •

١ ـ ولنجعل أول هذه النماذج قولَ الجمهور : إن (إذا) الظرفية المضمنة معنى الشرط تعلق بجوابها لا بشرطها ، وفاتهم أن هذا يصطدم بأصل آخر من أصولهم ويناقضه ، فكثيرا ما يكون العامل في جملة الجواب عاجزا عن العمل في (اذا) بحسب أصولهم نفسها ، لأن هناك ما يحول بينه وبينها من الحواجز الحصينة ، كالحرف المشبه بالفعل ، الذي لا يجوز أن يعمل ما بعده فيما قبله ، كما ترى في قوله تعالى :

---

١١ ـ انظر كتاب الواضح ١٨٦ ـ ٢٥٩ ـ ٣٨٦ (الطبعة الثانية) •
١٢ ـ الانصاف : المسألة ١٢٠ ص ٤٤٧ •

« أئذا كنا ترابا أئنا لفي خَلقٍ جديد » • (الرعده) وقول النابغة الذبياني :

إذا حاولـتَ في أســدٍ فجــوراً فإني لستُ منــك ولستَ منــي

وربما كان الحائل « إذا » الفجائية ، فهي أيضا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، كما في قوله تعالى : « ثم إذا دعاكم دعوة من الارض إذا أنتم تخرجون » • (الروم ٢٥) •

وقد يؤدي هذا المذهب الى أن يجيزوا ما لم يجوزوه ، من ذلك أنهم يمنعون عمل الصفة المشبهة فيما قبلها ، لأنها وصف ضعيف العمل ، إذ هو ـ كما مر بنا ـ فرع على اسم الفاعل ، وهذا فرع على الفعل ، فهي إذاً فرع الفرع ، ومع هذا يقولون بتعليق « إذا » بالجواب في مثل قوله تعالى : « فاذا نُقِرَ في الناقور فذلك يومئذٍ يومٌ عسير » • (المدثر ٨ ـ ٩) •

وقد حاول النحويون أن يتناولوا هذا كله ، حتى يجعلوا نظريتهم في العامل مطردة ، فقدروا أشياء يأباها التركيب ، ولجأوا الى التمحل والتكلف[١٣] •

٢ ـ وهم حين يجعلون اسم الفاعل عاملا عمـــل الفعل ، يربطون بينه وبين الفعل المضارع لفظا ومعنى ، كما مر بنا ويشترطون ألا يكون مصغرا ، وألا يـــكون موصوفا ، لأن التصغير والوصف من خصائص الاسماء ، وهذا يعني أنه فقد الصلة بينه وبين الفعل ، لأن الفعل لا يصغر ولا يوصف ، ثم نراهم يشترطون أن يكون اسم الفاعل العامل منونا ، أو محلىً بـ « أل » ، مع أن التنوين من خصائص الاسماء ، كما

١٣ ـ انظر مثلا : البيان في غريب إعراب القرآن للأنباري ٢/٤٨ ، وإملاء ما من به الرحمن للعُكبَري ٢/٦١ ، والبحر المحيط ٥/٣٦٦ ، وانظر كتابنا : المختار من أبواب النحو ٢٠٤ وما بعدها •

هو معروف ، وقد سكتوا عن التنوين ، لأنهم لم يجدوا بدا من السكوت عنه ، أما « أل » فقد زعموا أنها اسم موصول ، لينقاد لهم الشبه بين اسم الفاعل والفعل المضارع ، ثم زعموا أن هذا الاسم لا يعرب ، لأنه جاء على صورة الحرف ، وانما فعلوا ذلك لأنهم لو قالوا إن « أل » هنا حرف تعريف ، لكان من علامات الاسم ، وبهذا يفقد اسم الفاعل شبهه بالفعل ٠

وفي هذا الكلام تناقض من جهتين : أولاهما أنهم أجازوا أن يكون المصدر عاملا وهو معرف بحرف التعريف ، فلماذا لم يجيزوا ذلك في اسم الفاعل ، والثانية أن في اللغة اسماء كثيرة جاءت على صورة الحرف لفظا ، وعلى مضمونه معنى ، ولم نرهم يُعفونها من أثر العامل والاعراب[١٤] ٠

٣ ـ وقد مر بنا قبل قليل أن بعض النحويين يمنع أن تكون تكون أداة الشرط مثل « أي » و « أينما » عاملة في فعل الشرط ، لئلا تكون عاملة فيه ومعمولة له في وقت واحد ، وقدر عاملا محذوفا هو « إن » الشرطية ، ومر بنا كذلك أنهم يمنعون أن يكون الفعل المضارع مجزوما بأداة الشرط المذكورة في مثل قولهم : فمن نحن نؤمنه ، وأمثاله ، وقدروا أداة أخرى عاملة فيه ، وذكرنا أن مثل هذا التقدير بالغ التكلف ، وأن الكلام لا حاجة به اليه ٠

ولكن الأهم ، هو أن مثل هذا التقدير يصطدم بأصل آخر من أصول نظرية العامل ، هو أن عوامل الأفعال لا تعمل مضمرة ، لأنها عوامل ضعيفة ، وأضعفها عوامل الجزم ، بل إن فريقا منهم يمنع حذف هذه العوامل وبقاء عملها في الضرورة الشعرية نفسها ، يقول المبرد : « والنحويون

---

١٤ ـ انظر : المختار ٢٢١ وما بعدها ٠

يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر ، ويستشهدون على ذلك بقول متمم بن نويرة :

على مثلِ أصحاب البعوضةِ فاخمشي لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أو يبكِ مَنْ بكى

يريد : أو ليبكِ من بكى ، وقول الآخر :

محمدُ تفدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خفت مِنْ أمر تبالا

فلا أرى ذلك على ما قالوا ، لأن عوامل الأفعال لا تضمر ، وأضعفها الجازمة[١٥] » .

على الرغم من هذا الأصل الراسخ نراهم يجيزون في غير موضع أن يكون عامل الفعل مضمراً ، ففي « البغداديات » يرى أبو علي الفارسي في قول الشاعر :

لا تجزعي إن منفساً أهلكتُه فإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

يرى أن (منفساً) معمول لفعل محذوف محله الجزم بان المذكورة ، أما (أهلكته) المذكور فمحله الجزم أيضا ، ولكن بان مقدرة غير المذكورة ، ولما أحس أبو علي أنه اصطدم بالأصل السابق قال : « وساغ إضمار « إن » وان لم يجز اضمار لام الأمر للضرورة ، لاتساعهم فيها ، بدليل إيلائهم إياها الاسم ــ ولأن تقدمها مقوٍ للدلالة عليها[١٦] » .

ومثل هذا التعليل ، أعني الاتساع ، يجعل الجوازم الضعيفة طبقات بعضها فوق بعض ، ويؤيد قول من قال في القديم : أضعف من حجة نحوي .

---

١٥ ــ انظر المقتضب ٢/١٣٣ ، وانظر : سيبويه ١/٤٠٩ ، وامالي ابن الشجري ١/٣٧٥ و ٢/١١٢ .
١٦ ــ عن مغني اللبيب ٢/٥٩ (الدسوقي) .

٣ ــ ويطالعنا في الأساليب الجدلية ضروب غير قليلة من التناقض ، كما نرى في حديث النحاة عن مجيء « كَي » جارة للاسم تارة ، وناصبة للفعل تارة أخرى ، اذ يذهب جمهورهم الى أنها تنصب الفعل في بعض أحوالها ، لا في كل تركيب ، فاذا دخلت عليها اللام كانت حرفاً ناصباً ، كقولهم : جئت لكي أراك • واذا لم تدخل كانت حرفا جارا ، كقولهم : جئت كي أراك[١٧] •

وهذا كسر واضح لاطراد أصل من أهم أصول نظرية العامل ، هو أن الحرف لا يعمل الا فيما اختص به ، فلا يمكن أن تعمل عوامل الأفعال في الأسماء ، ولا أن تعمل عوامل الأسماء في الأفعال ، وهو الاصل الذي جعل جمهورهم يمنعون أن تعمل لام التعليل ، ولام الجحود ، و (حتى) في الفعل المضارع ، وقدروا من أجله (آن) مضمرة[١٨] •

وفي حديث نحاة الكوفة خاصة عن منع تقديم خبر « ليس » عليها ، ما يناقض كلامهم في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، يقولون : « إنما قلنا انه لا يجوز تقديم خبر (ليس) عليها ، وذلك لأن (ليس) فعل غير متصرف ، فلا يَجري مَجرى الفعل المتصرف[١٩] • » ويقولون في جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه : « أجمعنا على آن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل ، ألا ترى أنك اذا قلت : عليك زيدا ، أي الزم زيدا ، واذا قلت : عندك عمراً • أي تناول عمراً • واذا قلت : دونك بَكراً ، أي خذ بكرا ، ولو قلت : زيداً الزم ، وعمراً تناول ، وبكراً خذ ، فقدمت المفعول لكان جائزا ، فكذلك ما قام مقامه[٢٠] » إن الكوفيين هنا لم ينظروا الى

---

١٧ ــ انظر الانصاف • المسألة ٧٨ ص ٣٠٢ •
١٨ ــ انظر المسائل : ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٣ ، من الانصاف •
١٩ ــ المسألة ١٨ ص ٩٣ •
٢٠ ــ الانصاف • المسألة ٢٧ ص ١٢٧ •

تصرف العامل ، ولم يأبهوا له . واذا كان هذا الـكلام من تأويل أبي البركات صاحب « الانصاف » فانه لا يعدو أن يكون مظهرا من مظاهر التناقض في الجدل النحوي ، سواء أوقع من أبي البركات أم وقع من الكوفيين .

ونعتقد أن هذه النماذج كافية لاظهار التناقض في أصول نظرية العامل ، وفي تطبيقها على مظاهر الاستخدام اللغوي ، وأننا لسنا في حاجة إلى مزيد .

الثورة على نظريـة العامل

اقتنع القدماء بما صنعوه ، ولم نجد منهم من حاول أن يتمرد على هذه النظرية ، إلا نحوياً أندلسياً هو ابن مضاء القرطبي ، صاحب الكتاب المشهور « الرد على النحاة » .

وإذا عدنا إلى الكتاب وجدنا ابنَ مضاء ذا نزعةٍ الى تهديم البناء النحوي القديم ، ولكنه لم يستطع أن يضـع أسساً صالحةً لبناءٍ جديد ، وتتلخص ثورته على العامـل بما يلي :

١ ـ يوازن بين العامل النحوي ـ بحسب نظرية النحاة ـ والعوامل الأخرى ، فيرى أنه لا يمكن أن يُنسَب إليه عمل ما ، لأن العوامل إما أن تكون عاملة بالارادة ، كالانسان والحيوان ، وإما أن تكون عاملة بالطبع كالنار والماء ، وعامل النحو لا يعمل بالارادة ، ولا يعمل بالطبع .

٢ ـ وينظر إليه نظرة حسية فلسفية ، فيرى انه لا يمكن أن يكون عاملا ، لأن أثره وهو الاعراب لا يحدث إلا بعد انعدامه ، ف « زيد » لا ينتصب إلا بعد أن تنعدم « إن » ، ذلك في مِثل قولنا : إن زيداً حاضر .

٣ ـ واتجه ابن مضاء في نقده إلى الغاية التي تستهدفها نظرية العامل ، فسأل : أهي التيسير والتمثيل ؟

بجد شيئاً من هذا ، بل انها لتحط كلام العرب عن غيـة ، لأنها تَضطـرّ النحـويّ إلى تقديرات

لا يحتاج اليها الكلام ، فاذا ذكرتها نقلته من الايجاز الى الاطناب •

٤ ـ كما اتجه الى تأثيرها في بناء النحو العربي ، فرأى أنها تفسد البلاغة ، ولا سيما فيما يَزعُمه النحاة من العوامل المحذوفة في أبواب كثيرة ، كالتنازع ، والاشتغال والمنادى •

تلك هي زبدة آراء ابن مضاء في العامل النحوي ، وهي كما ترى تجنح للهدم ، ولا تسعى الى اقامة أساس جديد ينهض عليه البناء النحوي • لقد حاول أن يفسر ظواهر الاعراب المتنوعة ، فنقلها من العامل النحوي الذي قال به القدماء الى المتكلم نفسه ، ولكن كيف يُجري هذا المتكلم حركات الاعراب بانتظام ودقة ، وما السبيل التي يسلكها الى ذلك ، هذا ما لم يبحثه ابن مضاء ، ولم يَدُر بِخَلد منه ، فكأن اللغة شكل يفتقد النظام ، أو بناء مبهم لا تفسير لظواهره البارزة •

ليست الغاية من النقد أن نهدم ما بناه الناس ، وانما الغاية منه أن نصلح البناء ، وأن نقوم اعوجاجه ، ولا بد لتنفيذ هذه الغاية من أن نكون محيطين بالبناء ، واعين ما يطرد فيه من نظام ، عارفين بأسباب ضعفه ، ممسكين بدعائم اصلاحه ، ولم يكن ابن مضاء ـ كما بدا في كتابه ـ قادرا على تحقيق هذا كله •

وقد أعجب معظم المعاصرين بثورة ابن مضاء ، وجعله بعضهم من أوائل اللغويين الذين يدرسون اللغة دراسة وصفية ، ولكنهم لم يستطيعوا حتى الآن أن يقيموا للنحو العربي أصولا راسخة يستمدونها من نظريته ، وهذا يكفي للدلالة على أنها ليست بشاملة ، وأنها عاجزة عن مزاحمة نظرية القدماء •

وفي العصر الحديث نجم كثير من الباحثين ، وحاولوا أن يجددوا في النحو العربي ، وأن يصوغوه صياغة تلائم العصر، والمناخ الفكري الذي يحيط بالمتعلم ٠

لقد بدأت الحركة في دراسة المستشرقين ، ثم انتقلت الى مصر ولبنان والعراق وسورية ، وكان العامل أكثر تقاليد النحو العربي عرضة للهجوم والهدم ، غير أن دراسات هؤلاء اتسمت بأشياء لا تهيء أصحابها لمثل هذه الاعباء ، ولعل أهمهـــا :

---

١ ـ السطحية في فهم كلام القدماء وأغراضهم ٠

٢ ـ الجهل بتاريخ علم النحو ، ودقائقـــه ، وأساليب أربابه ٠

٣ ـ التحامل على النحاة القدماء،والتظاهر بأنهم مجددون

٤ ـ التكلف في قسر نظرياتهم على ظواهر اللغة ، سبقوا به القدماء في تكلفهم الذي تحدثنا عنه في نقد نظرية العامل٠

٥ ـ الجزئية والافتقار الى الشمول ، فنظرياتهم جميعا لا تسمو الى تفسير ظواهر العربية ولا تطرد في تحليلها ٠

وأهم هؤلاء ابراهيم مصطفى ، وأمين الخولي ، من مصر، وأنيس فريحة من لبنان ، ومحمد الكسار من سورية ٠

وأوثر هنا أن أجعل الاستاذ المرحوم ابراهيم مصطفى نموذجا لهؤلاء ، لأن نظريته أقل تهافتاً من نظرياتهم ، ولأنه أكثر منهم علما بالنحو العربي ٠

لقد ظهر كتابه « إحياء النحو » سنة سبع وثلاثين وتسع مئة وألف ، وفيه ثورة شديدة على العامل النحوي ، وهــو يختلف عن ابن مضاء الذي هدم ولم يَبنِ ، وأسقط نظرية

القدماء ولم يأت ببديل عنها ، فالأستاذ ابراهيم مصطفى ذو نظرية في الاعراب شاء لها أن تكون مطردة ، وشاء لها أن تكون بديلا عن نظرية القدماء في العامل ، فما هذه النظرية؟

يرى هذا الرجل أن الاعراب لا يجلبه العامل كما توهم القدماء ، بل مما يراعيه المتكلم بوحي من المعنى ، ويقوده هذا الى أن يلتمس لحركات الاعراب معاني منوطة بها ، وهو مما أغفله القدماء ولم يعيروه أي اهتمام • لقد رأى ابراهيم مصطفى أن :

١ ــ الضمة : عَلَمُ الاسناد •

٢ ــ والكسرة : عَلَمُ الاضافة •

٣ ــ والفتحة : ليست علما على شيء ، ولكنها « الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يُراد أن تنتهيَ بها الكلمة ما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة[١] » •

وعلى هذا تكون الضمة والكسرة هما الاعراب ، أما الفتحة فليست اعرابا ، لأنها لا دلالة لها ، فكل كلمة لا تقع في احد طرفي الاسناد ، ولا تكون موقع المضاف اليه او المجرور بالحرف ، تكون مفتوحة •

ولكن الاستاذ المرحوم اصطدم بعقبات تحول بين نظريته وكونها مطردة في جميع الظواهر الاعرابية ، فاسم « إن » وأخواتها مسند اليه ، وكان من اللازم أن يكون مرفوعا بحسب نظريته ، ولكنه جاء منصوبا في نصوص اللغة ، والمنادى المفرد العلم مضموم وليس بمسند اليه • وشَمَّرَ الاستاذ عن سا د التأويل والتمحل ، وراح يلتمس أوهى

١ ــ احياء النحو • ص : ٥٠ •

الاسباب لتعليل ما اصطدم به ، فكان في عمله أكثر من القدماء ايغالا في التعسف والتأويل وسوء التقدير ٠

لقد زعم أن اسم « إن » حقه الرفع ، وهو مرفوع في العربية القديمة ، ولكنه نصب في مرحلة متأخرة لكثرة الاستعمال ، ودليله على ذلك أنه قد يعطف عليه بالرفع ، كما في الآية الكريمة : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون ٠٠٠ الخ » ٠ (المائدة ٦٩) ٠

وأنه قد يكون مرفوعا صراحة ، كما في الحديث النبوي : « إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون » وواضح فيما رأيت أن الرجل يلجأ الى الظن ـ وان الظن لا يغني من الحق شيئاً ـ وأنه يفترض افتراضا هو الى الوهم والخيال أقرب منه الى الواقع والحقيقة ، وأنه يعتمد نصا واحدا هنا ونصا آخر هناك ، دون أن يستند الى الموضوعية العلمية في البحث وذلك بأن يبني أحكامه على الكثير لا على القليل ، فاذا لجأ العلم الى اسلوبه وصل الى نتائجَ بعيدةٍ عن الواقع، ولا حَظَّ لها من الحقيقة ٠

وأهم من هذا كله أن نظريته في الاعراب منقوضة بكثير من الظواهر اللغوية ، وقد رأينا في البحث الذي عقدناه لمسوغات العامل أن المسند اليه قد يقع مجرورا كما في مثل : ما في البيت من أحدٍ ، وما دَخلهُ من أحد ٠ وأن حركة الكسر كما تظهر على المضاف اليه والمجرور بالحرف ، تظهر كذلك على المفعول به، والفاعل، والمبتدأ، والحال، وخبر«ليس»، وخبر «كان» المنفي ، وهذا يدل دلالة واضحة على أنها ليست بذات دلالة البتة ، وأنها لا تقوم بوظيفة معنوية ، فقصاراها أن تكون صوتا خاصا يَميزُ شيئاً من شيء في بنية الجملة العربية ، وأن تكو خاضعة لظواهر لفظية شكلية ، وهي في

هذا لا تختلف عن الفتحة التي يزعم الاستاذ المرحوم أنها ليست بحركة الاعراب ٠

* * *

واذا تجاوزنا الاصوات الضعيفة التي ظهرت في لبنان خاصة ، وفي العراق ، وفي مصر ، بدت لنا نظرية القدماء في العامل أقرب الى الصواب ، وأكثر دنوا من المنهج الوصفي ، وأشمل تفسيرا لظواهر اللغة الاعرابية ، على أن تخلص من شوائب التكلف ، وتنقى مما علق بها من آثار المنطق ، وسوء التأويل ٠

المصادر والمراجع

١ - **أبو علي الفارسي** - د. عبد الفتاح شلبي - القاهرة : مطبعة نهضة مصر ١٣٧٣/١٩٥٤ .

٢ - **الاحتجاج النحوي : مصادره وأصوله** - د. محمد خير حلواني - رسالة دكتوراه مخطوطة بجامعة عين شمس في القاهرة .

٣ - **احياء النحو** - ابراهيم مصطفى - القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧ .

٤ - **أسرار العربية** - لأبي البركات الانباري - تحقيق الشيخ بهجة البيطار - دمشق - المجمع العلمي ١٣٧٧ .

٥ - **الأشباه والنظائر في النحو** - جلال الدين السيوطي - حيدر آباد ١٣٥٩/١٣٦١ .

٦ - **الاصابة في تمييز الصحابة** - ابن حجر العسقلاني - القاهرة : المطبعة الوهابية ١٣٥٨/١٩٣٩ .

٧ - **أصول النحو** - لأبي بكر بن السراج - تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي - الجزءان : الأول والثاني فقط - العراق - النجف ١٣٩٣/١٩٧٣ .

٨ - **أعراب ثلاثين سورة من القرآن** - ابن خالويه - مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية .

٩ - **الاغاني** - أبو الفرج الاصفهاني - أجزاء متعددة - (طبعة دار الكتب المصرية)

١٠ - **الاغراب في جدل الاعراب** - لأبي البركات الانباري - تحقيق الاستاذ سعيد الافغاني - دمشق - مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ .

١١ - **الاقتراح في أصول النحو** - جلال الدين السيوطي - حيدر آباد ١٣١٠

١٢ - **الامالي** - أبو علي القالي - دار الكتب المصرية - الطبعة الثانية ١٣٧٣/١٩٥٣ .

١٣ - **الامالي** - هبة الله بن الشجري - حيدر آباد ١٩٤٩ .

١٤ - **الامالي** - لعبد الرحمن السهيلي - تحقيق محمد ابراهيم البنا القاهرة . ١٩٩٠/١٩٧٠ .

١٥ ـ **الامثال العربية القديمة** ـ للمستشرق زولهام ـ ترجمة : د٠ رمضان عبد التواب ـ بيروت : ١٣٩١/ ١٩٧١ ٠
١٦ ـ **املاء ما من به الرحمن** ـ لأبي البقاء العكبري ـ تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ـ القاهرة : ١٣٨٠/ ١٩٦١ ٠
١٧ ـ **انباه الرواة** ـ للقفطي ـ تحقيق : أبو الفضل ابراهيم ـ القاهرة : دار الكتب ـ الاجزاء الاربعة ـ بين ١٩٥٠ و ١٩٧٣ ٠
١٨ ـ **الانصاف في مسائل الخلاف** ـ لأبي البركات الانباري ـ طبعة : محيي الدين عبد الحميد ـ القاهرة (ط ٣) ١٣٧٤/١٩٥٥ ٠
١٧ ـ **أوضح المسالك** ـ لابن هشام الانصاري ـ طبعة : محي الدين عبد الحميد ـ مصورة ـ بيروت : ١٩٦٦ ٠
١٨ ـ **الايضاح في علل النحو** ـ لأبي القاسم الزجاجي ـ تحقيق : د٠ مازن المبارك ـ القاهرة (دار الفكر) ١٣٧٨ ٠
١٩ ـ **البحر المحيط (نسخة مصورة)** ـ أبو حيان الاندلسي
٢٠ ـ **البداية والنهاية** ـ ابن كثير ـ القاهرة : ١٣٤٨ ٠
٢١ ـ **البيان والتبيين** ـ للجاحظ ـ تحقيق : عبد السلام هارون ـ القاهرة: ١٣٦٨ ـ ١٩٤٩ ٠
٢٢ ـ **البيان في غريب اعراب القرآن** ـ للأنباري ـ تحقيق : د٠ طه عبد الحميد طه ٠ القاهرة : ١٣٨٩ ـ ١٩٦٩ ٠
٢٣ ـ **تاريخ آداب العرب** ـ مصطفى صادق الرافعي ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٥٩ ـ ١٩٤٠ ٠
٢٤ ـ **التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح** ـ أحمد الزبيدي ـ تصوير دار الارشاد ـ بيروت ٠
٢٥ ـ **الترغيب والترهيب** ـ عبد العظيم المنذري ـ القاهرة : ١٣٥٢ ٠
٢٦ ـ **التسهيل** ـ لابن مالك النحوي ـ تحقيق : د٠ محمد كامل بركات ـ القاهرة : ١٣٨٨/١٩٦٨ ٠

---

٢٧ ـ **تفسير أرجوزة أبي نواس** ـ ابن جني ـ تحقيق : الشيخ بهجة الاثري ـ دمشق ـ مجمع اللغة العربية ١٣٨٦ ـ ١٩٦٦ ٠
٢٨ ـ **تهذيب التهذيب** ـ ابن حجر العسقلاني ـ حيدر آباد ١٣٢٥ ٠
٢٩ ـ **تهذيب اللغة (المقدمة)** ـ للأزهري ـ تحقيق : عبد السلام هارون ـ القاهرة : ١٣٨٤ ـ ١٩٦٤ ٠
٣٠ ـ **الجامع لأحكام القرآن** ـ القرطبي : محمد بن أحمد الانصاري ـ نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ٠
٣١ ـ **جامع الدروس العربية** ـ الشيخ مصطفى الغلاييني الطبعة العاشرة ـ بيروت ٠

٣٢ ـ **الجنى الداني** ـ للمرادي ـ تحقيق : د٠ فخر الدين قباوة ونديم فاضل حلب ـ المطبعة العربية ١٩٧٣ ٠
٣٣ ـ **الحجة في علل القراءات السبع** ـ للفارسي ـ تحقيق : ناصف والنجار وشلبي ـ القاهرة : ١٣٨٥ ـ ١٩٦٥ ٠
٣٤ ـ **الحدود** ـ للرماني ـ تحقيق : مصطفى جواد وصاحبه ـ بغداد : ١٣٨٨ ـ ١٩٦٩ ٠
٣٥ ـ **الحديث والمحدثون** ـ للشيخ أبو زهرة ـ القاهرة : ١٣٧٨ ـ ١٩٥٨
٣٦ ـ **خزانة الادب** ـ عبد القادر البغدادي ـ طبعة بولاق : ١٢٩٩ ٠
٣٧ ـ **الخصائص** ـ لابن جني ـ تحقيق : الشيخ عبد الوهاب النجار ـ القاهرة : ١٣٧٤ ٠
٣٨ ـ **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين** ـ د٠ محمد خير الحلواني ـ دار القلم العربي ـ حلب : ١٩٧٤ ٠

---

٣٩ ـ **دراسات في فقه اللغة** ـ د٠ صبحي الصالح ـ بيروت : ١٣٨٨ ـ ١٩٦٨ ٠
٤٠ ـ **درة الغواص** ـ الحريري ـ نسخة مصورة عن طبعة أوربا ٠
٤١ ـ **الرد على النحاة** ـ ابن مضاء القرطبي ـ تحقيق : د٠ شوقي ضيف ٠ القاهرة : ١٩٤٧ ٠
٤٢ ـ **رسالة الغفران** ـ أبو العلاء المعري ـ تحقيق : د٠ عائشة عبد الرحمن القاهرة : الطبعة الثانية ـ بلا تاريخ ٠
٤٣ ـ **السنة قبل التدوين** ـ محب الدين الخطيب ـ القاهرة : ١٣٨٣ ـ ١٩٦٣ ٠
٤٤ ـ **سنن النسائي** ـ بشرح السيوطي ـ نسخة مصورة عن طبعة المطبعة المصرية ٠
٤٥ ـ **شرح الالفية** ـ لابن عقيل ـ طبعة : محيي الدين عبد الحميد ـ مصر ١٣٨٦ ـ ١٩٦٧ ٠
٤٦ ـ **شرح الالفية** ـ علي بن محمد الاشموني ـ بحاشية الصبان ـ القاهرة ـ بلا تاريخ ٠
٤٧ ـ **شرح التصريح على التوضيح** (بحاشية الشيخ ياسين) ـ القاهرة : ١٣٧٤ ـ ١٩٥٤ ٠
٤٨ ـ **شرح الحماسة** ـ للخطيب التبريزي ـ
٤٩ ـ **شرح الحماسة** ـ للمرزوقي ـ تحقيق : أحمد أمين وعبد السلام هارون ـ القاهرة ـ لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٧١ ـ ١٩٥١
٥٠ ـ **شرح السبع الطوال** ـ لأبي بكر بن الانباري ـ تحقيق : عبد السلام هارون ـ القاهرة : دار المعارف ١٩٦٣ ٠
٥١ ـ **شرح الشواهد الكبرى** ـ محمود بن أحمد العيني ـ بحاشية خزانة الأدب (بولاق) ٠

٥٢ ـ **شرح الكافية** ـ محمد بن حسن الرضي ـ طبعة استانبول ١٢٧٥ ٠
٥٣ ـ **شرح كتاب سيبويه** ـ للرماني ـ تحقيق : د٠ مازن المبارك ـ قبل كتاب « الرماني النحوي » ـ دمشق : ١٣٨٣ ـ ١٩٦٣ ٠
٥٤ ـ **شرح اللمع** ـ ابن الدهان ـ مصورة عن مخطوطة دار الكتب ـ بغداد ـ كلية الاداب ٠
٥٥ ـ **شرح المفصل** ـ يعيش بن يعيش ـ القاهرة ـ بلا تاريخ ٠
٥٦ ـ **شرح موطا الامام مالك** ـ الزرقاني ـ تحقيق : ابراهيم عطوة عوض القاهرة : ١٣٨١ ـ ١٩٦١ ٠
٥٧ ـ **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح** ـ ابن مالك النحوي ـ القاهرة : ١٣٧٦ ـ ١٩٥٧ ٠
٥٨ ـ **الصاحبي في فقه اللغة** ـ أحمد بن فارس ـ طبعة القاهرة : ١٣٢٨ ـ طبعة بيروت : ١٣٨٣ ـ ١٩٦٤ ٠
٥٩ ـ **صحيح الترمذي** ـ طبعة سورية ـ حمص ٠
٦٠ ـ **صحيح مسلم** ـ (الجزء الخامس) ـ القاهرة ـ ١٣٤٩ ٠
٦١ ـ **ضحى الاسلام** ـ أحمد أمين ـ القاهرة : الطبعة الثالثة ٠
٦٢ ـ **الطبقات الكبرى** ـ ابن سعد ـ القاهرة : ١٣٥٨ ٠
٦٣ ـ **طبقات فحول الشعراء** ـ ابن سلام ـ تحقيق : محمود شاكر ـ القاهرة: دار المعارف : ١٩٥٢ ٠
٦٤ ـ **طبقات النحويين واللغويين ـ للزبيدي** ـ تحقيق : أبو الفضل ابرآهيم ـ القاهرة : ١٣٧٣ ـ ١٩٥٤ ٠
٦٥ ـ **العربية** ـ للمستشرق : يوهان فك ـ ترجمة : د٠ عبد الحليم النجار ـ القاهرة : ١٣٧٠ ـ ١٩٥١ ٠
٦٦ ـ **الفائق في غريب الحديث** ـ جار الله الزمخشري ٠
٦٧ ـ **الفصل في الملل والأهواء والنحل** ـ ابن حزم ـ القاهرة : ١٩٤٧
٦٨ ـ ~~فصول في فقه اللغة ـ د٠ رمضان عبد التواب ـ القاهرة : ١٩٧٣~~ ٠
٦٩ ـ **الفهرست** ـ ابن النديم ـ مطبعة الاستقامة ـ بلا تاريخ ٠
٧٠ ـ **في أصول النحو** ـ سعيد الافغاني ـ دمشق : ١٣٧٦ ـ ١٩٥٧ ٠
٧١ ـ **الكامل في اللغة والادب** ـ أبو العباس المبرد ـ طبعة : زكي مبارك ـ القاهرة : ١٣٥٦ ـ ١٩٣٦ ٠
٧٢ ـ **الكتاب** ـ لسيبويه ـ نسخة مصورة عنطبعة بولاق ٠
٧٣ ـ **كتاب الحروف** ـ لأبي نصر الفارابي ـ تحقيق : محسن مهدي ـ بيروت : ١٩٦٩ ٠
٧٤ ـ **الكشاف** ـ للزمخشري ـ القاهرة : ١٣٨٥ ـ ١٩٦٦ ٠
٧٥ ـ **اللباب في علل البناء والاعراب** ـ أبو البقاء العكبري ـ مخطوطة دار الكتب المصرية ـ رقم ١٩١٩ نحو

٧٦ ـ **اللغة بين المعيارية والوصفية** ـ د٠ تمام حسان ـ القاهرة : ١٩٥٨
٧٧ ـ **لمحات في أصول الحديث والبلاغة النبوية** ـ د٠ أديب الصالح ـ دمشق : ١٣٨٨ ٠
٧٨ ـ **لمع الادلة** ـ للأنباري ـ تحقيق : سعيد الافغاني ـ دمشق : ١٣٨٨ ٠
٧٩ ـ **مجالس ثعلب** ـ (ط٢) دار المعارف ـ تحقيق : عبد السلام هارون ٠
٨٠ ـ **مجالس العلماء** ـ لأبي القاسم الزجاجي ـ تحقيق : عبد السلام هارون ـ الكويت : ١٩٦٢ ٠
٨١ ـ **المحتسب في شواذ القراءات** ـ ابن جني ـ تحقيق : ناصف وشلبي ـ القاهرة : ١٣٨٦ ٠
٨٢ ـ **المختار من أبواب النحو** ـ د٠ محمد خير الحلواني ـ بيروت : منشورات دار الشرق ١٩٧٥ ٠
~~٨٣ ـ **مختصر شواذ القراءات** ـ ابن خالويه ـ تحقيق : المستشرق برجشتراسر~~ القاهرة : ١٩٣٤ ٠
٨٤ ـ **المخصص** ـ لابن سيدة ـ المطبعة الاميرية ١٣١٦ ـ ١٣٢٦ ٠
٨٥ ـ **المدخل الى دراسة النحو العربي** ـ د٠ عبد المجيد عابدين ـ القاهرة : ١٩٥١ ٠
٨٦ ـ **المذكر والمؤنث** ـ للفراء ـ تحقيق : مصطفى الزرقا ـ حلب : ١٣٤٥
٨٧ ـ **المرتجل في شرح الجمل** ـ لابن الخشاب ـ تحقيق : علي حيدر ـ دمشق : ١٣٩٢ ـ ١٩٧٢ ٠
٨٨ ـ **المزهر** ـ للسيوطي ـ تحقيق : جاد المولى وزميليه ـ القاهرة : بلاتاريخ
٨٩ ـ **مسائل خلافية في النحو ـ للعكبري** ـ تحقيق : د٠ محمد خير الحلواني دمشق ـ دار المأمون (ط٢) ٠
٩٠ ـ **مسند الامام أحمد بن حنبل** ـ تحقيق : أحمد شاكر ـ القاهرة : ١٩٤٦ ٠
٩١ ـ **مصادر الشعر الجاهلي** ـ د٠ ناصر الدين الاسد ـ القاهرة ـ دار المعارف ـ الدراسات الادبية ٠
٩٢ ـ **معاني القرآن** ـ أبو الحسن الاخفش ـ مصورة عن مخطوطة طهران ٠
٩٣ ـ **معاني القرآن** ـ أبو زكريا الفراء ـ ثلاثة أجزاء ـ تحقيق : ناصف ونجار وشلبي ـ دار الكتب المصرية ٠
٩٤ ـ **المعتزلة** ـ زهدي حسن جار الله ـ القاهرة : ١٣٦٦ ـ ١٩٤٧
٩٥ ـ **مغني اللبيب** ـ ابن هشام الانصاري ـ بحاشية الامير ـ القاهرة ١٣٧٢ ـ بحاشية الدسوقي ـ القاهرة ١٣٥٨ ـ طبعة دمشق ـ ١٣٨٤ ـ ١٩٦٤ ٠
٩٦ ـ **المقتضب** ـ المبرد ـ تحقيق : عبد الخالق عضيمة ـ القاهرة : ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦٨ ٠

٩٧ ـ **الممتع** ـ ابن عصفور ـ تحقيق : د٠ فخر الدين قباوة ـ حلب ـ المطبعة العربية ١٣٩٠ ـ ١٩٧٠ ٠

٩٨ ـ **من أسرار اللغة** ـ د٠ ابراهيم أنيس ـ القاهرة ـ الطبعة الاولى ـ بلا تاريخ ٠

٩٩ ـ **المواهب الفتحية في علوم العربية** ـ الشيخ حمزة فتح الله ـ القاهرة : ١٣١٢ ٠

١٠٠ ـ **الموشح** ـ المرزباني ـ تحقيق : البجاوي ـ القاهرة : ١٩٦٥ ٠

١٠١ ـ **الموطا** ـ الامام مالك بن أنس ـ القاهرة ـ دار الشعب ٠

١٠٢ ـ **النهاية في غريب الحديث** ـ ابن الاثير ـ تحقيق : الزاوي والطناحي القاهرة : ١٣٨٣ ٠

١٠٣ ـ **نوادر اللغة** ـ أبو زيد الانصاري ـ نشر : الشرتوني ـ بيروت نسخة مصورة ٠

١٠٤ ـ **همع الهوامع** ـ السيوطي ـ نسخة مصورة عن طبعة السعادة ١٣٢٧

١٠٥ ـ **الواضح في النحو والصرف** ـ (قسم النحو) ـ د٠ محمد خير الحلواني ـ حلب ٠ (ط٢) ١٩٧٦ ٠

١٠٦ ـ **الواضح في النحو والصرف** ـ (قسم الصرف) ـ د٠ محمد خير الحلواني ـ دمشق (ط٢) دار المأمون ١٣٩٨ ـ ١٩٧٨ ٠

١٠٧ ـ **وصف المطر والسحاب** ـ ابن دريد ـ تحقيق : عز الدين التنوخي ـ دمشق ـ مطبوعات المجمع ١٣٨٢ ـ ١٩٦٣ ٠

١٠٨ ـ **وفيات الاعيان** ـ ابن خلكان ـ نشر : محيي الدين عبد الحميد ـ القاهرة : ١٣٦٧ ـ ١٩٤٨ ٠

المحتوى

صدر للمؤلف

1 ـ المفصل في تاريخ النحو العربي ١٩٨٠

2 ـ الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين ١٩٧٤

3 ـ متيم شاعر الغزل والصبوة (الصبوة) ١٩٨٢

4 ـ العرب وأدب اليونان ١٩٦٩

5 ـ مسائل خلافية في النحو (تحقيق) ١٩٧٥

6 ـ شرح لامية العرب (تحقيق) ١٩٨٢

7 ـ الواضح في النحو (جزءان) ١٩٧١

8 ـ المختار من أبواب النحو ١٩٧٥

9 ـ أصول النحو العربي ١٩٧٩

10 ـ المنهل من علوم العربية ١٩٦٩

11 ـ نظرية الضرورة في كتاب سيبويه ١٩٨٠

مطبعة إفريقيا الشرق
الدار البيضاء

الناشر الأطلسي